



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: التسيير

السنة الثانية ماستر

التخصص: مالية و تأمينات و تسيير المخاطر

دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين
دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين
- LA CAAR - وكالة أم البواقي -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير

إشراف الأستاذ:

د. قلوب محمد كريم

إعداد الطلبة:

✦ رمادي بثينة

أعضاء اللجنة المناقشة

د. زودة عمار.....رئيسا

د. قلوب محمد كريم.....مشرفا

د. در دور أسماء.....مناقشا

السنة الجامعية:

2017 / 2016



كلمة شكر وعرفان

اعترافاً بالفضل والجميل نتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير
والامتنان إلى: الأستاذ قروف عبد الكريم الذي أشرف على
هذا العمل، وتعهده بالتصويب في جميع مراحل إنجازة،
وتزويده بالنصائح والإرشادات التي أضأت أمامنا سبيل
البحث.

نشكر كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع من قريب أو
بعيد.

وإلى عمال الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **LA**
CAAR الذين لم يدخلوا عنا بالمعلومات اللازمة أو التشجيع
لإتمام هذا البحث.

إلى من أحببتهم

إلى الذى خلق الإنسان من علق إلى الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم صدق الحق حيث قال:

(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)

إلى أنس أُملى و ميمر محبتي و ياء يسرى إلى من سهرت لراحتي إلى من دعت لسعادتي إلى من جنتني بخنائها إلى نبع الحنان و فيض الوجدان ،

و مصدر الأمان إلى من رسمت البسمة على شفاهي

إلى من مرتبتي أحسن تربية ، إلى من علمتني أرقى المبادئ منتظرة ثمرة تعبهما "أمى المرديّة"

إلى التي وهبتني للحياة ، فرحتني و أنا صغيرة وقاسمتني أفراحي و أحزاني و أنا كبيرة إلى الصدر الحنون ، إلى القلب المعطاء ، إلى التي كانت الأخت و الصديقة و الأمر ، إلى التي كانت الجنة تحت أقدامها ، إلى التي مهما قلت لن أو فيها حقها أمى ثم أمى ثم أمى الحبيبة الغالية حفظها الله ، و أدامها شمعة تنير دريبي .

إلى من أبى إلا أن يكون الأول في قلبي و على لساني إلى من بارك و سدد خطواتي إلى من فرش سبل نجاحاتي بطيب الدعاء إلى من أهداني نور الحياة إلى من زكاني بنور العلم إلى من جعل دراستي مفتاح مستقبلي ففتح لي أبواب الأمل . إليك يا من أرفع رأسى بمجرد ذكرك اسمك إليك يا قدوتي في هذه الدنيا إليك أهدى ثمرة جهدي يا نور عيني إلى "جدي"

إلى من مسحن الدمعة و زرعن البسمة إلى اللاتي كن لي شموعا في الطريق أزن الدرب و أفرحن القلب إلى الورد الناعمة إلى خالاتي صاحبات القلوب الطيبة "جميلة و هندة" ، إلى رمز السرور و البهجة "خالتي" و بناهم

إلى من أحاطني بحبته و اهتمامه و نضائه إلى من أحثني على العلم و لم يتوانى في تقديم أدنى مساعدة لي ، إلى من كان عوناً لي في مواجهة

الصعاب أخي العزيز "سامى" ، إلى صغيرة قلبي البريئة الطموحة إلى زهرة البيت "شيماء"

إلى أعظم هديته من الله زوجي المستقبلي "محمد"

إلى من أفتخر بأخوهم و أعتز بأخلاقهم "فتحى" و "محمد"

إلى شموع الأمل و الأحلى من حلاوة العسل إلى المصايح التي تنير علينا الكنايات "معتز بالله و مروان"

إلى من تطيب لها النفس و خلجها الحياة و يطمئن لها الفؤاد إلى صديقتي و رفيقة دريبي "بليس"

إلى صديقاتي إلى من عرفت معهن معنى الصداقة و الوفاء إلى من أحاطوني بحبتهم و نصحهم "رحمة" ، "مريم" ، "ريان" ، "سمية"

إلى أساتذة المشوار الدراسي إلى الأستاذ المشرف "قروف عبد الكريم"

إلى كل من وسعتهم ذكرتي ، و لم تسعهم مذكرتي

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة المخاطر وتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية، حيث أن هذه الأخيرة تتعرض لمخاطر تؤثر في الملاءة المالية والمتمثلة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئها في الآجال المستحقة، مما يؤدي إلى إفلاسها وخروجها من السوق. ومن أهم مخاطر الملاءة المالية هي مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار ولمجابهة هذه المخاطر لابد على شركات التأمين مراعاة المبادئ والالتزام بقواعد إدارة مخاطر الملاءة المالية .

كما تطرقنا في هذه الدراسة إلى نظام الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية المعتمد على معايير مرتبطة بالحد الأدنى لرأس المال الشركة وتمثيل الالتزامات التنظيمية بالإضافة إلى هامش الملاءة الذي يعبر عن متانة المركز المالي، حيث توصلنا إلى النتيجة التالية من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري والتطبيقي المتمثل في دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين : أن الشركة تحترم التنظيم المعمول به بالنسبة لهامش الملاءة فنجد هامش الملاءة مرتفع وهذا دليل على أن الشركة في أمان.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، إدارة المخاطر، الملاءة المالية.

Résumé

L'objectif principale de cet étude est de savoir le rôle de la gestion des risques ; Renforcement de la solvabilité financière des entreprises d'assurance algérienne qui exposent les risques influençant sur la solvabilité financière et qui constituent l'incapacité de l'établissement pour faire adhérer à leur engagement on vers les créditeurs dans le délai exact et cela mène à la faillite en laissant au marché ; Parmi les plus important risques de solvabilité financière : est les risques d'investements, et les risques de sou-inscriptions. Pour facer ces risques les entreprises de l'assurance devraient prendre en considération les principales et de responsable des règles de la gestion des risques de solvabilité

Nous avons aussi discuté dès cette étude le système de solvabilité financière d'établissement algériennes d'assurer en basent sur des critères relatifs aux niveaux minimale du capitale ; d'établissement de couvrir les engagements organisationnels en plus de la marge de solvabilité qui exprime la puissance du centre financier on est arrivé à cette conclusion à travers notre sujet d'étude théoriquement et pratiquement qui constitué l'état au société la CAAR.

- L'établissement respecte l'organisation suivi relative à solvabilité ; par conséquence la marge de solvabilité est augmentée qui prouve que la société est en sécurité.

عنوان الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
04	أطراف و التزامات عقد التأمين	الشكل رقم 01
12	تصنيف شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية	الشكل رقم 02
23	شروط قابلية الخطر للتأمين	الشكل رقم 03
31	طرق مجابهة الأخطار	الشكل رقم 04
37	حالات اليسر المالي والعسر المالي	الشكل رقم 05
33	الأخطار الأساسية التي تتعرض لها شركات التأمين	الشكل رقم 06
41	المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين	الشكل رقم 07
56	مصفوفة إدارة الخطر	الشكل رقم 08
72	الهيكل التنظيمي العام للشركة الجزائرية للتأمين CAAR	الشكل رقم 09
74	الهيكل التنظيمي العام للوكالة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين بأم البواقي CAAR	الشكل رقم 10

عنوان الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
43	مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين	الجدول رقم 01
45	الأسباب الرئيسية للعسر المالي في شركات التأمين الأمريكية	الجدول رقم 02
79	تطور رقم الأعمال الخاص بالشركة la caar	الجدول رقم 03
80	أحد طرق تحليل مدى تطور رقم الأعمال الوكالة مع زبون شركة إنتاج الحصى	الجدول رقم 04
82	بعض الثاني الضمانات الممنوحة من طرف الشركة الخاصة بالسكن	الجدول رقم 05
84	يمثل محافظة نشاط الشركة	الجدول رقم 06
85	يمثل تطور التعويضات المعدلة حسب الفروع	الجدول رقم 07
86	تطور رأس المال الاجتماعي	الجدول رقم 08
88	يمثل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية والأقساط	الجدول رقم 09
89	يمثل المخصصات التقنية الخاصة بالفروع	الجدول رقم 10
90	يوضح مكونات الالتزامات القانونية لسنة 2014	الجدول رقم 11
91	تمثيل تطور الالتزامات القانونية	الجدول رقم 12
93	يمثل توظيفات الالتزامات القانونية	الجدول رقم 13
94	حساب معدل ربحية الاكتتاب	الجدول رقم 14
95	حساب معدل الاحتفاظ المتعلق بالشركة	الجدول رقم 15
95	حساب معدل النمو الشركة	الجدول رقم 16
96	يمثل حجم الأخطار بالمحافظة التأمينية	الجدول رقم 17
96	فائض النشاط التأميني لسنة 2014	الجدول رقم 18
97	يمثل حساب معدل فائض النشاط التأميني	الجدول رقم 19
97	يبين حساب نسبة المخصصات الفنية و الفائض إلى صافي الأقساط	الجدول رقم 20
98	يبين تسهيلات إعادة التأمين	الجدول رقم 21
99	حساب معدل ربحية الاكتتاب	الجدول رقم 22

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الملحق
110	تأمين أخطار الحرائق، الانفجاريات والأخطار الملحقة	الملحق رقم 01
111	تأمين أضرار المياه	الملحق رقم 02
112	تأمين انكسار الزجاج	الملحق رقم 03
113	تأمين إتلاف آلات البناء	الملحق رقم 04
114	تأمين انكسار الآلات	الملحق رقم 05
115	تأمين سرقة السلع والصناديق	الملحق رقم 06
116	تأمين سرقة الأشخاص	الملحق رقم 07
117	تأمين ضد لحوادث الطبيعة	الملحق رقم 08
119	مسؤولية المدنية للسيارات	الملحق رقم 09
122	مسؤولية المدنية لأصحاب المؤسسات	الملحق رقم 10
123	بعض الضمانات الممنوحة من طرف الشركة	الملحق رقم 11
124	تطور رقم أعمال الوكالة مع زبون شركة الحصى	الملحق رقم 12
125	ملخص ميزانية المنتج	الملحق رقم 13

الفهرس

البسمة

الشكر والتقدير

الإهداء

المخلص

الفهرس

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

المقدمة

الفصل الأول: مفاهيم أساسية لإدارة مخاطر التأمين

تمهيد.....1

المبحث الأول: الإطار النظري لشركة التأمين.....2

المطلب الأول: نظرة عامة عن التأمين2

المطلب الثاني: ماهية شركات التأمين.....7

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.....12

المبحث الثاني: إدارة مخاطر شركات التأمين21

المطلب الأول: معنى الخطر لشركات التأمين.....21

المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر لشركات التأمين.....25

المطلب الثالث: طرق مواجهة المخاطر..... 28

خلاصة الفصل الأول..... 32

الفصل الثاني : إدارة مخاطر الملاعة المالية في شركات التأمين

تمهيد 34

المبحث الأول : الملاعة المالية لشركات التأمين..... 35

المطلب الأول : ماهية الملاعة..... 35

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الملاعة المالية..... 38

المطلب الثالث: الأخطار المؤثرة في الملاعة المالية لشركات التأمين..... 40

المبحث الثاني: مساهمة إدارة المخاطر لشركات التأمين في تعزيز ملاءتها 48

المطلب الأول : قياس مخاطر الملاعة المالية..... 48

المطلب الثاني : إدارة المخاطر الملاعة المالية في شركات التأمين..... 54

المطلب الثالث: أهمية قواعد الملاعة المالية المؤثرة في المخاطر..... 63

خلاصة الفصل الثاني..... 65

الفصل الثالث : دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاعة المالية لشركة الجزائرية

للتأمين و إعادة التأمين LA CAAR

تمهيد 67

المبحث الأول: لمحة تعريفية للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين..... 68

المطلب الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين..... 68

المطلب الثاني: تقديم وكالة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين..... 73

المطلب الثالث: المنتجات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 76

78.....	المبحث الثاني: إدارة المخاطر الملاءة المالية لشركة LA CAAR
78.....	المطلب الأول : نشاط الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين
86..	المطلب الثاني: نظام الملاءة المالية لشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين
93.....	المطلب الثالث: وظيفة إدارة المخاطر الملاءة المالية LA CAAR
101.....	خلاصة الفصل الثالث.....
103.....	خاتمة عامة
108.....	قائمة المراجع
110	قائمة الملاحق

مقدمة

مقدمة:

تعتبر شركات التأمين من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمراريتها .

وكذلك نظرا للدور المزدوج الذي تقوم به فبالإضافة إلى تقديمها الخدمات التأمينية للأفراد والهيئات، فهي أيضا تمثل أحد صور المنشآت المالية التي تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها وتوظيفها في مختلف القنوات المتاحة .

هذا الدور المزدوج ينعكس على مختلف السياسات داخل شركات التأمين (سياسة اكتتابيه، سياسة استثمارية، إعادة التأمين) ويجعلها عرضة إلى مجموعة من الأخطار التي تهدد ملاءتها المالية والتي يمكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس، أو تحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة التوثيق .

ومن بين المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين في العالم وفي الجزائر على حد سواء مخاطر العسر المالي والتي قد يمتد تأثيرها السلبي على سوق التأمين بالكامل، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خلل في العمليات الفنية والمتمثلة في سياسة الاكتتاب وسياسة الاستثمار، لذا تعتبر مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار من أهم المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين، لهذا أوجدت حاجة ملحة لدفع شركات التأمين لمواجهة مثل هذه الأخطار مستقبلا، وذلك بتطبيق إدارة مخاطر فعالة تسهر على احترام وتنفيذ الإطار التشريعي والتنظيم الاحترازي المنظم لقطاع التأمين في الدولة، بهدف السيطرة عليها وتخفيض آثارها الغير مرغوبة على شركات التأمين، بشكل يضمن لهذه الأخيرة: تحسين أدائها، المحافظة على ملاءتها المالية، حماية أصولها، تحقيق عوائد مرضية لكل المساهمين في النشاط التأميني، الحفاظ على أموالها وتنميتها، وبالتالي زيادة قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب وبالقدر المناسب .

ولتحقيق الدور المتوخى من إدارة المخاطر عملت العديد من الدول على تبني مجموعة من الأنظمة التي تساهم بشكل كبير في الحفاظ على ملاءة شركات التأمين، من خلال وضع معايير تساعد هذه الأخيرة على إدارة وتوجيه أموالها وعن طريق الفهم الصحيح للمخاطر التي تواجهها.

وفي هذا السياق نجد أنفسنا أمام الإشكالية التالية :

1- طرح الإشكالية :

كيف تساهم إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر؟
وتتدرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

• الأسئلة الفرعية :

- أ- ماهي المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين؟ وكيف تساهم إدارة المخاطر في التخفيف منها؟
- ب- ماهي المعايير المطبقة في تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر وبصفة خاصة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين؟
- ت- هل تلتزم شركات التأمين الجزائرية عموما، والشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خصوصا بأساليب إدارة المخاطر الملاءة المالية.

2- فرضيات الدراسة :

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على الشكل الآتي:
وتشمل هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الموالية:

- أ- المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين عديدة وأهمها تتمثل في مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار، حيث يتم التخفيف من حدة هذه الأخطار وذلك باحترام القواعد والأسس المحددة لهذه الشركات.
- ب- تلتزم شركات التأمين الجزائرية، زيادة على الحد الأدنى لرأس المال لواجب توفره كاملا عند إنشائها، بتكوين المخصصات التقنية وبتمثيلها بالأصول المناسبة والنسب الموافقة، بالإضافة إلى تكوين هامش الملاءة.
- ت- تلتزم شركات التأمين الجزائرية بأساليب إدارة المخاطر الملاءة المالية .

3- أسباب اختيار الموضوع

- ✓ الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع.
- ✓ الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الاقتصاديين.
- ✓ موضوع البحث يتناسب ويخدم مجال التخصص (مالية وتأمينات وتسيير المخاطر).

4- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة طبيعة نشاط شركات التأمين التقني المعقد والقائم أساسا على تحمل المخاطر المهددة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية عملية إدارة

المخاطر على النشاط التقني في شركات التأمين، كونها أداة تتحكم في كل المخاطر المهددة، وتكشف عن كل الأخطاء والانحرافات المحتملة، بالشكل الذي يرفع من مصداقية قوائمها التقنية والمالية، وما تحتويه من معلومات بدرجة عالية من الشفافية، قصد تعزيز ملاءتها المالية، ضمانا لبقائها ولاستمرارها في أداء دورها، من خلال وفائها بالتزاماتها المستقبلية وتوفيرها للحماية المثالية لمصالح الأطراف المعنية.

5- أهداف الدراسة:

- التعرف على خصوصيات نشاط شركات التأمين باعتبارها مؤسسات وساطة مالية .
- محاولة تحديد الدور الذي تلعبه عملية إدارة المخاطر كوسيلة هامة تضمن سير وتنفيذ العمليات التقنية بفعالية، في ظل احترام التشريعات والقواعد المنظمة لقطاع التأمين، قصد التعزيز من الملاءة المالية من أجل حماية حقوق حملة الوثائق وزيادة ثقتهم بالشركة.
- التعرف على نظم وإجراءات إدارة المخاطر الملاءة المالية.
- البحث في أهم التطبيقات والقواعد التي تستند إليها الملاءة المالية بالإضافة إلى تحديد الطرق والأساليب المستخدمة لتقييم المتطلبات التقنية وفق الملاءة وفي الأخير تبيان مدى استفادة قطاع التأمين في الجزائر من هذه القواعد التوجيهية .

6- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، اعتمدنا في جزئه النظري على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالإطار العام لشركات التأمين، نشاطها التقني وملاءتها المالية، وكذلك المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر وكيفية تطبيقها على الشركة، والعمل على معرفة مكان العلاقة بين إدارة المخاطر على النشاط التقني في شركات التأمين وتعزيز ملاءتها المالية. أما في الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

كما سنستخدم الأدوات المتمثلة في :

- النماذج والمعادلات الرياضية والإحصائية .
- الأشكال والجداول
- الكتب، الأبحاث، الدراسات، الرسائل العلمية، الدوريات والنشرات التي لها علاقة بالموضوع.
- التقارير المنشورة في المجالات والمواقع الإلكترونية التي لها علاقة بالموضوع .

7- الدراسات السابقة :

إن المواضيع والدراسات التي تناولت التأمين قليلة عموماً، بالأخص تلك التي تناولت منها موضوع إدارة المخاطر لتعزيز الملاءة عليه فهي تكاد تكون منعدمة، لكن رغم هذه القلة المجحفة في المعلومات إلى أنه وجدنا بعض الدراسات التي تناولت بعض متغيرات دراستنا حيث نجد:

• باللغة العربية

1. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005 .

تناولت هذه الدراسة موضوع التداخل بين الملاءة والمردودية في شركات التأمين، من خلال التضارب القائم ما بين هيئات الرقابة للدولة على قطاع التأمين ومالكو الشركات، حيث توصلت إلى أن هيئات الرقابة تحاول فرض حد أدنى من هامش الملاءة على شركات التأمين، كما تفرض عليها كيفية توظيف أموالها بالشكل الذي يضمن لها الحماية والسيولة، قصد الحفاظ على ملاءتها المالية من جهة، وتوصلت من جهة أخرى إلى أن مالكو الشركات يحاولون التقليل من حجم أموالهم الخاصة وزيادة الاعتماد على أموال الغير لتمويل نشاط الشركة، إضافة إلى رغبتهم في توظيف أموال الشركة في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير وذلك من أجل تحقيق أكبر مردودية على أموالهم الخاصة.

2. لفتاحة سعاد، إدارة مخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa، جامعة سطيف، السنة 2014، 2015

حيث تناولت هذه الدراسة أهمية شركات التأمين باعتبارها جزءاً هاماً ومتكاملاً من القطاع الاقتصادي لأي بلد، لما تقوم به من دور مزدوج فهي تقوم من جهة بتقديم الخدمات التأمينية و من جهة أخرى تلعب دوراً هاماً من خلال نشاطها الاستثماري، و هذا بالنظر إلى حجم الأموال المجمعة لديها، الأمر الذي يجعلها عرضة لمجموعة كبيرة من الأخطار تنعكس سلباً على موقع هذه الشركات وكذا على قدرتها المالية، و بالتالي إمكانية الإخلال بالتزاماتها اتجاه دائنيها على رأسهم حملة وثائق التأمين.

ولهذا كان من الضروري على هذه الأخيرة تبني ما يكفل لها حسن إدارة هذه المخاطر لتجنبها أو التخفيف من حدتها على الأقل، على هذا تم عرض أهم الأساليب المستخدمة لقياس هذه المخاطر و كيفية التخفيف

والحد منها، وفي هذا الإطار تم التطرق لنظام الملاءة 2 الذي جاء لتحسين القطاع التأميني في دول الاتحاد الأوروبي، من خلال ما تم اقتراحه من قبل هذا النظام من توجيهات لإدارة شركات التأمين بناء على المخاطر التي تواجهها.

3. معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها

المالية، دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A، جامعة سطيف، سنة 2014، 2015

تطرقت هذه الدراسة إلى النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار الذي يعد من الأنشطة الرئيسية، نتيجة للدور الجوهري الذي يلعبه في تحصيل الكتل المعتبرة من الأقساط لاستثمارها فيما هو أنسب من ناحية الملاءة المالية، ما يجعل شركة التأمين على الأضرار قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، إلا أن المخاطر المحيطة بعملياته المعقدة يجعل هذا النوع من شركات التأمين في احتمال الصعوبات المالية، الأمر الذي يهدد مصالح الأطراف المختلفة من المؤمن لهم والمساهمين والدولة، لذا تناولت هذه الدراسة موضوع الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار ودورها في تعزيز الملاءة المالية، من جانب نظري وتطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائرية للتأمينات 2A .

4. مريد محمد سلام محمود شراب، دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين

العاملة في فلسطين، دراسة تطبيقية، الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين، 2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، مع عرض لمفهوم المخاطر وإدارتها، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي، هذا وقت تم التطرق إلى مفهوم هامش الملاءة في شركات التأمين والذي له دور في تحديد نسبة قدرة الشركة على التحمل المخاطر التي قد تتعرض لها.

باللغة الأجنبية :

1. European Central Bank, Potential impact of solvency II on financial stability, Educational and non-commercial purposes, Germany, 2007.

تناولت هذه الدراسة مختلف الآثار المحتملة للملاءة 2 على التوازن المالي، وتتمثل أهم النتائج الرئيسية المتوصل إليها أن تطبيق توجيهات الملاءة 2 من شأنه أن يعزز حماية حملة وثائق التأمين، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الضغوطات على شركات التأمين على المدى القصير، وقد تضطر بعض الشركات الغير فعالة، والتي لن تتمكن من تطبيق أي من أدوات إدارة المخاطر أو الاستثمار في الموارد المالية والبشرية الخروج

من السوق، ونتيجة لذلك يمكن أن ترتفع أقساط المخاطر، بسبب إدخال قواعد جديدة للملاءة قائمة على أساس السوق إلى جانب متطلبات أكثر في رأس مال المخاطر.

2. Jon Hocking et al, Solvency 2: Quantitative and strategic impact the tide is going out-, Ed: Morgan Stanley and Oliver Wyman Groupe, UK.

تم في هذه الدراسة استخدام نموذج خاص وتطبيقه على عدة شركات تأمين، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها، أن أكبر تأثير لهذه القواعد سيكون على شركات التأمين على الحياة، من خلال زيادة في مجموع احتياجات رأس المال، بالإضافة إلى أن نسبة الملاءة في التعلية ستكون أكثر تقلبا من التي كانت ضمن الملاءة، وبالتالي قد تؤدي إلى بعض الإجراءات المتضمنة داخل التعلية، إلى ارتفاع تكلفة رأس المال الموجه للقطاع في المدى القصير.

8- هيكل الدراسة :

للإلمام بكافة جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات السابقة ارتأينا أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث الأول والثاني منها بمثابة الجزء النظري لهذا البحث، والثالث كجزء تطبيقي له، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: سيتناول الإطار العام لشركات التأمين وإلى النشاط التقني لهذه الأخيرة من خلال التطرق لأهم العمليات المكونة له بدءا بعملية الاكتتاب، عناصرها وخصوصيتها، إضافة إلى عملية التعويض، وعملية إعادة التأمين، لنوضح فيما بعد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وأهمية إدارة المخاطر لشركات التأمين، وطرق مواجهتها للخطر.

الفصل الثاني: سنتناول فيه مفاهيم عامة حول الملاءة المالية لشركات التأمين وأهميتها في الشركة بالإضافة إلى الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية وكيف تساهم إدارة مخاطر شركة التأمين في تعزيز ملاءتها.

الفصل الثالث: سنحاول من خلاله القيام بإسقاط التطبيقي لما تم تناوله نظريا في الفصلين السابقين وذلك من خلال دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين حيث يضم عرضا للشركة، وأهم ما تقدمه من خدمات وما حققته من نتائج، وكيفية توظيف أموالها، وأخيرا محاولة إسقاط معايير نظام الملاءة على الشركة.

الفصل الأول

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

تمهيد :

منذ أن وجد الإنسان وهو في بحث عن الأمان أو للحماية ضد الأخطار المحيطة به والمتزايدة مع تقدم الحياة المعاصرة، فحاول بدء بحماية نفسه وأفراد عائلته أو للمقربين إليه، ومع مرور الوقت انتقل إلى حماية ماله وممتلكاته، إلى أن ظهر التأمين الذي وجد الإنسان غايته كوسيلة لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، حيث ظل هذا النشاط يتطور شيئاً فشيئاً، فمن جمعيات لدفن الموتى لدى المصريين القدامى إلى عقد القرض البحري بجنوة الإيطالية مطلع القرن الثالث عشر ميلادي، وصولاً إلى ما هو عليه التأمين اليوم كصناعة قائمة بذاتها مجسدة بمجموعة من الشركات المقدمة للخدمات التأمينية لطالبتها مقابل تحصيلها لثمن هذه الخدمة، وللتعرف أكثر على النشاط التقني في شركات التأمين والأخطار العامة التي تتعرض لها شركات التأمين وكيفية إدارتها بصفة خاصة كيفية محافظه هذه الشركات على ملاءتها المالية، فلقد قمنا بإدراج هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيان وفق الترتيب الموالي:

- مبحث أول: كمدخل لشركات التأمين الذي نقدم من خلاله نظرة عامة عن التأمين، ماهية شركات التأمين وعمليات النشاط التقني في شركات التأمين .
- مبحث ثاني: إدارة المخاطر لشركات التأمين نتطرق فيه إلى: معنى الخطر لشركات التأمين، أهمية إدارة المخاطر لشركات التأمين، مبادئ إدارة المخاطر وطرق مواجهتها للمخاطر.

المبحث الأول: الإطار النظري لشركات التأمين

بالرغم من أن ظهور التأمين يرجع إلى قرون خلت، إلا أن نشأة شركات تمارس النشاط التأميني كهيئات معتمدة جاء متأخرا حتى أواخر القرن السابع عشر (مكتب تأمين الحريق بلندن عام 1666 م)، حيث كانت الحوادث والكوارث المتعاقبة دافعا أساسيا لظهور هذه الشركات، ولإلزام أكثر بماهية هذه الشركات سنتطرق في طيات هذا المبحث إلى كل الجوانب الكفيلة بذلك .

المطلب الأول: نظرة عامة عن التأمين

نتطرق في هذا المطلب إلى ثلاث فروع وتتمثل في مايلي: مفهوم التأمين، عناصر العملية التأمينية ، أهمية التأمين

الفرع الأول : مفهوم التأمين

أ- لغة :التأمين من أمن، أي اطمأن و زال خوفه، و هو بمعنى سكن قلبه، و كذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، و من ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "ءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" ¹ و كذلك: "وإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَ أَمْنًا" ²

ب- التعريف القانوني للتأمين

و هو عقد بين طرفين يلتزم المؤمن " شركة التأمين " بمقتضاه بدفع تعويض للمؤمن له " طالب التأمين " عند وقوع حادث معين و يتعهد الثاني بسداد القسط.³

¹ سورة قريش : الآية 3.

² سورة البقرة : الآية 125.

³ زيد منير عوي، إدارة التأمين و المخاطر، الأردن، دار كنوز، 2006، ص 34.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

ت- التعريف الفقهي للتأمين:

قد عرفه الفقيه **Planiol** "بأنه عقد يتحصل بمقتضاه المؤمن له على تعهد من المؤمن بأن يقدم له مبلغا من المال في حالة وقوع خطر معين مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبق".¹

ث- التعريف القانوني للتأمين في الجزائر :

إن التأمين في مفهوم المادة 619 من القانون المدني الجزائري يعرف على النحو التالي عقد يلتزم المؤمن له أو الغير (المستفيد) الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفعات مالية أخرى.²

من التعريفات السابقة نوضح أطراف عقد التأمين فيما يلي:³

-**المؤمن**: هو شركة التأمين التي تقدم الحماية التأمينية للأفراد وهي تلتزم بدفع التعويض أو مبلغ

التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه.

-**المؤمن له**: وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته أو في ذمته المالية،

وهو طالب التأمين ويلتزم بدفع قسط التأمين لشركة التأمين.

-**المستفيد**: هو الشخص الذي يؤول إليه مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، وقد يكون

المستفيد شخصا مذكورا في العقد كما هو الحال في التأمين في حالة الوفاة، وقد يكون غير معلوم كحالة التأمين

على المسؤولية والشكل الموالي يبين لنا أطراف عقد التأمين.

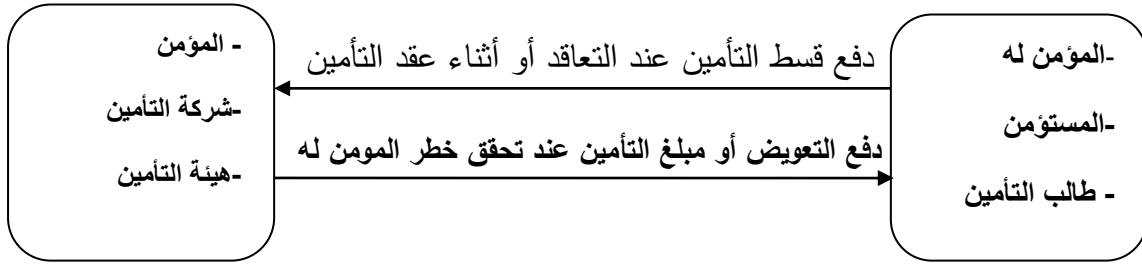
¹ كمال رزيق، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول، الملتقى الدولي السابع، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، يوم 03-04 ديسمبر 2012.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 1995/03/08 الأمر رقم 95/07 في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات، ص 04

³ إبراهيم أبو النجا؛ الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد – الجزء الأول، ص ص 45-47.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

الشكل 1 : أطراف والتزامات عقد التأمين



المصدر :د.عيد أحمد أبو بكر و وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان

الأردن، 2009، ص 93 .

الفرع الثاني: العناصر الأساسية للتأمين:

يقوم التأمين على ثلاث عناصر رئيسية وهي خطر المؤمن منه، والقسط، وقيمة التأمين .

✓ **خطر المؤمن منه** : كان الخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين: سوف نتطرق إليه في

المبحث الثاني بالتفصيل

✓ **القسط**: يعتبر القسط المقابل الذي يلتزم المؤمن له بدفعه من أجل تغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على

عاقته و القسط عنصر جوهري في عقد التأمين و ذلك لما له من أهمية، ويتحدد القسط كما يلي:¹

أ- **القسط الخالص**:

يسمى كذلك بقسط الخطر، قسط التوازن أو القسط التقني ويقصد به ذلك المبلغ الذي يغطي فقط الخسائر

الناجمة عن تحقق الخطر بغض النظر عن المصاريف التي يتكبدها المؤمن والأرباح، ويأخذ عند حساب القسط

الخالص معدل حدوث الخطر و التكلفة المتوسطة للخسارة وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$\text{القسط الخالص} = \text{معدل حدوث الخطر} * \text{التكلفة المتوسطة للخسارة}$$

ب- **القسط الصافي**:

يسمح بتغطية كل من الخسائر الناتجة عند تحقق الخطر ومصاريف التسيير والتحصيل التي تتحملها شركات

التأمين .

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية، على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاديات التأمين جامعة سطيف، 2014، ص 8.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

ت-القسط الكلي:

يعبر عن التكلفة الكلية للخدمة التأمينية، وهو المبلغ الإجمالي الذي يقوم المؤمن له بدفعه لشركة التأمين ويعبر عنه بالعلاقة التالية : الرسوم = القسط الصافي + المصاريف الإضافية \times %i

حيث %1 يمثل معدّل الضريبة وهو يختلف حسب طبيعة الخطر منه، ومنه القسط الكلي = القسط الصافي + المصاريف الإضافية + الرسوم.

✓ قيمة التأمين:

تسمى قيمة التأمين بالتعويض في حالة تأمينات الأضرار ومبلغ التأمين في حالة تأمينات الأشخاص، وتمثل قيمة التأمين القيمة المالية التي يلتزم المؤمن بدفعها للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه والمبين في وثيقة التأمين، وبالتالي فقيمة التأمين كذلك تعتبر من العناصر التي تستند عليها العملية التأمينية، إذ بعد تحديد الخطر المؤمن منه وقيمة القسط التي يلتزم المؤمن له بدفعه، يأتي دور شركة التأمين لتعويض المؤمن له عند حدوث ذلك الخطر.

الفرع الثالث : أهمية التأمين

يمكن إجمال أهمية التأمين من خلال الجوانب التالية:¹

✓ النمو الاقتصادي:

يعمل التأمين على زيادة النمو الاقتصادي من خلال :

- زيادة الإنتاج : إن وجود التأمين يشجع الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين استثمارية جديدة ما

كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين، فبدل أن يجمد المستثمرون جزءا من رأس مالهم لمواجهة الأخطار

المختلفة فإنهم يدفعون قسطا معيناً لشركة التأمين مقابل تعويض الشركة عن الخسائر المتوقعة.

¹ هاني جزاع إرتيمه و سامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين ،منظور إداري كمي وإسلامي ، دار الحامد، طبعة 6، عمان الأردن، 2010، ص 15 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

- **حفظ مصادر ثروة المجتمع:** يقدم التأمين فور تحقق الخطر للمؤمن منه المبالغ الكافية لاستبدال

الأصول التي لحقتها الخسارة بأصول أخرى جديدة وبالتالي يُمكن من حفظ مصادر الثروة في المجتمع.

- **زيادة الائتمان:** البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم، وأيضا الدائن المرتهن لا يوافق على الإقراض برهن العقار، ما لم تتوفر التغطية التأمينية من خطر الحريق لهذا العقار المرهون، وبالتالي يعتبر التأمين من عوامل زيادة الائتمان على القروض المقدمة مقابل رهن، ذلك أنه وفي حالة فناء ذلك الرهن يقوم التأمين مكان الأصل المرهون.

- **خلق رؤوس الأموال :** يتجمع لدى شركات التأمين رؤوس أموالا كبيرة من مبالغ صغيرة يمكن الاستفادة منها بعد احتجاز ما يلزم لأغراض مواجهة الالتزامات حيث تقوم شركات التأمين بتمويل قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة و الاستثمارات الأخرى وذلك عن طريق المساهمة بشكل مباشر في هذه المشاريع.

ومنه فالتأمين يساهم في زيادة الإنتاج وذلك من خلال توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة وهذه التغطيات تشجع المستثمرين على القيام بنشاطاتهم الاستثمارية، وكذلك ضمان لاستمراريتها، بالإضافة إلى دوره في زيادة الائتمان ومساهمته في تمويل مختلف المشروعات.

✓ التنمية الاجتماعية:

يساهم التأمين في محاربة الفقر إذ يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى من مستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة .

✓ المشاركة في تطوير طرق الوقاية والحماية:

تقوم شركات التأمين بإرشاد المؤمن لهم وتوعيتهم بالأساليب الحديثة التي تم اكتشافها وتطويرها بغرض الحد من فرص وقوع الخطر والتقليل من جسامه الخسائر التي تحدث نتيجة تحقق الخطر، كما تقوم بحث الأفراد والشركات على تطبيق طرق الوقاية والحماية بتخفيض الأقساط لمن يقوم بإتباع هذه الطرق.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

✓ تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات:

- يعتبر التأمين من العوامل التي تساعد على إعادة توازن الاقتصاد، ففي حالة التضخم يمكن التوسع

في التأمينات الإجبارية وخاصة التأمينات الاجتماعية بهدف سحب السيولة النقدية المتداولة بين أيدي الناس، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض ميولهم الاستهلاكي وبالتالي المساهمة في خفض مستوى التضخم، أما في حالة الكساد فيمكن للدولة أن تسن قوانين تزيد من تعويضات المرضى والعجز والبطالة، وذلك لزيادة السيولة النقدية وبالتالي زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع.

- كما أن التأمين يساعد في تحسين ميزان المدفوعات من خلال ما تحصل عليه شركات التأمين من

عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها في البلدان الأجنبية، بالإضافة إلى عمليات إعادة التأمين التي تمارسها، إلا أن هذا الدور يخدم سوى الدول التي لديها شركات تأمين تنشط على المستوى الدولي، أو تملك شركات كبرى لإعادة التأمين.

المطلب الثاني: ماهية شركات التأمين

الفرع الأول : مفهوم شركات التأمين

إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ و قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.¹

تُعرف شركات التأمين على أنها " نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة_ المنتج التأميني _ لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها."²

¹ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2003، ص 78

² سليمان الجبوسي ومحمد الطائي، تسويق الخدمات المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة مصر، 2010، ص 72.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

من هنا يبرز مفهوم المنتج التأميني والذي يعرف على أنه " الخدمات الغير ملموسة التي تقدمها شركات التأمين لحامل الوثيقة التأمينية وما تمثله تلك الوثيقة من منفعة متمثلة بالحماية والأمان والاستقرار والممثل بتعويض الشركة للمؤمن لهم من الخسائر المتحققة عند وقوع الخطر المؤمن منه.¹

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين جمع المؤمن لهم، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض لجمهور المستأمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة، تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة لديها، بهدف تحقيق العائد للوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها (المؤمن لهم_حملة الوثائق).

الفرع الثاني : مميزات شركات التأمين

تتميز شركات التأمين بمجموعة من الخصائص نحددها فيما يلي:²

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال، وذلك بتحديد نسب استثمارية ضرورية الالتزام بها، في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق التأمينية.

- تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم.
- تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية أو لاحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.

¹ كراش حسام ، مرجع سابق ذكره ، ص 13.

² معوش محمد الأمين ، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف ، 2014 ، ص 04.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونياً، بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة.
- انعكاس دورة الإنتاج فيها ، حيث لا يتسنى للشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها اتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر وحجمها.

الفرع الثالث : تصنيف شركات التأمين

تأخذ شركات التأمين عدة أشكال إذ يمكن تصنيفها إلى :

أولاً: التصنيف وفق الشكل القانوني:

تأخذ شركات التأمين من ناحية شكلها القانوني، شكلين أساسيين هما شركات التأمين التجارية(المساهمة) وشركات تأمين تعاونية:

أ- **شركات التأمين التجارية(شركات المساهمة)** :تتخذ شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم، وتخضع بذلك للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يمكن أن يقل عددهم عن سبع شركاء، لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم¹، وهي من أكثر صور المؤمن (شركة التأمين) انتشاراً وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالي والعدد الكبير من المساهمين، يساعدها على الاستمرارية والبقاء والمنافسة².

ب- **شركات التأمين التعاونية**: هي الشكل الثاني من شركات التأمين حسب التصنيف القانوني، تؤسس بين الأشخاص المنخرطين المستأمنين في نفس الوقت (500 منخرط على الأقل)³، تخضع لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري، حيث تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين

¹ بالاعتماد على المادة 592 معدلة من القانون التجاري الجزائري .

² معوش محمد الأمين ، مرجع سابق ذكره ، ص 5

³ François Couilbault, Constant Eliashberg, *Les Grands Principes de L'assurance*, L'Argus de l'assurance Editions,France ;paris ; 2009, p123,

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

منخرطها لحمايتهم أو تغطيتهم تأمينيا من الأخطار، حيث تكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع اشتراكاتهم اللذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة.¹

ثانيا: التصنيف وفق الأنشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين الصحي، شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين الشاملة، وفيما يلي سنعرض كل صنف بالتفصيل:

أ- شركات التأمين على الحياة:

إن النشاط التأميني لهذه الشركات، يتمثل في توفير كافة المنتجات التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنتين معا (التأمين المختلط)، فهناك وثائق يستحق فيها مبلغ التأمين في حال البقاء على الحياة، أو أخرى لا يستحق فيها إلا في حالة الوفاة ليؤول مبلغ التأمين إلى المستفيدين، أما التأمين المختلط ففيه يستحق مبلغ التأمين في كلتا الحالتين سواء وفاة أو بقاء المؤمن له على قيد الحياة.²

ب- شركات التأمين الصحي:

هي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي بموجب العقد تلتزم بتعويض المؤمن له عن مصاريف العلاج و الأدوية عند إصابته بمرض معين و قد يأخذ هذا التأمين شكلا فرديا بأن يخص شخصا واحدا أو جماعيا إذا خص العائلة مثلا.

إن نوع التأمينات المقدمة من قبل شركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين الصحي لا تخضع لمبدأ التعويض وإنما يطبق عليها المبدأ الجزافي لاستحالة تقييم القيمة المالية للنفس البشرية، ويطلق على هذا النوع تسمية شركات التأمين على الأشخاص.³

¹ بالاعتماد على المادة 215 مكرر من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بقانون التأمينات الجزائري.

² معوش محمد الأمين، مرجع سابق ذكره، ص 6

³ لفتاحة سعاد، إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام ملاءة 2، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، 2014 - 2015، ص 5

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

ت- شركات التأمين على الأضرار (التأمين العام):

تتخصص هذه الشركات بصفة أساسية في تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء) والمسؤولية المدنية تجاه الغير، حيث تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم الأصول والمنقولات)، كالتأمين من الحريق، التأمين من السرقة وتأمين السيارات، أما فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير فهو ضمان المؤمن له عند رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تغطية المؤمن له من المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، مثل تأمين المسؤولية المدنية ضمن وثيقة التأمين على السيارات، وتأمينات الحريق وغيرها¹.

ث- شركات التأمين الشامل:

هي شركات لا تتخصص في فرع أو نوع معين من التأمين لأنها تقوم بإصدار جميع أنواع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات الثلاثة السابقة، أي هي تلك الهيئة التأمينية الممارسة لجميع عمليات التأمين سواء تعلق الأمر بمال المؤمن له أو بشخصه.

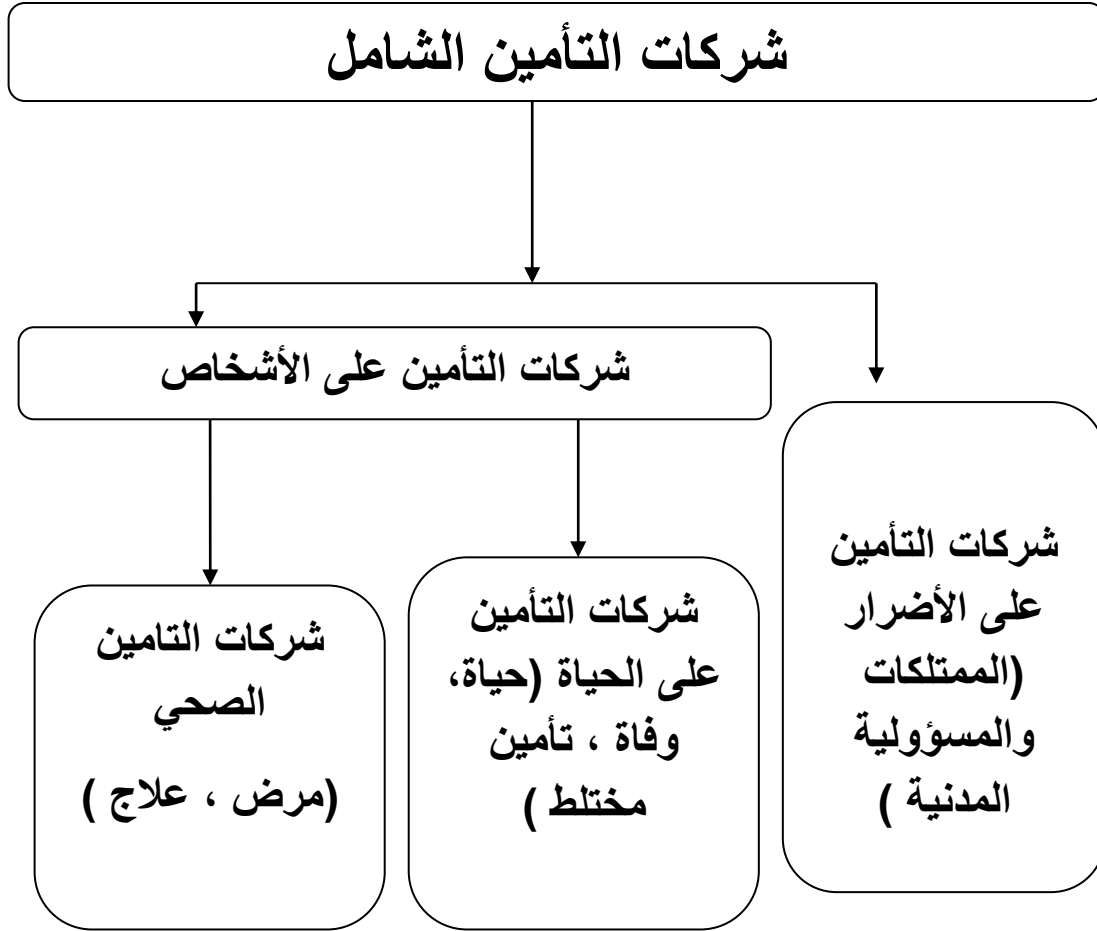
ووفقا لما تم التطرق إليه حول تصنيف شركات التأمين من الناحية التقنية أو حسب الأنشطة التأمينية

يمكننا تلخيص ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹ عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل سيفو ، إدارة الخطر و التأمين ، دار البازوردي للنشر والطباعة الأردن، 2009 ، ص112 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

الشكل 2 :تصنيف شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معوش محمد الأمين، مرجع سابق ذكره، 2014 ، ص8.

المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بعدة وظائف أهمها إدارة العمليات التأمينية :وذلك من خلال وظيفة التسعير، ووظيفة الاكتتاب، ووظيفة تسوية المطالبات (إدارة التعويضات)؛ ووظيفة الاستثمار؛ ووظيفة إعادة التأمين.

الفرع الأول: وظيفة التسعير :

في هذه الوظيفة يتم وضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة، هذا السعر يكون متناسب مع :

- درجة واحتمال تحقق الخطر

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

- مبلغ التأمين

- الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن منه .

ويعرف الشخص الذي يحدد أسعار التأمين بالخبير الإكتواري وهو شخص متخصص له دراية وعلم بالرياضيات والإحصاء، فاستنادا على الدراسات التي يقوم بها حول معدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها بالإضافة إلى المعلومات التي يقوم بتجميعها من دوائر ومؤسسات رسمية وخاصة، يقوم بتحديد قيمة قسط التأمين الملائم والتي تعني أن هذا القسط يكون منافسا من جهة و كافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده ويدر بعض الأرباح من جهة أخرى.¹ ولا يقتصر الإكتواري على تحديد قيمة القسط فقط بل له دور أيضا في وضع تقديراته بشأن التكاليف المحتملة مقارنة بحجم التعويضات والخسائر .²

الفرع الثاني : وظيفة الاكتتاب

تلخص هذه الوظيفة في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها (معايير قبول أداء الخدمة التأمينية) وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها ، إذ تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها ، بهدف تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة. كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العليا للشركة هي التي تقوم بوضع سياسة واضحة للاكتتاب قد تهدف هذه السياسة إلى الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحا منخفضا، أو يكون غرضها الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين والتي تعطي ربحا مرتفعا .³

الفرع الثالث: وظيفة الإنتاج

يقصد بالإنتاج، في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، إن عملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي الخدمة التأمينية، فعملية بيع الخدمة التأمينية هي المصدر الرئيسي لتمويل الشركة. ويطلق على الوكلاء والمندوبين الذين يقومون بتقديم الخدمة التأمينية اسم المنتجين، كما يطلق على الدائرة المختصة في الإنتاج في شركات التأمين على الحياة اسم دائرة المبيعات، حيث تكون هذه الدائرة مسؤولة عن استقطاب وتدريب الوكلاء الجدد ومراقبة ومتابعة الوكلاء والمندوبين الآخرين.

¹ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2007، ص 157 .

² منير إبراهيم هندي ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2002، ص 416 .

³ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سابق ذكره ، ص 158 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

بالإضافة إلى تطوير وتأهيل فريق فعال من رجال المبيعات تقوم شركات التأمين بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية من ضمنها وضع خطط إنتاج، قصيرة وطويلة المدى، إجراء الأبحاث التسويقية وتطوير برامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات المستهلكين والمؤسسات التجارية ووضع استراتيجيات جديدة للتسويق، بالإضافة إلى توعية الأفراد بأهمية التأمين لهم وإقناعهم بالمنافع التي تعود عليهم من خلال عدة طرق أهمها:

- **الاتصال المباشر** : تتم هذه الطريقة عن طريق الالتقاء بالأفراد وشرح المزايا والفوائد التي تعود عليهم

من عملية التأمين .وتتم هذه العملية عن طريق الوكلاء والسماصرة الذين يسوقون المنتج التأميني؛

- **التحفيز** : يعتمد على تنشيط المبيعات من خلال زيادة ولاء العملاء الحاليين للشركة عن طريق السعر

المنافس و الالتزام بدفع التعويضات بوقتها عند التأكد من تحقق الخسارة، وتقديم الهدايا والحوافز لهم

وبالتالي يصبحوا أنفسهم مسوقين لمنتجات الشركة التأمينية؛

- **الإعلانات** : تعتمد على نشر التوعية التأمينية والتعريف بشركة التأمين من خلال وسائل الإعلام

المختلفة كالتلفاز، والإذاعة، والصحف وغيرها.

وبالتالي يمكن القول أن وظيفة الإنتاج، من الوظائف المهمة التي تقوم بها شركات التأمين، إذ أن التزام

الشركة في تحقيق كم ملائم من المبيعات هو ضمان وسبب كافي لنجاحها واستمرارها في السوق.¹

الفرع الرابع: وظيفة تسوية المطالبات (إدارة التعويضات)

وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه، إذ أنه توجد دائرة في شركة التأمين متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر.

¹ كراش حسام، مرجع سابق ذكره، ص 26 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو "خبير التسوية" أو "مسوي الخسائر" والذي يمكن أن يكون إما وكيل التأمين، أو موظف لدى شركة التأمين ويعمل فقط لحساب هذه الشركة، أو قد يكون شخص آخر مستقل يعمل لحسابه الخاص، أو مؤسسة متخصصة في تسوية الخسائر.

هناك ثلاثة أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:¹

- **التحقق من صحة المطالبة المقدمة:** يقوم مسوي الخسائر بدراسة المطالبة و إجراء التحريات

الضرورية للتأكد من أن الخسارة التي وقعت قد وقعت بالفعل ولا تنطوي على غش ولا على خداع

من جانب المؤمن له، ومغطةة من خلال وثيقة التأمين التي أصدرتها شركة التأمين؛

- **الإنصاف والسرعة في التسديد:** إن التأخر أو عدم تسديد المطالبة بعد التأكد من صحتها يضر

بسمعة شركة التأمين ويؤثر ذلك سلبا على مبيعاتها؛

- **تقديم المساعدة للمؤمن لهم:** هذا البند لا علاقة له بالشروط التعاقدية مع المؤمن له، ولكن على شركات

التأمين أن تقوم بذلك لما له من أثر طيب على سمعة شركة التأمين في سوق التأمينات وسينعكس إيجابا على

مبيعاتها، ومثال ذلك مساعدة شركة التأمين الأسرة في إيجاد منزل مؤقت بعد حدوث الحريق بالإضافة إلى

الأسس السابقة توجد خطوات يجب إتباعها في تسوية الخسائر والتي نوجزها فيما يلي:

• **التبليغ عن وقوع الخسارة:** يتوجب على المؤمن له أن يقوم بالتبليغ خلال مدة زمنية محددة تختلف

حسب نوع التأمين عن الخسارة التي تعرّض لها، وأن تجاوز المؤمن له هذه المدة يضيع حقه في المطالبة

بالتعويض .

• **إثبات الخسارة:** يتوجب على المؤمن له أن يقدم لشركة التأمين إثباتا بالخسارة التي حدثت وذلك من

خلال التقارير التي يحصل عليها من الجهات المختصة كالشرطة، الدرك، الحماية المدنية، الطبيب الشرعي،

والمستشفيات...إلخ؛

• **دراسة المطالبة والتأكد من صحتها:** ويتم ذلك من خلال خبير التسوية؛

¹ أسامة عزمي سلام و شيقري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين ، مرجع سابق ذكره، ص161.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

- **اتخاذ القرار :** وهذا يعني أن على خبير التسوية اتخاذ أحد القرارات التالية: قبول الدفع كاملاً، رفض التعويض، قبول الدفع ولكن بشكل جزئي.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

الفرع الخامس: وظيفة الاستثمار

تعتبر وظيفة الاستثمار من بين أهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين، إذ تحتل المركز الثاني بعد النشاط التأميني، وهذا راجع إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها من مصادر مختلفة (رأس مال الشركة، الاحتياطات والمخصصات التقنية) والتي يمكن استثمارها في أوجه مختلفة حتى تحتاج إليها الشركة لدفع مختلف التعويضات والمصاريف.

الاستثمار من وجهة نظر شركة التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة، بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن. ولذا نجد أن شركات التأمين تهدف من وراء الاستثمار إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية تجاه حملة الوثائق، وعند التعاقد مع حملة الوثائق يفترض استثمار أموالهم بمعدلات استثمار معينة، ولذلك لا بد أن تهدف السياسة الاستثمارية لشركة التأمين إلى تحقيق هذه المعدلات على الأقل مع ضمان عائد سنوي لا يقل عن العائد السائد في السوق للمساهمين، وأن تكفي العوائد المحققة من السياسة الاستثمارية لشركة التأمين في تغطية التزاماتها المختلفة.¹

وللاستثمار أهمية كبيرة في شركات التأمين، فبالإضافة إلى الدور الذي يلعبه على المستوى القومي هناك أدوار أخرى للاستثمار لا يمكن تجاهلها سواء على مستوى شركة التأمين أو على مستوى المؤمن لهم نبينها فيما يلي:²

- **على مستوى شركة التأمين:** إن استثمار أموال شركات التأمين له أهمية بالغة بالنسبة للشركة في حد ذاتها، إذ يستخدم الفائض الاستثماري لتمويل العجز الذي يسجله النشاط التأميني (زيادة معدل الخسارة الفعلي عن معدل الخسارة المتوقع)، بالإضافة إلى إمكانية استخدامه كاحتياطات أو أرباح محتجزة وهذا ما يزيد من تدعيم للمركز المالي لشركة التأمين؛

- **على مستوى المؤمن لهم:** إن السياسة الاستثمارية الجيدة التي تتبعها شركة التأمين تساعد في خفض أسعار الخدمة التأمينية، بالإضافة إلى اطمئنان المؤمن لهم على قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم في مواعيد استحقاقها.

¹ كراش حسام، مرجع سابق ذكره، ص 28
² كراش حسام، مرجع سابق ذكره، ص 29.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

الفرع السادس: وظيفة إعادة التأمين

أولاً: مفهوم إعادة التأمين

إعادة التأمين هي عملية تسمح لشركة التأمين (المؤمن المباشر، الشركة المتنازلة "La cédant") بتحويل جزء من الخطر المؤمن منه إلى طرف آخر يسمى معيد التأمين (La Réassureur) وذلك مقابل المال تدفعه الشركة الأولى إلى شركة إعادة التأمين يعرف بقسط إعادة التأمين ، وعليه فإعادة التأمين هو التأمين من الدرجة الثانية.¹

و تتميز عملية إعادة التأمين بالخصائص التالية :²

- تعتبر عملية إعادة التأمين عملية داخلية و لا يدخل المؤمن له الأصلي طرفاً فيها، وتبقى علاقته مع الشركة الأصلية التي أبرم معها العقد مسبقاً.

- تلتزم شركة التأمين الأصلية بدفع التعويض المستحق عند وقوع الخطر المؤمن حتى لو لم تستطع هذه الشركة الحصول على الجزء الذي تحمته الشركة الداخلة معها في إعادة التأمين.

- يخضع عقد إعادة التأمين للشروط نفسها التي يخضع لها عقد التأمين الأصلي من حيث مبلغ التأمين ونوع الخطر وقيمة التأمين.

أ- الطريقة الاختيارية:

وفقاً لهذا العقد من إعادة التأمين تكون حرية الاختيار مكفولة لكل من المؤمن ومعيد التأمين،³ بمعنى

المؤمن لديه الحرية في تحديد الجزء الذي يحتفظ به والجزء الذي يعيد تأمينه من كل عملية، وفي مقابل ذلك فإن لمعيد التأمين الحرية كذلك في تحديد وقبول جزء من العملية المعروض عليه من المؤمن أو رفضه.

¹ Bourghoud Bilal, **La Réassurance Technique Et Marches**, Colloque international sur : Les sociétés d'Assurances Takaful et les sociétés d'assurances Traditionnelles Entre la Théorie et l'Expérience Pratique, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion Université Ferhat Abbas _Sétif_ , 25-26 Avril 2011.p2.

² د.هاني جراح إرتيمه و سامر محمد عكور، مرجع سابق، ص 181 .
³ كراش حسام ، كراش حسام، مرجع سابق ذكره ، ص 37 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

وفي الحقيقة لا يطبق هذا النوع من إعادة التأمين إلا في التأمين ضد الأخطار الكبيرة.¹

ب- الطريقة الإجبارية:

تسمى هذه الطريقة كذلك إعادة التأمين بالاتفاقية، حيث تكون هناك اتفاقية معقودة مسبقا بين كل من

المؤمن المباشر وشركة إعادة التأمين، وتوضح هذه الاتفاقية النسبة أو الأجزاء التي يقبلها معيد التأمين من كل عملية يتعاقد عليها المؤمن في فرع معين وهذه الاتفاقية تكون ملزمة (إجبارية) لكل من المؤمن وشركة إعادة التأمين، هذا النوع من إعادة التأمين يجبر المؤمن المباشر بالتنازل على جميع العمليات التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية سواء الجيدة منها أو الرديئة مما يؤدي ذلك إلى تقويت أرباح كانت ستحقق لو تم الاحتفاظ بالعمليات الجيدة .

ثانيا: طرق إعادة التأمين من الناحية التقنية

ينقسم إعادة التأمين حسب الجانب التقني إلى إعادة التأمين التناسبي وإعادة التأمين غير التناسبي كما يلي:²

أ- إعادة التأمين التناسبي

هذه الطريقة تقوم على مبدأ بسيط جدا، حيث يقوم المؤمن المباشر ومعيد التأمين بالاتفاق على معدل التنازل وهو نسبة من مبلغ التأمين يحدد في الاتفاقية، و يتراوح ما بين 0% و 100 % ، ويطبق على كل خطر من أخطار المحفظة التأمينية المعاد تأمينها، وهذا المعدل هو الأساس لتوزيع الأقساط و التعويضات بين المؤمن الأصلي ومعيد التأمين ويستعمل إعادة التأمين التناسبي بكثرة في التأمين على الحريق، الحوادث الشخصية أو التأمين على الحياة ومن أشكال اتفاقية إعادة التأمين التناسبي نجد:

✓ إعادة التأمين بالحصص

تسمى كذلك باتفاقية المشاركة أو اتفاقية المساهمة الخالصة، وعلى أساسها يضمن معيد التأمين نسبة واحدة لكل خطر من أخطار المحفظة المُعاد تأمينها . في حين يكون المؤمن الأصلي ملزم بتنفيذ هذه الاتفاقية حتى ولو كان مبلغ التأمين صغير جدا.

¹ Bourghoud Bilal, Op.cit. p4

² هاني جراح إرتيمه و سامر محمد عكور، مرجع سابق، ص ص 186-197 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

✓ إعادة التأمين بفائض الحد

وهنا يقوم المؤمن الأصلي بتحديد مقدار قدرته على الاحتفاظ (قيمة معينة من مبلغ التأمين تسمى الخط) من كل عملية على أن يعيد تأمين ما يزيد عن هذا الخط إلى مجموعة من معيدي التأمين، والفرق بين كامل مبلغ التأمين والخط يسمى بالفائض. فمثلا إعادة التأمين من خطر الحريق فيما يفوق 20 000 دج.

ب- إعادة التأمين غير التناسبي

أساس المشاركة هنا بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين هو قيمة الخسارة وليس مبلغ التأمين كما رأينا سابقا في إعادة التأمين التناسبي، ويعتبر إعادة التأمين غير التناسبي الطريقة المثلى لإعادة تأمين عقود تأمين المسؤولية المدنية، لأنه غالبا ما يكون مبلغ التأمين غير محدد، ولا يكون حد أعلى لمقدار الخسارة التي يتحملها المؤمن المباشر. ويندرج تحت طريقة إعادة التأمين غير التناسبي نوعين أساسيين هما¹:

✓ إعادة التأمين بفائض الخسارة

تسمى كذلك إعادة التأمين على أساس الزيادة عن الخسارة، وبمقتضى عقد إعادة التأمين بفائض الخسارة يقوم المؤمن المباشر بتحديد الحد الأعلى للخسارة يسمى العتبة والتي يمكنه أن يتحملها عند وقوع الخطر المؤمن منه، فعلى سبيل المثال إعادة تأمين فيما يفوق خسارة خطر الكوارث الطبيعية 20000 د، وما يزيد عن هذا الحد تتحمله شركة أو عدة شركات إعادة التأمين مع وضع حد أعلى (يسمى La portée) أو بدون وضع حد أعلى لهذا التحمل، وفي حالة تحديد حد أعلى للاتفاقية فإن على المؤمن المباشر تحمل ما يفوق هذا الحد الأعلى.

ب- إعادة التأمين بفائض معدل الخسارة

تسمى هذه الطريقة كذلك بإعادة التأمين على أساس وقف الخسارة، وبناء على هذه الاتفاقية يتدخل معيدي التأمين لما تكون إجمالي حوادث السنة يفوق نسبة معينة من الأقساط المحصلة، حيث أن:

¹ Bourghoud Bilal, Op.cit. pp 6-16.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

معدل الخسارة = إجمالي الحوادث ÷ الأقساط المجمعة .

فعلى سبيل المثال قد يتفق المؤمن المباشر على إعادة تأمين 20% من مجمل التعويضات الناتجة عن حوادث تصادم السيارات ، فإذا كانت مجمل الحوادث لفترة زمنية هي 100000دج، يتحمل المؤمن المباشر 80000 من هذا المبلغ ويتم تحويل 20000 إلى إعادة التأمين .

من خلال ما سبق يمكن القول أن وظيفة إعادة التأمين مهمة جدا في شركات التأمين، فبقيامها بتحويل

كل أو جزء من الأخطار إلى جهة أخرى تكون شركة التأمين قد حققت مزايا عديدة من وراء ذلك سواء على المستوى القومي، على مستوى الشركة، أو على مستوى حملة الوثائق، وتتبع شركات التأمين طرق عديدة لإعادة التأمين وذلك حسب نوع التأمين منها طرق قانونية وأخرى تقنية .

المبحث الثاني : إدارة مخاطر لشركات التأمين

تواجه شركات التأمين أنواعا كثيرة من المخاطر التي تؤثر على مركزها المالي وأدائها وسمعتها في السوق، وتختلف هذه المخاطر من حيث أهمية كل منها، حسب البلدان والأنظمة الاقتصادية المتبعة وظروف الأسواق التي تعمل بها شركات التأمين الأمر الذي يتطلب وجود آلية مناسبة للتعامل معها، عن طريق تبني شركات التأمين إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، لذلك يتناول هذا المبحث معنى الخطر لشركات التأمين، أهمية إدارة المخاطر لشركات التأمين، مبادئ إدارة المخاطر وطرق مواجهة المخاطر.

المطلب الأول : معنى الخطر لشركات التأمين

يأتي هذا المطلب ليتطرق إلى مفهوم الخطر وتقسيماته، الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين، وشروط الخطر حتى يكون قابلا للتأمين .

الفرع الأول : تعريف الخطر وأقسامه

أولا : مفهوم الخطر

المعنى الشائع والعام للخطر: يتمثل في عدم التأكد فيما يتعلق بحدوث الخسارة.¹

"الخطر هو الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجيء".²

مفهوم الخطر التأميني : يعرف على أنه " حادث مستقبلي محتمل الوقوع، لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد".³

¹ ممدوح حمزة أحمد، تحليل وإدارة مخاطر عمليات التأمين ، القاهرة ، مصر، 2004 ص 307 .

² ممدوح حمزة أحمد ، ناهد عبد الحميد ، إدارة الخطر والتأمين القاهرة -مصر، 2003 ، ص 14 .

³ ابراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، الجزء 1 ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992 ، ص ص 55-56 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

ثانيا : تقسيمات الخطر

يمكن تقسيم الخطر إلى عدة أنواع ولكن سنهتم في هذا العنصر على الأخطار التي تدخل في دراسة التأمين، وهي ثلاثة أنواع¹:

• أخطار الأشخاص :

وتشمل مجموعة من مصادر الأخطار التي يقع أثرها على الأشخاص بصورة مباشرة كالوفاة المبكرة والمرض والبطالة والشيخوخة والإصابة الناتجة عن وقوع حادث معين . لا شك أن وقوع هذه الأخطار بسبب خسارة مادية تصيب الدخل حيث تؤدي إلى انقطاعه بصورة جزئية أو كاملة .

• أخطار الممتلكات:

وهي الأخطار التي إذا تحققت ، تحدث خسارة مباشرة في ممتلكات الأشخاص (منقولة أو ثابتة) سواء كانت عقارات أو آلات أو ماشية أو بضائع ، ويقلل ذلك من دخلها أو فعاليتها أداؤها أو نقص فيها أو زوالها،ومن أمثلتها أخطار الحريق والانفجار والسطو والسرقة ومرض أو موت المواشي والفيضانات والزلازل .

• أخطار المسؤولية المدنية :

وهي أخطار يتسبب في تحققها شخص معين ، وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو ممتلكاته أو في الاثنين معا ، ويكون الشخص مسؤولا أمام القانون في عملية التعويض عن هذه الخسارة مما يؤدي إلى نقص ثروته وليس في شخصه أو ممتلكاته ، كما أنها قد تؤدي إلى تأثير على المركز المالي للشخص، ومن هنا يطلق عليه البعض " أخطار التلوث " ومن أمثلتها أخطار المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات والتي تؤدي إلى خسائر مادية تلحق بالغير في شخصه أو ممتلكاته، ويكون مسؤولا عنها صاحب السيارة.

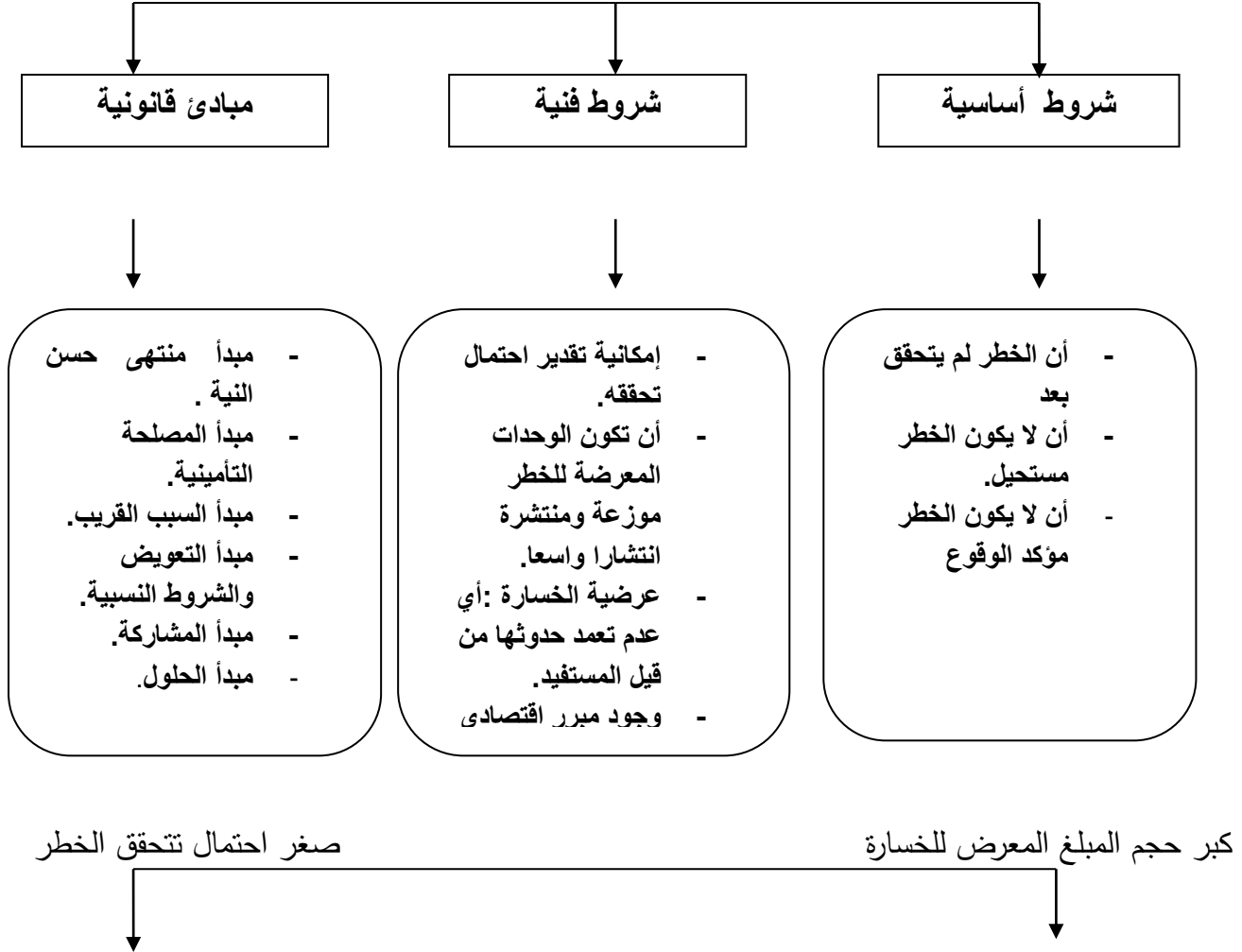
¹ هيتون كريمة ، دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين أداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة لشركات التأمين الوطنية SAA ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تيزي وزو، 2014-2015 ، ص 4 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

الفرع الثاني: شروط الخطر حتى يكون قابلاً للتأمين :

يمكن إيجاز الشروط الواجب توفرها في الخطر حتى يكون قابلاً للتأمين في الشكل التالي :

شكل رقم: 03 شروط قابلية الخطر للتأمين



المصدر : هبتون كريمة، مرجع سابق ذكره، ص 05

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

الفرع الثالث: العوامل المساعدة للخطر

يوجد عوامل مادية وكذلك عوامل أخلاقية لها دور في زيادة الخطر التي قد يتعرض له الإنسان ، ويمكن توضيحها كالتالي :¹

✓ **العوامل المادية :** وهي تلك الظروف التي تزيد من احتمال وقوع خسارة، مثل تركيب أسلاك كهربائية غير مناسبة الأمر الذي يؤدي إلى احتمال وقوع حريق، كذلك عدم تركيب أقفال جيدة على أبواب المحلات أو ما شابه والذي يزيد من احتمال حدوث سرقة، كذلك في البرد والشتاء وحوادث الصقيع أو وجود المياه على الطرقات والذي يزيد من احتمالية وقوع حوادث الطرق .

✓ **العوامل الأخلاقية :** وهي عدم الأمانة أو السلوك غير السوي من الأفراد من شأنه زيادة حجم الخسارة أو تكرار حدوثها ومن أمثلة ذلك ، افتعال حادث ما للحصول على تعويض من شركة التأمين أو تقديم طلب التعويض أو تعمد حرق بضاعة من الصعب بيعها، وإن العوامل الأخلاقية موجودة في جميع أنواع التأمين ومن الصعب السيطرة عليها وهنا تجد الأفراد اللذين يقوموا بمثل هذه الأعمال بتبرير بأن شركات التأمين تملك الكثير من الأموال، وأن هذا أمر غير صحيح حيث إن شركات التأمين لا تستطيع دفع التعويضات التي تترتب عليها إلى من خلال الأقساط التي يقوم المؤمن لهم بدفعها .

هذا وتحاول شركات التأمين السيطرة على العوامل الأخلاقية من خلال القيام بتقييم دقيق لطالبي التأمين ومن خلال وضع شروط معينة قبل الاقتطاعات وفترات الانتظار والاستثناءات وبعض الملاحق الخاصة، ويوجد جانب آخر للعوامل الأخلاقية يتعلق بالإهمال أو عدم المبالاة لحدوث الخسارة نظرا لوجود التأمين، كما أن بعض المؤمن لهم يمارس أفعالا تتسم بالإهمال وعدم الاهتمام بكونه مؤمن له ومن أمثلة ذلك ترك سيارة بدون إغلاق والمفاتيح بداخلها الأمر الذي يزيد من احتمال السرقة كذلك عدم إغلاق المنزل بشكل أمن الأمر الذي يسهل على اللصوص اقتحامها وسرقتها .

¹ مريد محمد سالم محمود شراب ، دور التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين ، دراسة تطبيقية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتأمين ، فلسطين ، سنة 2013 ، ص ص 21-22 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

المطلب الثاني : أهمية إدارة المخاطر لشركات التأمين

الفرع الأول :مفهوم إدارة المخاطر لشركات التأمين

إدارة المخاطر هي الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وتصنيفها وقياسها ثم اختيار انسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة .¹

قد عرف معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة بالتعاون مع جمعية التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARM) على أنها " جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة ، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها ، ويهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط .²

إدارة المخاطر لشركات التأمين هي : قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، وهي العملية المنظمة التي تهدف إلى دراسة وتحليل ومعرفة وتقدير حجم المخاطر المحتمل وقوعها بالنسبة لشخص أو شركة ما ، ثم اختيار وتطبيق أنسب البدائل (الخيارات) لمواجهة تلك المخاطر بما يحقق هدف تفاديها بأحسن الوسائل وأقل تكاليف " .³

الفرع الثاني : مراحل إدارة المخاطر

إن النظام المتكامل لإدارة المخاطر لا بد أن يمر بالمراحل التالية :⁴

- تحديد الأخطار التي يتعرض لها : أثناء مرحلة التصميم والتنفيذ والتشغيل وإعداد دليل للأخطار بمعاونة الشركات المماثلة أو شركات التأمين .
- تقسيم الأخطار إلى أخطار قابلة للتأمين وأخرى غير قابلة للتأمين وهنا يجب البحث عن وسيلة من وسائل إدارة الخطر (بخلاف التأمين) لمواجهتها .

¹ مريد محمد سالم محمود شراب ، مرجع سابق ذكره، ص 25.

² سعاد بوشلوش ، إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة عليها ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2014-2015 ، ص 75.

³ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق ذكره ، ص 41 .

⁴ ممدوح حمزة أحمد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 314-315 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

- قياس الأخطار : من خلال تحديد احتمال وحجم الخسارة (مع الاهتمام بالأخطار التي يترتب عليها خسائر جسيمة) بمعاونة الشركات المماثلة أو شركات التأمين
- اختيار الطريقة أو الطرق المناسبة لمواجهة الخطر : تجنب الخطر كلياً أو جزئياً، التحكم في الخسارة، التوزيع، التجميع، التحويل، التحمل .
- تنفيذ الطريقة المختارة : من خلال الاتصال بشركات التأمين أو تركيب وسائل الوقاية والتحكم .
- تقييم الطريقة المنفذة : فلا بد من تقييم الوسائل المطبقة آخر كل سنة لتحديد جدواها و ملاءمتها بالإضافة لتحديد ما إذا كانت هناك أخطار جديدة قد ظهرت فنواجهها أو أن هناك أخطار قديمة قد زالت فنستبعدا أو زادت أو انخفضت خطورتها .

الفرع الثالث : أهداف ودور إدارة المخاطر لشركات التأمين

أولاً : أهداف إدارة المخاطر لشركات التأمين

تختلف إدارة المخاطر من شركة إلى أخرى وهذا من خلال اختلاف طرق ومناهج إدارة المخاطر، حيث في الحالة الخاصة تستخدم بعض الشركات تخفيض تقلب التدفقات النقدية ، وأخرى تستخدم الرفع في قيمة الشركة كهدف لإدارة المخاطر ، وتتمثل أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بصفة عامة وفي شركات التأمين بصفة خاصة فيما يلي :¹

- تفادي اكبر مخاطرة قد تواجه أي شركة وهي الإفلاس وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة والتي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة، فالإفلاس يعتبر إمكانية غير عادية للشركة، تؤدي لإعادة الهيكلة، وعليه فإدارة المخاطر تمكن من رفع قيمة الشركة عبر تخفيض إمكانية العجز وعدم الملاءة .
- إدارة المخاطر يمكن أن تساعد في تخفيض تقلب العوائد ، فتخفيض التقلب في الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية، وبالتالي رفع قيمة المؤسسة .
- المصدر الرئيسي لعجز الشركة هو عدم القدرة على خدمة الديون، وهذا كله مساو لارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية ، وهذا ما يزيد من مخاطر الشركة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تسمح للشركة بتخفيض

¹ سعاد بوشلوش، مرجع سابق ذكره ، ص ص76-77 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

تكاليف تمويل الديون، وفي المقابل فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسمح للشركة بإعطائها فرصة لتوسيع التمويل على الديون .

- الاستثمار الضمني في رأس المال البشري المحدد في الشركة، فالشركة الأكثر مخاطرة هي التي يكون تعويض الموظفين الحاليين أو المرتقبين فيها يتطلب بقاؤهم أو ارتباطهم بالشركة ، فإدارة المخاطر الحقيقية يمكن أن تساعد على تخفيض التكاليف الاحتفاظ أو توظيف موظفين رئيسيين .

- تساعد الجهات الراعية والفريق الإداري للمشروع ببناء قرارات علمية، بالنظر إلى المتغيرات المتحكمة بالمؤسسة، كما تشجع الفريق الإداري على الأخذ بالمقاييس المناسبة من أجل تخفيض الآثار السلبية على أهداف وتكاليف وبرامج المؤسسة وإدارة المؤسسات في ظل الأزمات.

ثانيا : أهمية إدارة المخاطر لشركات التأمين¹

✓ للفرد : لابد من إدارة الأخطار التي تواجهنا

قد تعمل في مجال إدارة الخطر و التأمين خلال مرحلة معينة .

✓ للأسرة : ضمان استمرارية النمط المخطط دون الخوف من الكوارث .

تخفيض تكلفة التأمين دون تخفيض درجة الحماية .

توجيه الأموال المتوفرة للاستثمار بدلا من اكتنازها طالما توفرت الحماية .

تحرر الأسرة من حالة القلق والشد العصبي .

✓ للمشروع : تساعد من خلال الفصل بين الأخطار العادية والأخطار التي يؤدي تحققها إلى دماره إلى

ضمان استمرارية المشروع دون الخوف من تلك الأخطار .

تعمل على زيادة أرباح المشروع من خلال تخفيض تكاليف إدارة الخطر وتوجيه هذه المبالغ للاستثمار .

الحفاظ على عملاء وموردي المشروع من خلال العودة لممارسة النشاط بأسرع وقت ممكن عقب الحادث.

زيادة قيمة الشركة لضمان النظام التدفقات النقدية في مواعيدها مما ينعكس على قيمة أسهم الشركة .

¹ معدوح حمزة أحمد، مرجع سابق ذكره ، ص ص 315-316 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

✓ للمجتمع : طالما استفاد الفرد والأسرة وللمشروع فإن المجتمع يكون قد استفاد.

تخفيض التكلفة الاجتماعية المرتبطة بتحقق الخطر للفرد والمشروع .

المطلب الثالث : طرق مواجهة إدارة المخاطر للخطر

الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر لشركات التأمين (المعايير الدولية لإدارة المخاطر بشركات التأمين)

لقد وضعت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS) مجموعة من المعايير لإدارة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين ، وذلك من خلال مبدأ التأمين الأساسي رقم (18) الخاص بتقييم المخاطر وإدارتها، ومبدأ التأمين الأساسي رقم (19) المتعلق بنشاط التأمين .

أولاً: مبدأ التأمين الأساسي رقم (18) الخاص بتقييم المخاطر وإدارتها :

- يتعين على هيئة الإشراف أن تطلب من شركات التأمين الإقرار بنطاق المخاطر التي تواجهها، وتقييمها وإدارتها بشكل فاعل ، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :¹
- تطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين أن تضع موضع التنفيذ سياسات وأنظمة إدارة، قادرة على تعريف وقياس وإصدار التقارير الخاصة بالمخاطر وضبطها.
 - سياسات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة على المخاطر مناسبة لدرجة تعقيد وحجم وطبيعة شركة التأمين، وتحدد شركة التأمين مستوى الاحتمال الملائم أو حد المخاطر اللازم للمصادر المادية للمخاطر.
 - تعمل شركات التأمين على المراجعة المستمرة لبيئة السوق التي تتحرك فيها ، وتستخلص النتائج المناسبة من حيث المخاطر المفروضة عليها وتتخذ الإجراءات الملائمة لإدارة الآثار السلبية للبيئة على عمل الشركة .
 - تعمل شركات التأمين الكبرى على إنشاء دائرة (قسم) لإدارة المخاطر ، وتشكل لجنة لإدارة المخاطر.

ثانياً: مبدأ التأمين الأساسي رقم (19) المتعلق بنشاط التأمين

¹ الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (iais) ، مبادئ التأمين الأساسية والمنهجية ، ترجمة هيئة التأمين ، المملكة الأردنية الهاشمية ، تشرين الأول 2003، ص ص : 47- 48

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

يوضح هذا المبدأ المتعلق بنشاط التأمين : "بأن التأمين عبارة عن نشاط محاط بالمخاطر، ولذلك تطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين تقييم وإدارة المخاطر التي تواجه الأعمال التي يكتتبون بها ، وبشكل خاص من خلال إعادة التأمين، وأن تكون لديها الأدوات اللازمة لتحديد المستوى الكافي للأقساط"، ويتكون هذا المبدأ الأساسي بدوره من المعايير الأساسية الموالية¹:

- تطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين تنفيذ إستراتيجية اكتتاب وسياسات تسعير يوافق عليها مجلس الإدارة ويخضعها للمراجعة المستمرة .
- تتأكد هيئة الإشراف من أن شركات التأمين تقيم المخاطر التي تواجه الأعمال التي تكتتب بها، وتحدد مستوى ملائماً من الأقساط وتحافظ عليه، لهذا الغرض يتعين على شركات التأمين أن تطبق أنظمة للرقابة على مصاريفها المتعلقة بالأقساط والمطالبات بما فيها معالجة المطالبات والنفقات الإدارية .
- ويجب أن تخضع هذه النفقات لرصد ومتابعة الإدارة بشكل مستمر .
- هيئة الإشراف قادرة على مراجعة الطريقة المستخدمة من قبل شركة التأمين لتحديد الأقساط ، بحيث تقرر أنها قد وضعت بناء على فرضيات معقولة ، لتمكين شركة التأمين من أداء التزاماتها.
- تتطلب هيئة الإشراف أن تكون لدى شركة التأمين إستراتيجية واضحة للتخفيف من المخاطر وتنويعها، من خلال تعريف محددات المبالغ المحتفظ بها لمواجهة المخاطر، وتوفير تغطية إعادة التأمين المناسبة، أو وضع الترتيبات اللازمة لتحويل المخاطر وفقاً لوضع رأس المال فيها، وتشكل هذه الإستراتيجية جزء لا يتجزأ من سياسة الاكتتاب المعتمدة لدى شركات التأمين، ويجب الموافقة عليها ورصدها ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل منتظم .

الفرع الثاني: طرق مواجهة الأخطار

هناك طرق ووسائل عديدة لمواجهة الأخطار ، تبعا لمدى تأثير كل وسيلة على الأخطار وعناصرها المختلفة ، ويمكن إيجازها كما يلي² :

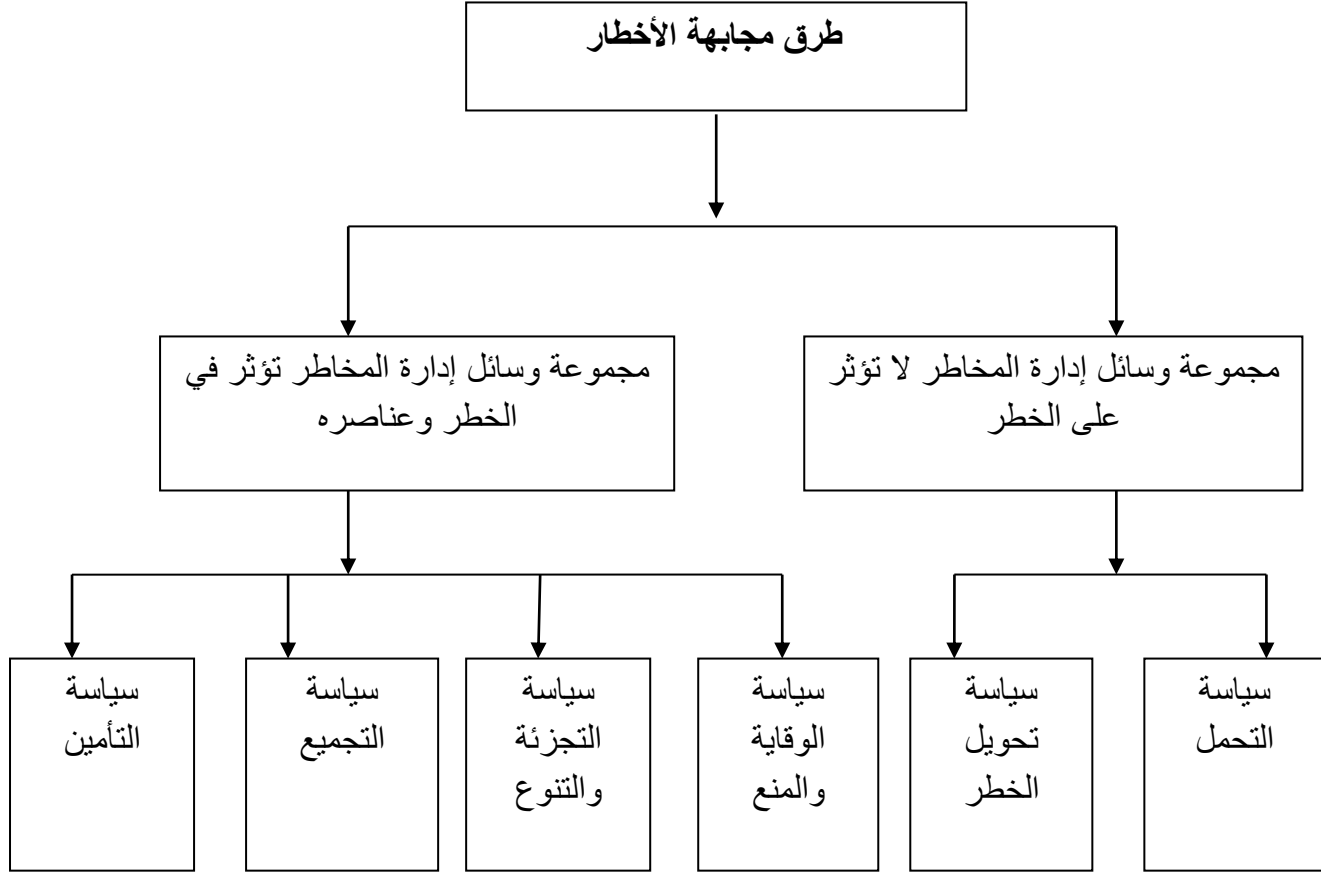
¹الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (iais) نفس المرجع السابق ، ص ص : 48-50 .
² أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى ، مرجع سابق ذكره ص ص 42-44 .

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

- 1- **الوقاية والمنع** : ويطلق البعض على هذه الوسيلة سياسة تخفيض الخطر ، وتقضي هذه الطريقة بمنع الخطر كليا إن أمكن ذلك ، أو بالحد من الخسائر التي يسببها إن وقع الخطر ، وذلك عن طريق استخدام وسائل الوقاية والحد من الخسارة لتقليل عبء الخطر .
- 2- **التجزئة والتنويع** : ويقصد بهذه السياسة تجزئة الشيء المعرض للخطر، بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر. ويشترط لتطبيق هذه السياسة وجود نوعين من الشروط هما : شروط فنية تتمثل في ضرورة تجزئة الشيء المعرض للخطر ماليا وجغرافيا ، وشروط مالية تتمثل في وجود مقدرة مالية تمكن من مواجهة أية خسائر فور حدوثها .
- 3- **تحويل الخطر**: يعني ذلك استخدام طرق أخرى غير اللجوء إلى التأمين ، من أجل تحويل الخطر وما ينطوي عليه من خسائر محتملة إلى طرف آخر يقوم بتحملها ، نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف ، ويتحقق هذا التحويل بمقتضى عقود الإيجار ، وعقود النقل ، وعقود التشييد ... إلخ .
- 4- **التأمين** : يستخدم التأمين في برامج إدارة الخطر من أجل مواجهة الخسائر المحتملة الكبيرة والتي يكون احتمال حدوثها قليل ، ويتوجب على المسؤول عن إدارة الخطر اختيار التغطية التأمينية الضرورية والمناسبة، وشركة التأمين المناسبة، والمراجعة الدورية للتغطيات التأمينية .
- 5- **التحمل** : ويعني ذلك أن تكون الشركة قادرة على تحمل جميع الخسائر المحتملة، وتستخدم هذه الطريقة في حالة عدم توفر طريقة أخرى لمواجهة الخسارة المحتملة، أو في حالة إمكانية التنبؤ بحجم الخسائر المحتملة بشكل دقيق مع إمكانية معرفة التكلفة سلفا .
- 6- **التجميع** : تتوقف تحديد الطريقة المناسبة لإدارة الخطر على طبيعة الخطر من ناحية، وعلى طبيعة الظروف المحيطة بمتخذ القرار سواء من حيث مدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية والفنية من ناحية أخرى، أو على الخصائص المميزة له، وما إذا كان متفائلا أم متشائما أم واقعا من ناحية ثالثة، واختيار الطريقة المناسبة سوف يعتمد بدرجة كبيرة لمدى تأثير كل وسيلة على الأخطار وعناصرها المختلفة ، ويتضح ذلك من خلال الشكل الموالي :

الفصل الأول:
مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

شكل رقم 04 : طرق مجابهة الأخطار



المصدر: سعاد بوشلوش، مرجع سابق ذكره، ص 65.

الفصل الأول: مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها

الخلاصة

تعتبر شركات التأمين مؤسسات خدمية ومؤسسات وساطة مالية ، فهي تقوم بتغطية أخطار مجموعة من المؤمن لهم مقابل قسط يدفعونه إلى هذه الشركات، وفي نفس الوقت لا بد على هذه الشركات أن تقوم باستثمار هذه الأقساط في أوجه استثمارية مضمونة بهدف مواجهة التزاماتها المستقبلية اتجاه حملة الوثائق (تعويض المؤمن لهم) وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب. وشركات التأمين بذلك تتصف بعدة خصائص تميزها عن باقي الشركات الأخرى، وهناك عدة تقسيمات لهذه الشركات، إذ تقسم حسب الشكل القانوني إلى شركات مساهمة وتعاونية، وحسب الأنشطة التأمينية إلى شركات التأمين على الحياة، شركات التأمين الصحي، شركات التأمين على الأضرار، وشركات التأمين الشامل .

إن شركات التأمين تقوم بعدة وظائف أهمها، وظيفة التسعير، وظيفة الاكتتاب، وظيفة الإنتاج، ووظيفة تسوية المطالبات، ووظيفة الاستثمار، ووظيفة إعادة التأمين .

كما حاولنا توضيح في هذا الفصل الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين، والتي يمكن أن تعيق قدرتها على أداء التزاماتها اتجاه المؤمن لهم، حيث قمنا بتعريف الخطر الذي يعني مدى الخسارة التي قد تصيب الفرد سواء في شخصه أو في ممتلكاته، و لقد تم تقسيم الخطر الذي يدخل في دراسة التأمين إلى أخطار الأشخاص، أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية وليس كل خطر هو قابل للتأمين، فهناك عدة شروط حتى تقبل شركات التأمين هذا الخطر .

ولمواجهة هذه الأخطار التي تهدد شركات التأمين، لا بد من وجود آلية لتخفيف منها، وبالتالي هنا تبرز أهمية وجود نظام لإدارة المخاطر للعمل على الحد من الآثار السلبية التي تصيب هذه الشركات جراء تعرضها لهذه المخاطر، وفي هذا الإطار لا بد من مراعاة المبادئ والمعايير التي وضعتها الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS) في مجال مخاطر إدارة المخاطر.

الفصل الثاني

تمهيد :

تعتبر الملاءة المالية من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية وشركات التأمين على حد سواء، كونها تمثل من عناصر متانة المركز المالي لشركات التأمين، حيث تواجه هذه الأخيرة العديد من المخاطر لعل أكثرها أهمية عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها في مواعيد الاستحقاق، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق، وتؤدي هيئات الإشراف على التأمين دورا كبيرا في حماية هذه الشركات وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين والأطراف المتعامل معها، بتأمين إدارة مالية سليمة لهذه الشركات، من خلال وضع قواعد فعالة للتقييم السليم للتزامات شركات التأمين .

وإن تعرض شركات التأمين لخطر العسر المالي (أي القدرة على عدم السداد) معناه أنها لن تتمكن من تقديم الأمان وهذا هو جوهر عقد التأمين مما يؤدي إلى امتناع المعرضين للخطر من الالتجاء إلى التأمين متى كان لا يوفر لهم الأمان الذي ينشدونه.

ويرتبط العسر المالي في شركات التأمين بطبيعة المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة، وهي مخاطر ترتبط أساسا بالتغيرات غير المواتية في النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة التي يمكن أن تؤدي إلى إفلاس الشركة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وخروجها من سوق التأمين، وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع الملاءة المالية على المستوى الدولي من قبل هيئات الإشراف والرقابة على التأمين، حيث تم وضع مؤشرات للملاءة المالية بما يضمن استقرار سوق التأمين واستمراره .

وسيتناول هذا الفصل الملاءة المالية و إدارة المخاطر في شركات التأمين من خلال المبحثين:

- الملاءة المالية لشركات التأمين.
- كيفية مساهمة إدارة المخاطر لشركات التأمين في تعزيز ملاءتها.

المبحث الأول: الملاءة المالية لشركات التأمين

إن مؤشر الملاءة المالية من أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء في شركات التأمين وقد تتعرض هذه الأخيرة إلى أخطار في ملاءتها حيث جعل هيئات الإشراف والرقابة على التأمين تهتم بهذه المواضيع من خلال وضع مقاييس للملاءة المالية تؤدي إلى حماية كل من حملة الوثائق والأطراف المتعاملة مع شركات التأمين ولصالح شركات التأمين نفسها، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب المتعلقة بملاءة شركات التأمين من خلال التعرف على مفهوم الملاءة المالية، أسباب العسر المالي في شركات التأمين وأخيرا المخاطر التي تواجه الملاءة المالية في هذه الشركات .

المطلب الأول: ماهية الملاءة

يعتبر هذا المطلب كتقديم لملاءة شركات التأمين، إذ نحاول من خلاله التعرف على الملاءة المالية لشركات التأمين، أهدافها وأهميتها، وكذلك العوامل المؤثرة عليها .

الفرع الأول: تعريف نظام الملاءة :

أولاً: مفهوم الملاءة المالية

لقد تعدد مفهوم الملاءة المالية لهذا نحاول تعرف الملاءة من خلال وجهات النظر التالية :

- يقصد بالملاءة *la solvabilité* - بصفة عامة - قدرة إيرادات الشركة بما في ذلك عائد الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة، وفي شركات التأمين تعبر الملاءة المالية عن : القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة ، ويتم قياسها عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التقييم.¹
- يرى البعض أن الملاءة المالية لشركة التأمين يقصد بها قوة ومثانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي *insolvency* في سنة ما إذا زادت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات وتوزيعات أرباح.²

¹ عيد أحمد أبو بكر ، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص 29.

² كراش حسام، مرجع سابق، ص 42.

- تمثل الملاءة : قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها وإفلاسها، والشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها التزاماتها كلها.

ثانيا: بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية :

توجد بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية أهمها اليسر المالي، العسر المالي، الفشل المالي :

✓ اليسر المالي : عرف على أنه مرادف للملاءة المالية، والذي يعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وينقسم إلى نوعين هما: ¹

أ- اليسر المالي الفعلي أو الحقيقي أو القانوني:

وهو يعني قدرة الشركة على سداد جميع التزاماتها تجاه الغير، وذلك فيما قامت بتصفية أصولها تصفية فعلية، وهذا يتعارض مع مبدأ استمرار الشركة وبقائها في ميدان الأعمال .

ب- اليسر المالي الفني :

وهو يعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة، وهذا النوع يعتبر الأكثر ملائمة لمبدأ استمرارية الشركة .

✓ العسر المالي : يشير مفهوم العسر المالي إلى الحالة التي تزيد عندها التزامات الشركة عن القيمة الحقيقية لأصولها، وفي هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وفي شركات التأمين نجد أن العسر المالي يشير إلى عدم قدرة هذه الشركات بدفع التعويضات المستحقة جراء وقوع الخطر المؤمن منه.

ويستخدم العسر المالي كحالة عكسية لليسر المالي وينقسم بدوره إلى نوعين كما يلي: ²

أ- العسر المالي القانوني : والذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي تكون عندها أصول الشركة ذات قيمة أقل من خصوم الشركة الواردة في الميزانية .

¹ عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص 32.

² هبتون كريمة، مرجع سابق، ص 53.

ب- العسر المالي الفني: والذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي عندها لا تستطيع إيرادات الشركة سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية في الأجل القصير.

ومما سبق سوف نلخص المفهومين السابقين إلى الشكل التالي :

الشكل 05: حالات اليسر المالي والعسر المالي

اليسر المالي القانوني	العسر المالي القانوني
التزامات قصيرة الأجل	أصول غير كافية
اليسر المالي الفني	العسر المالي الفني
أصول كافية	التزامات طويلة الأجل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص ص 32-33.

من الملاحظ أن الحالة المثلى لملاءة شركة التأمين أن تكون ذات يسر مالي فني (تقني) أين تكون قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل وفي نفس الوقت لا بد أن تكون ذات يسر مالي قانوني أين تكون أصولها كافية لسداد مختلف التزاماتها عند تصفيته.

كما أن شركات التأمين قد تكون في حالة يسر مالي فعلي في حين أنها تعاني من حالة عسر مالي فني (تقني)، وعلى العكس قد تكون شركات التأمين في حالة يسر مالي تقني ولكنها في واقع الأمر في حالة عسر مالي فعلي حيث أن أصولها في التصفية لا تكفي لتغطية سداد التزاماتها تجاه الدائنين والملاك.

الفرع الثاني : أهمية الملاءة المالية

يعتبر قوة ومثانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية¹:

- حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها والمبين في وثيقة التأمين .
- المستثمرون أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا بها .
- الموظفون في الشركة الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية .

¹ عبد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص ص 44-45.

- متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم الإدارة العليا في الشركة ويؤثر ذلك على سمعتها وفرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى.
- هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق .

• من خلال ما توصلنا إليه سابقا يمكن القول أن الملاءة المالية في شركات التأمين تعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئيتها عند حلول آجال استحقاقها دون أن يؤدي ذلك إلى إفلاس الشركة، حيث يشير مصطلح اليسر المالي كمرادف للملاءة المالية، بما في ذلك أنه توجد حالة عكسية لهما تتمثل في العسر المالي، أين تكون شركة التأمين غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. و للملاءة المالية أهمية كبيرة في حماية مصالح المؤمن لهم وذلك بالوفاء بمسئولياتهم في أوقاتها المحددة، بالإضافة إلى ضمان نجاح واستمرارية شركات التأمين لما لهذه الشركات من أهمية اقتصادية واجتماعية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين

يوجد ستة متغيرات أساسية تؤثر على الاستقرار المالي لشركات التأمين وهي¹:

1. الأقساط وعلاقتها برأس المال.
2. المعدل الفني والمصاريف الإدارية.
3. الاستثمارات ومدى توافر مبادئ السيولة والضمان والعائد.
4. مخصص الأخطار السارية ومخصص تحت التسوية.
5. برامج إعادة التأمين التي تعدها شركة التأمين.
6. توافر المعلومات الأساسية.

بصفة عامة الملاءة المالية لشركات التأمين تتأثر بواحد أو أكثر من مجموعة العوامل التالية:²

أولا : العوامل الداخلية وتتكون من :

1. طريقة تسعير الأخطار التي تقبلها وتكتتب فيها

¹ مريد محمد سالم محمود شراب، مرجع سابق، ص ص، 31-32.

² عادل منير عبد الحميد، الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، الكويت، يونيو، 1993 ، ص 43.

2. طريقة حسابات الاحتياطيات المختلفة.
3. درجة خطورة الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها.
4. طرق إعادة التأمين التي تستخدمها
5. قنوات الاستثمار التي توظف الشركة أموالها فيها.
6. جهود القائمين على الإنتاج.

ثانياً: العوامل الخارجية وتتكون من

- أ. ظروف سوق الاستثمار.
- ب. التضخم الاقتصادي
- ت. الظروف السياسية والإقتصادية للدولة
- ث. معدلات أسعار الفائدة.

بينما يرى آخر أن هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على مقدرة الشركات المالية وأوضاعها الاقتصادية وبالتالي تنعكس على ملاءتها المالية ومن بينها:¹

أولاً: العوامل الداخلية:

وهي التي تظهر في الوضع المالي للشركة والمنشورة عادة في التقارير المالية ومن أهمها:

- أ. رأس المال
- ب. احتياطيات رأس المال
- ت. الاحتياطيات الاختيارية الحرة

ثانياً: العوامل الخارجية :

وهي العوامل الخارجية المتغيرة والتي تؤثر على الملاءة المالية للشركات ويصعب التحكم فيها لكونها خارجية عن سيطرة الشركة، إلا أن شركات التأمين تأخذ كافة الاحتياطيات لتخفيف آثار هذه العوامل والمتمثلة في:

¹ سامي ميقاتي، الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين وأثرها على تطوير أعمال تلك الشركات ، الاتحاد العام العربي للتأمين، الحسابات الفنية والمالية والاستثمار في شركات التأمين وإعادة التأمين، القاهرة، الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين، 1994، ص ص 21-24.

-العوامل الاقتصادية، العوامل الفنية، العوامل الاجتماعية، العوامل السياسية، العوامل الاستثمارية، العوامل الإدارية.

المطلب الثالث: الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين

قد تواجه شركات التأمين إلى مخاطر العسر المالي مثل كافة المشروعات الاقتصادية الأخرى، والتي يمتد تأثيرها السلبي على سوق التأمين بالكامل، ويرجع السبب الرئيسي للعسر المالي إلى خلل في العمليات الفنية (تقنية الخاصة بنشاطها التأميني) وأخرى مالية لقيامها بدور الوسيط المالي ومخاطر أخرى .

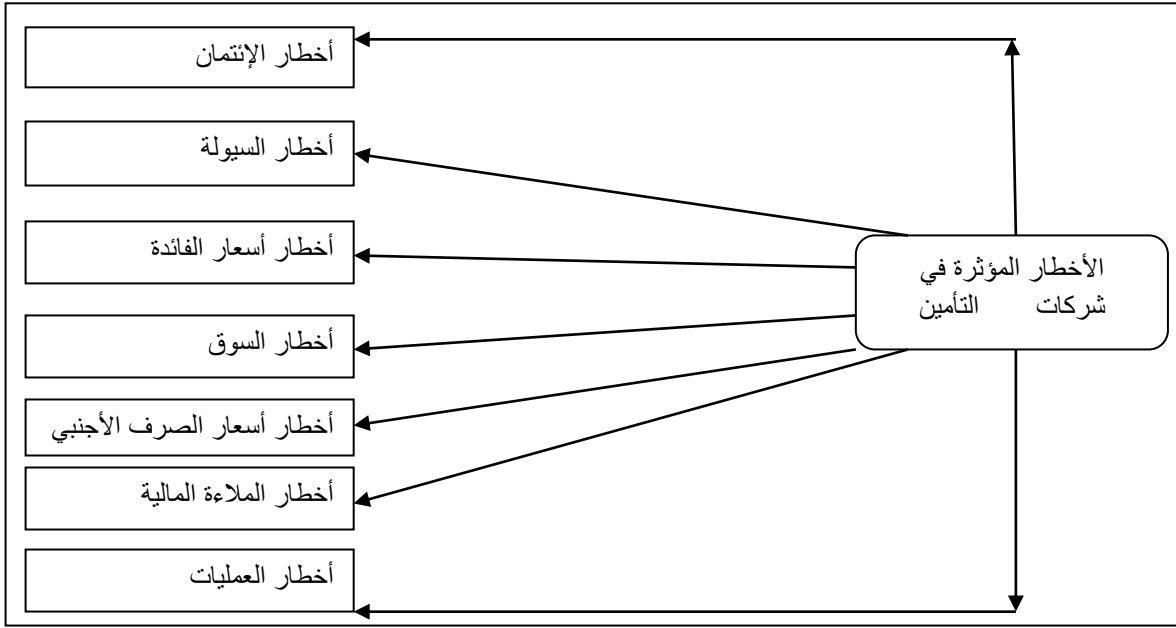
الفرع الأول: خطر الملاءة المالية

خطر الملاءة المالية هو خطر عدم القدرة على تغطية الخسائر الناتجة عن كل أنواع الأخطار السابقة، أي أن خطر الملاءة المالية هو خطر التوقف عن دفع التعويضات والمصروفات في شركات التأمين عندما يحل أجل استحقاقها. ويعتبر خطر الملاءة المالية هي النتيجة النهائية لكل الأخطار المتمثلة في :

أخطار الائتمان، أخطار السيولة، أخطار أسعار الفائدة، أخطار السوق، أخطار أسعار الصرف وأخطار العمليات.¹ والشكل التالي يوضح الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين .

¹ عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص 57.

الشكل 06: الأخطار الأساسية التي تتعرض لها شركات التأمين



المصدر : من إعداد الطالبة : بالاعتماد على عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، 2011، ص 56.

الفرع الثاني : الأخطار المؤثرة في الملاعة المالية لشركات التأمين.

أولاً: أخطار الاكتتاب:

تسمى كذلك بأخطار التأمين أو أخطار الاكتواريين، وتحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين،¹ وبالتالي فإذا قام الاكتواري بتقييم جيد للأقساط والعوامل الكارثية (التردد، وشدة الخطر) مع مراعاة الأخطار التي تؤثر على الكارثية (الاختيار المعاكس*، الخطر الأخلاق**).

¹ كراش حسام، مرجع سابق، ص 58.

*الاختيار المعاكس Antisélection بمعنى عدم تعامل شركة التأمين مع أفراد معرضين لفرص خسارة أكثر من المتوسط والذين يطلبون التأمين بالأسعار العادية.

** الخطر الأخلاقي Aléa Moral يشير إلى احتمالية أن يتسبب التأمين في تشويه التصرف أو سوء الاستخدام، مثلاً حين لا يتخذ حملة وثائق التأمين ضد الحريق الاحتياطات الكافية لتجنب الحرائق أو حين يستخدم حملة وثائق التأمين الصحي الرعاية الصحية بشكل يزيد على استخدامهم لها لو لم يكونوا مؤمنين.

ومخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين نوضحها فيما يلي:¹

أ- مخاطر الاكتتاب في تأمينات الأضرار: ترجع ل:

- عدم كفاية الأقساط وعدم كفاية - عدم التقييم الجيد- المخصصات التقنية (أو ما يسمى بخطر التخصيص)، وبالمقابل فإن كل من التسعير وتقدير الاحتياطات بأكثر من اللازم يؤثر على العائد المالي لشركة التأمين
- الظواهر الكارثية: إن الكوارث تؤثر على احتياطات شركات التأمين عن طريق التكاليف المتأتبة من خسائر جسيمة والواقعة نتيجة للكوارث الطبيعية والتكنولوجية، أو التكرار الشديد الكارثية

ب-مخاطر الاكتتاب في تأمينات الحياة : وتشمل:

- خطر الوفاة (mortalité): يكون بسبب عدم التوافق بين معدلات الوفاة في محفظة شركة التأمين وجداول الوفاة المستخدمة في حساب الأقساط
- خطر طول العمر (Longévité) يرتبط باتجاه المؤمن لهم في العيش بنسبة أقل أو أكثر مقارنة بتوقعاته الإحصائية للحياة، ففي حالة عقود الربح مدى الحياة فإن نتائج شركة التأمين ستتأثر سلبا لو بقي المؤمن له حيا اكثر مما هو متوقع
- أخطار التكاليف : وهي الحالة التي تكون فيها تكاليف شركات التأمين كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة
- خطر فسخ العقد: يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقد التأمين قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين لحامل الوثيقة

ت-مخاطر الاكتتاب في التأمين الصحي:

- أخطار التكاليف، عدم كفاية الأقساط، عدم كفاية المخصصات التقنية
- الأوبئة: إن تأثير الأوبئة على نتائج شركة التأمين واضح وأكد حيث يتعلق حجم الأضرار بعدد الأشخاص المصابين بهذه الأوبئة والتي يترتب على شركة التأمين تعويضهم.

مما سبق يمكن تلخيص مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين في الجدول التالي:

¹ هيتون كريمة، مرجع سابق ، ص ص 56-57.

الجدول رقم 01: مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين

مخاطر الاكتتاب		
- تأمينات الأضرار	-التأمين الصحي	- تأمينات الحياة
عدم كفاية الأقساط عدم كفاية المخصصات للتقنية		- الوفاة - طول العمر - - فسخ العقد
حدوث كوارث		الأوبئة
		ارتفاع التكاليف

المصدر : هبتون كريمة، مرجع سابق، ص 58.

✓ يعتبر خطر الاكتتاب هو السبب الرئيسي في العسر المالي في شركات التأمين في الولايات المتحدة، ويوضح الجدول التالي البيانات التي تصدرها شركة بست (A.M.Best) في إحدى الدراسات التي أجرتها على (638) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1998.

جدول 2: الأسباب الرئيسية للعسر المالي في شركات التأمين الأمريكية

	النسبة	عدد حالات العسر المالي	الأسباب الرئيسية للعسر المالي
	%22	143	عدم كفاية الاحتياطات/ الأقساط
مخاطر	%13	86	النمو السريع
الاكتتاب	%6	36	الخسارة المركزة
	%6	40	المغالاة في تقدير الأصول
مخاطر	%3	22	فشل معيدي التأمين
الاستثمار	%4	26	عوامل مساعدة (إضافية)
	%4	28	التغيرات الهامة في النشاط الأساسي للأعمال
	%7	44	الخداع أو الغش
	%7	44	أخرى - متنوعة-
	%26	169	غير معروفة
	%100	638	الإجمالي

المصدر : سعاد بوشلوش، مرجع سابق، ص 23.

يظهر من خلال الجدول السابق أن مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار تعتبر من أهم المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين، حيث تقدر مخاطر الاكتتاب بنسبة 43% والتي تشمل عدم كفاية الاحتياطات، النمو السريع، والخسارة المركزة، أما مخاطر الاستثمار فقد قدرت بنسبة 13% والمكونة من المغالاة في الأصول، فشل معيدي التأمين و عوامل مساعدة إضافية.

ثانياً: مخاطر الاستثمار

مفهوم مخاطر الاستثمار: تعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها احتمال تحقق الخسارة مستقبلاً، حيث أن مخاطر الاستثمار تعرف بأنها عدم انتظام العوائد، فالتذبذب الذي يؤدي إلى التغيير في قيمة العوائد أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر، كما تعرف هذه المخاطر بأنها التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع من

استثمار ما، أو احتمال انحراف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع، ويضم مخاطر الاستثمار: مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر القرض¹

أ- مخاطر السوق:

تسمى بالمخاطر المنتظمة، وهي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين، وهي غير قابلة للتنويع ولا يمكن تجنبها، وترتبط بعوامل نظامية كالتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهي تتكون من عدة أنواع

- مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، مخاطر الاستثمار في العقار، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم
ب- مخاطر السيولة :

وهي المخاطر التي يكون فيها المؤمن غير قادر على تسهيل أصوله لتسوية التزاماته، أو بيع أصوله بقيم منخفضة، ويكون خطر السيولة كنتيجة لإلغاء عدد كبير من عقود التأمين أو حدوث انحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية .

إن احتفاظ المؤمن بالقدر المناسب من السيولة يعزز مركز السيولة لديه ويمكنه من مواجهة التزاماته، ولكن زيادة النقدية عن القدر المناسب تفقد الشركة فرص للاستثمار وذلك يقلل من ربحية الشركة، ولكن عندما تقل النقدية عن القدر المناسب تتعرض الشركة لمواقف عدم القدرة على سداد التزاماتها، وذلك يؤثر على سمعتها ومركزها التنافسي.

ت-مخاطر القروض:

تنجم هذه المخاطر عن عدم احترام الطرف المقترض لبنود وتعهدات عقد القرض المبرم وذلك بسبب عدم وجود أداء من طرفه أو عدم قدرته على الالتزام بتعهداته. وبالتالي فمخاطر القرض في شركات التأمين تتمثل في عدم قدرة المؤمن لاسترداد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم، أو عن طريق الوسطاء أو طريق معيدي التأمين.

¹ توفيق سعيد، الاستثمار وأوراق رأس المال، القاهرة، مكتبة الزعفران، 1996، ص 54.

ث - مخاطر أخرى

- المخاطر التشغيلية: شركات التأمين كغيرها من الوسطاء الماليين تتعرض للمخاطر التشغيلية، ويقصد بها الأخطاء أو اختلال الوظائف المختلفة التي يمكن أن تؤثر على العملية المعقدة في معالجة عقود التأمين، بداية من اكتتاب العقد إلى نهاية مدته وقد تمتد لعشرات السنوات.

ولقد صنفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية إلى سبعة أصناف أساسية من الأحداث وتتمثل في:

- الاحتيال أو الغش الداخلي.
- الاحتيال أو الغش الخارجي
- ممارسات الموظفين والأمان في كل العمل.
- العملاء والمنتجون وممارسات الأعمال.
- الخسائر في الأصول المادية (نتيجة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية).
- تعطل الأعمال وفشل الأنظمة.
- إدارة العمليات وتنفيذ النشاط.

إن احتمال حدوث هذه المخاطر ضعيف خاصة في الشركات التي تعمل جيدا، ولكن وقوع مثل هذه المخاطر يخلف خسائر مالية ثقيلة على شركات التأمين.

ح - المخاطر القانونية:

والتي تتعلق بالأثر المالي لتغيرات القوانين والتنظيمات، فبعض القوانين يمكن أن تؤثر على الوضعية الحقيقية لشركات التأمين كقوانين البيئة والقوانين المحددة لمجال الاستثمار. لذلك لا بد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين والتشريعات وتجسيد أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة والإشراف.

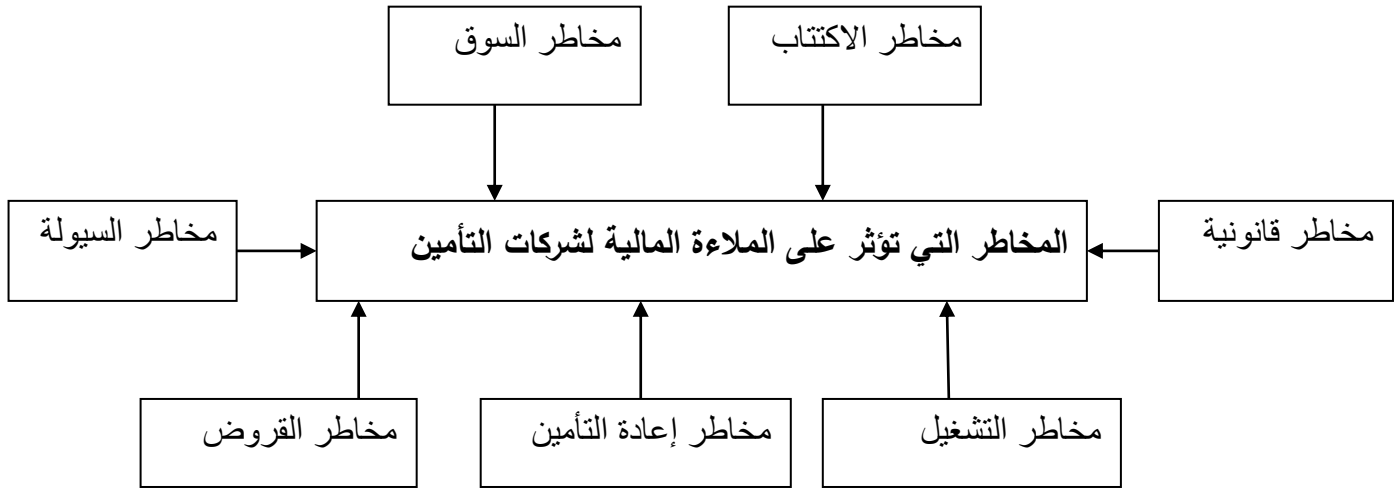
ج- مخاطر إعادة التأمين

يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة، ولهذا الخطر أهمية أقل في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها.

مما سبق يمكن تلخيص مختلف المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين من خلال الشكل التالي:¹

¹ كراش حسام، مرجع سابق ذكره، ص ص 61، 63 .

الشكل 07: المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بوشلوش سعاد ص ص 115-118.

المبحث الثاني : مساهمة إدارة المخاطر لشركات التأمين في تعزيز ملاءتها

تتعرض شركات التأمين إلى أخطار محفظة الاكتتاب وأخطار محفظة الاستثمار حيث تؤثر المحفظتين تأثيراً كبيراً على الأخطار الأخرى بشكل فعال وفوري، حيث أن أخطار الاكتتاب هي أخطار طبيعية بحتة، أما أخطار الاستثمار في أخطار المضاربة، ويترتب على اختلاف طبيعة نوع الأخطار اختلاف في وسائل إدارة كل منهما، وفي هذا المبحث نتناول: إدارة المخاطر الملاء المالية في شركات التأمين (إدارة مخاطر الاكتتاب، وإدارة مخاطر الاستثمار)، الملاء المالية ونظم الإنذار المبكر في شركات التأمين، وأهم التوصيات وقواعد وإصلاحات الملاء المالية لشركات التأمين الخاص بالمخاطر.

المطلب الأول: قياس مخاطر الملاء المالية

الفرع الأول: قياس مخاطر الاكتتاب

أولاً: تعريف ربحية الاكتتاب التأميني والمتغيرات المؤثرة فيه: تؤثر في ربحية الاكتتاب التأميني كقياس لأداء شركة التأمين متغيرات كثيرة و متعددة وتجعل بعض الشركات أكثر ربحية من البعض الآخر.¹

معدل ربحية الاكتتاب التأميني = $100\% -$ النسبة المجملة، حيث أن :

- النسبة المجمعة (تكاليف الإنتاج) = معدل الخسارة الفني + معدل صافي التكلفة.
- معدل الخسارة الفني = التعويضات التحميلية / الأقساط المكتسبة.
- معدل صافي التكلفة = صافي مصروفات الاكتتاب / صافي الأقساط المكتسبة وتستخدم النسبة المجمعة كقياس لتكاليف الاكتتاب التأميني، ويجب ألا تزيد هذه النسبة عن (100%)، حيث أن زيادة هذه النسبة تستوجب إجراء فحص شامل للشركة، لأن هناك خسائر اكتتاب لعمليات الشركة، وتعطي مؤشراً على مدى متانة المركز المالي للشركة ومدى مساهمة العائد الفني في أرباح الشركة، كما تعكس هذه النسبة مدى استقرار شركات التأمين في أداء وظيفتها الأصلية وحسن أداء العمل الفني (الاكتتاب).

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 110.

ثانياً: المتغيرات المؤثرة في ربحية الاكتتاب التأميني¹:

أ- **حجم الشركة** : يتم قياس حجم شركة التأمين باستخدام صافي أقساط شركة التأمين، ويؤدي زيادة حجم صافي الأقساط إلى زيادة ربحية الاكتتاب التأميني، فحجم أقساط الاكتتاب يعبر عن الأخطار الأصلية المقبولة بالمحفظ، وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر.

ب- **الحصة السوقية للشركة (المشاركة النسبية)** : تمثل الحصة السوقية لشركة التأمين نسبة صافي أقساط الشركة إلى صافي الأقساط للسوق ككل، ومن المتوقع أن تزداد ربحية الاكتتاب مع تزايد الحصة السوقية للشركة، وتحسب الحصة السوقية للشركة كما يلي :

الحصة السوقية للشركة = صافي أقساط الاكتتاب المباشر للشركة / صافي أقساط الاكتتاب المباشر للسوق ككل.

ت- **معدل الاحتفاظ** : معدل الاحتفاظ = صافي أقساط الشركة / إجمالي اكتتابات الشركة، وكلما كانت نسبة الاحتفاظ منخفضة، كلما دل ذلك على أن شركة التأمين مجرد وسيط بين المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين، وتنعكس هذه النسبة حجم أعمال وقوة شركة التأمين، ويجب ألا تقل عن (50 %).

ث- **معدل النمو (معدل التغير في الاكتتاب)** : يحسب معدل التغير في الاكتتاب كالاتي : معدل النمو = (صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام الحالي - صافي الاكتتاب المباشر للعام السابق) // صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام السابق تعكس هذه النسبة مدى التغير الذي طرأ على سياسة الاكتتاب للشركة، فزيادة حجم الاكتتاب دون تغير في الأموال المخصصة لمواجهة ذلك قد يعرض الشركة التأمين لزيادة حجم المخاطر التي تتعرض لها من سنة لأخرى، أما إذا كانت الزيادة في حجم الاكتتاب مقترنة بزيادة في الفائض، فإن ذلك ينعكس في تحسين النسب الأخرى والعكس في حالة انخفاض حجم الاكتتاب .

ج- **حجم الأخطار بالمحفظ التأمينية (معدل تعرض الاكتتاب)** : يحسب معدل تعرض الاكتتاب أي حجم الأخطار بالمحفظ كالاتي: معدل تعرض الاكتتاب = صافي الأقساط/الفائض (حقوق المساهمين المعدلة) وتقاس هذه النسبة مدى قدرة شركة التأمين على تحمل الخسائر الفجائية، فإذا كان صافي الأقساط يعبر عن المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين، والفائض يعبر عن حقوق المساهمين المعدلة فإن هذه النسبة تعكس قدرة شركة التأمين على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص ص 111، 119.

بالمحافظة. كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على إمكانية تحمل الشركة لمخاطر أكبر علما أن تحمل الشركة لأخطار تفوق قدرتها الاستيعابية، قد يؤدي بها إلى صعوبة في أداء التزاماتها المالية، لذلك ينبغي ألا تكتب الشركة في أكثر من ثلاثة أمثال حقوق المساهمين المعدلة (الفائض) وذلك حتى لا تكون هناك خطورة على حقوق المساهمين.

ح- **معدل التغير في معدل الخسارة الفني** : يحسب هذا المعدل وفق العلاقة الآتية:

معدل الخسارة عن الاكتتاب المباشر للعام الحالي - معدل الخسارة عن الاكتتاب المباشر للعام السابق.

معدل الخسارة عن الاكتتاب المباشر للعام السابق.

يقيس معدل الخسارة الفني جودة الاكتتاب بشكل عام، ويمثل الحد الأدنى من القسط الذي يغطي تكلفة الخطر قبل العمولات و المصروفات الإدارية، ومعدل التغير في معدل الخسارة الفني يقيس التغير في نظم الاكتتاب وتطور أداء الإدارات الفنية، زيادة هذه النسبة تؤدي إلى انخفاض الربح الفني، وتلقى أعباء إضافية على النشاط الاستثماري ليعوض هذا النقص.

خ- **معدل فائض النشاط التأميني (أرباح الاكتتاب و الاستثمار)** : يحسب هذا المعدل كما يلي :

معدل فائض النشاط التأميني = فائض النشاط التأميني / صافي أقساط المكتتبة

حيث تبدأ القدرة الاكتتابية (الاستيعابية) لشركة التأمين بتقدير القدرة المالية لشركات التأمين على الاكتتاب، فإذا كان لدى شركة التأمين مستوى غير كافي من الأرباح، سيصبح الفائض أو احتياطي التعويضات أيضا غير كافي، وربما يعوق ذلك قدرته على قبول أخطار جديدة.

د- **نسبة المخصصات الفنية و الفائض إلى صافي الأقساط:**

يحسب هذا المعدل وفق الصيغة الآتية = (المخصصات الفنية + الفائض) / صافي الأقساط . فالمخصصات الفنية تعد خط الدفاع الأول لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قبل حملة الوثائق وفق استحقاقاتها، والفائض يمثل خط الدفاع الثاني للشركة لمواجهة التزاماتها، وصافي الأقساط تمثل حجم المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وفق تواريخ استحقاقاتها.

ذ- **معدل العائد على الاستثمار** : ويحسب معدل العائد على الاستثمار وفق العلاقة الآتية:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الدخل من الاستثمار / متوسط الأموال المستثمرة

هـ- **تسهيلات إعادة التأمين** : تحسب تسهيلات إعادة التأمين وفق الصيغة الموالية :

تسهيلات إعادة التأمين = أقساط إعادة التأمين الصادر / إجمالي الأقساط المباشرة.

الفرع الثاني: قياس المخاطر في محافظ استثمارات شركات التأمين

هناك العديد من النماذج الكمية التي تستخدم في قياس مخاطر الاستثمار حيث تعتمد على المقاييس

الإحصائية والتي تشمل:

أولاً: **نماذج تعتمد على مقاييس التشتت**: وتتمثل في التباين، الانحراف المعياري، التباين النسبي للعوائد

ومعامل الاختلاف، كالاتي¹:

أ- التباين - الانحراف المعياري

تعتمد هذه النماذج على فكرة مؤداها "أن المخاطر الكلية للأصل الاستثماري تزداد كلما زاد التشتت العائد

الفعلي عن القيمة المتوقعة له"، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\sigma^2 = \sum \left(\frac{XI-x}{n} \right)^2$$

حيث : σ^2 تمثل مخاطر الاستثمار، n الفترات

XI : تمثل عوائد الأصل الاستثماري أو محفظة الاستثمارات للفترات i حيث (i=1, 2, 3, ..., n)

x : تمثل متوسط عوائد الأصل الاستثماري، أو متوسط عوائد محفظة الاستثمار خلال فترة التقييم.

¹ منير ابراهيم هندي وآخرون، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999، ص 251 .

ب- التباين النصفى للعوائد:

تعتمد هذه النماذج على النتائج ذات الفروق السلبية، أي تهتم بالجزء الذي يكون فيه عائد الاستثمار أقل من العائد المتوقع، ويشترط أن تكون عوائد الاستثمار تأخذ توزيعاً متماثلاً، وتستخدم الصيغة الآتية عند قياس المخاطر.

$$\sigma^2 = \sum p(x)(x_i - \bar{x})^2$$

حيث σ^2 : تمثل مخاطر الاستثمار، $p(x)$: تمثل احتمال تحقق عوائد الاستثمار.

X_i : تمثل عوائد الاستثمار التي تقل عن المتوسط خلال الفترات i حيث $(i=1, 2, 3, \dots, n)$

\bar{x} : تمثل متوسط عوائد الاستثمار.

ولقد وجهت بعض الانتقادات لهذا النموذج وهي :

- يتفق هذا المقياس مع النظرة الضيقة لمفهوم مخاطر الاستثمار (والتي تعني احتمال تحقق خسائر احتمالية)
- عدم توافر باقي خصائص النموذج الجيد لقياس مخاطر الاستثمار مثل عدم الأخذ في الاعتبار نسب الاستثمارات.

ح- معامل الاختلاف

يساعد هذا المقياس في التغلب على مشكلة تقييم درجات الخطورة لأصول استثمارية تتباين تدفقاتها النقدية، وبالتالي إجراء المقارنة على أساس سليم، و يحسب درجة المخاطر باستخدام الصيغة التالية:

$$CV = \sigma / \bar{x} * 100$$

حيث CV : معامل الاختلاف (حجم مخاطر الاستثمار)، X_i تمثل متوسط العائد

σ : الانحراف المعياري لعوائد الأصل أو محفظة الأصول.

ثانيا: مقاييس تعتمد على مدى تلازم عوائد الأصول الاستثمارية المكونة لمحفظه الاستثمار :

تستخدم هذه النماذج لقياس المخاطر المنتظمة فقط ونذكر منها مايلي:¹

أ- **التغاير**: يقيس التغاير مدى التلازم بين حركة أو سلوك عائد محفظة الاستثمار (أو الأداة المالية)، مع سلوك عائد السوق واتجاه العلاقة بينهما، حيث كلما زادت قيمة التغاير بصرف النظر عن الإشارة كلما دل ذلك على زيادة الحجم المطلق للمخاطر المنتظمة.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$COV = \frac{\sum (X_i - \bar{x})(Y_i - \bar{y})}{n}$$

حيث **C** : تمثل المخاطر المنتظمة لمحفة الاستثمار (أو الأداة المالية)

X_i : تمثل عوائد السوق خلال فترات i حيث $(i=1, 2, 3, \dots, n)$ ، \bar{x} : تمثل متوسط عائد السوق.

Y_i : تمثل عوائد محفظة الاستثمار خلال فترات السابقة، \bar{y} : تمثل متوسط عائد محفظة الاستثمار.

ب- **معامل الارتباط**: يعد مقياس نسبيا لمدى تلازم واتجاه العلاقة بين متغيرين، وبالتالي يستخدم في أغراض المقارنة بين درجات الخطورة لمحافظ استثمارية، ويتم حسابه كما يلي:

$$\rho = \frac{COV(x,y)}{VAR(x)}$$

حيث ρ : تمثل المخاطر المنتظمة في محفظة الاستثمار، (y, x) : يمثل التغاير بين عوائد السوق (x) ، وعوائد محفظة الاستثمار، VAR : يمثل تباين عوائد السوق.

ث- **معامل التحديد**: يعد معامل التحديد مقياسا للقوة التفسيرية للتغير في عائد محفظة الاستثمار (أو عائد الأداة المالية)، نتيجة للتغير الذي يحدث في عائد السوق، فهو يعبر عن حجم المخاطر المنتظمة كما يمكن قياس المخاطر غير المنتظمة، إلا أنه يعاب عليه عدم إمكانية معرفة اتجاه العلاقة بين عائد محفظة الاستثمار مع محفظة السوق.²

¹ منير ابراهيم هندي وآخرون، مرجع سابق ذكره، 1999 ص 261.
² سليمان أسامة ربيع أمين، ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص التأمين، كلية التجارة، جامعة المنوفية، فبراير 2002، ص 85، 86.

- استخدام هذه المقاييس في أغراض المقارنة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة، وذلك لأن المقارنة على أساس المخاطر المنتظمة فقط، يعني التخلص نهائياً من المخاطر غير المنتظمة من خلال التنوع الكفاء للمحافظ الاستثمارية محل المقارنة، وهو افتراض غير واقعي من الناحية العملية.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر الملاء المالية في شركات التأمين

تهدف إدارة مخاطر الملاء المالية إلى التقليل من آثار مخاطر الاكتتاب التي تعيد نشاط شركات التأمين من خلال اختيار سياسة ملائمة لمواجهة الخسائر المتوقعة حيث قسمنا هذا المطلب إلى فرعين: إدارة مخاطر الاكتتاب، إدارة مخاطر الاستثمار، فقمنا بتعريف إدارة المخاطر الاكتتاب، خطوات إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين، سياسات إدارة مخاطر الاكتتاب بشركات التأمين، وسائل أخرى لإدارة المخاطر.

الفرع الأول: إدارة مخاطر الاكتتاب لشركات التأمين

أولاً: مفهوم إدارة مخاطر الاكتتاب

يقصد بإدارة مخاطر محفظة الاكتتاب في شركات التأمين المباشر : التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر، عن طريق الحد من تكرار تحقق حدوثه أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطر لدى إدارة شركة التأمين بالنسبة لمحفظة الاكتتاب الموجودة لديها، كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة.¹

ويتم التحكم في الخطر عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد، عن طريق التنبؤ الدقيق، ورسم برنامج لتصور إمكانية حدوث الخسارة مقدماً، ثم اتخاذ الوسائل التي تقي بمواجهة الخسائر المتوقعة، كما تهدف إلى اختيار السياسة الملائمة التي تؤدي إلى تخفيض المخاطرة أو التخلص منها أو مواجهة الخسائر المتوقعة والحد منها، ويكون ذلك عادة في ضوء العلاقة بين تكلفة السياسة والعائد على الشركة ومركزها المالي.²

¹ سلامة عبد الله سلامة، أغراض ووظائف إعادة التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، السنة 4، العدد 6، ديسمبر 1984، ص 278.
² محمد نادي عزت حسين، ترشيد سياسات إعادة التأمين الخارجي باستخدام الوسائل الكمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1994، ص 2.

ثانياً: خطوات إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين: نلخصها في الخطوات الموالية:¹

أ- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل اكتتاب على حدة

يصعب على شركة التأمين اكتشاف المخاطر في كل عملية تأمينية لذا لا بد من توفر مبدأ منتهى حسن النية لدى المؤمن له، وذلك بالكشف عن جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن منه، من خلاله يتعين على شركة التأمين القبول أو رفض التأمين هذا من جهة ومن جهة أخرى على حساب القسط الصافي والكافي، لهذا يجب على شركة التأمين أن تقوم بالمعاينة اللازمة على موضوع التأمين قبل قبول التأمين.

ب- تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها

عادة ما تقوم شركات التأمين بتحليل الأخطار قبل الاكتتاب فيها أو أثناء عملية الاكتتاب، وهذا بعد جمع البيانات الدقيقة عنها، وتحليل الخطر المعروض الذي تم قبوله ومعرفة طبيعة هذا الأخير وأسبابه ومدى ترابطه بالأخطار الأخرى الموجودة في محفظة الاكتتاب، وما تأثير ذلك على المركز المالي والتركيز الجغرافي. ويعتبر تحليل الأخطار جزء أساسي من عمليات متعددة في شركات التأمين، وتنبين أهميته في تحديد الأسعار ورسم سياسة حدود الاحتفاظ، وما يترتب عليها من اتخاذ سياسة المثلى لإعادة التأمين.

ت- القياس الكمي للأخطار المقبولة

يقصد بالقياس الكمي للخطر عدة عمليات فنية أهمها: قياس درجة الخطورة، احتمال حدوث الحادث، تقدير أقصى خسارة متوقعة، عمل المقارنة اللازمة لكل خطر على حدة، ترتيب الأخطار الموجودة لدى شركات التأمين ترتيباً كمياً سليماً، وكل ذلك يساعد على سهولة اتخاذ القرار بشأنه واختيار أنسب الوسائل لإدارته، حيث لدى شركات التأمين المباشر المعلومات والبيانات والخبرة الكافية لكل خطر على حدة من ناحية، ومن ناحية أخرى الأخطار مجتمعة والمنفردة في السنوات السابقة، مما يساعدها على عمل النماذج اللازمة لقبول الأخطار وحساب حدود الاحتفاظ، ومن ثم يمكنها من رسم سياسة إعادة التأمين سواء كل عام عند تجديد الاتفاقية أو عند التعاقد على إعادة التأمين الاختياري.

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص ص 253-256.

ث- اختيار أنسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة

تتصدر أهم وسائل إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين المباشر بصفة عامة فيما يلي:

تجنب الأخطار الرديئة (رفض الخطر)، تخفيض الخطر بالنسبة لمحظة الاكتتاب، الاحتفاظ بالخطر أو جزء منه في حدود إمكانيات الشركة، نقل الخطر عن طريق إعادة التأمين، ويعتمد اختيار السياسة المناسبة لإدارة مخاطر الاكتتاب في شركة التأمين على البعدين الذين يحكمان تحقق الخسائر وهما معدل تكرار الخسائر، وشدة الخسائر (درجة الخطورة)، ويتضح ذلك من خلال هذه المصفوفة:

شكل 08: مصفوفة إدارة الخطر

حدة الخسارة (حجم الخسارة)			
منخفضة	مرتفعة		
التحكم في الخسارة	تجنب الخطر	مرتفع	معدل تكرار الخسارة
الاحتفاظ بالخطر	نقل الخطر	منخفض	

المصدر: عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص 257.

من هذه المصفوفة يتضح، أن الخطر إذا كان يتميز:

- بتكرار مرتفع ودرجة خطورة مرتفعة، فيجب رفض (تجنب) الاكتتاب في الخطر
- بتكرار مرتفع ودرجة خطورة منخفضة، يمكن التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب.
- بتكرار منخفض ولكن درجة خطورته مرتفعة، يجب نقل الخطر من خلال إعادة التأمين.
- بتكرار منخفض ولكن درجة خطورته منخفضة أيضا، فإنه يجب الاحتفاظ بالخطر.

ثالثاً: سياسات إدارة مخاطر الاكتتاب بشركات التأمين

وفيما يلي شرح موجز لكل سياسة من سياسات إدارة مخاطر الاكتتاب بشركات التأمين:¹

أ- تجنب الخطر: تجنب الاكتتاب في الأخطار الرديئة

ويعني ذلك منع حدوث الخسارة لعدم التعرض لها، إلا أنه ليس ممكناً تجنب الخسارة في جميع الحالات، ومن المسلم به أن شركات التأمين تعمل عادة من أجل تحقيق أرباح مناسبة لأصحاب رأس المال، ونتيجة لذلك تكون الشركة أمام خيارين: من ناحية، رفض الاكتتاب يضيع على الشركة فرصة من فرض الربح المحتمل، ومن ناحية أخرى، قبول الاكتتاب في الأخطار الرديئة يكون عادة من أصعب القرارات بالنسبة لشركة التأمين.

وقد أثبتت دراسة Fougner أن توافر مستوى عال من المعرفة والمهارة والخبرة للمكتب قد تساعد على زيادة القدرة الاستيعابية التأمينية، فمثلاً من المحتمل أن نجاح شركات التأمين المتخصصة في قبول الأخطار المرفوضة بواسطة شركات التأمين الأخرى يرجع إلى المهارة والمعرفة الخاصة للمكتبيين في أنشطة معينة بتلك الشركات.

ب- التحكم في الخطر (من خلال سياسة الاكتتاب)

تعتبر هذه السياسة من أهم السياسات لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين، حيث التحكم في الخطر إما من خلال تخفيض معدل تكرار الخسارة، أم من خلال تخفيض شدتها في حالة حدوثها، أو الاثنين معاً، وتتميز سياسة التحكم في الخطر من خلال الاكتتاب بميزة فريدة، وهي أنها تمنع أو تخفض الخسارة التي تتعرض لها شركات التأمين دون تعطل بداية أو استمرارية الأنشطة التي تخلق الأخطار وبذلك يظهر أهمية سياسة التحكم في الخطر من حيث أنها أكثر الطرق تأثيراً في الخطر وعناصره.

ت- الاحتفاظ بالخطر

الغرض الأساسي من قيام شركات التأمين هو الاحتفاظ بالخطر أو بجزء منه في حدود إمكانياتها ومقدرتها المالية، ولولا ظاهرة الاحتفاظ بالخطر لما اعتبرت هذه الشركة إلا وسطاء تأمين يتقاضون عمولاتهم فقط، حيث أجبر المشرع في الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات أن لا يقل حد الاحتفاظ فيها عن نسبة معينة من

¹ سعاد بوشلوش، مرجع سابق، ص 105-106..

الخطر المكتتب فيه لكي تثبت جديتها في عملية الاكتتاب، ويروق لشركات إعادة التأمين أن ترى حد الاحتفاظ في الشركات التي تتعامل معها تزيد سنة بعد أخرى حتى تطمئن على سلامة الاكتتاب بها.

ث- إعادة التأمين

تعتبر تغطيات إعادة التأمين إحدى أهم الوسائل التي تلجأ إليها شركات التأمين لمواجهة ما تتعرض له من مخاطر، تلك المخاطر التي تتمثل في احتمال توافر مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، وهذه العوامل قد تتعلق بالمخاطر الأصلية كالاكتتاب والتسعير والتقييم والتقدير وتسوية التعويضات، وقد ترتبط بالعوامل الاجتماعية للمجتمع الذي تمارس فيه الشركة نشاطها كالإهمال والسرقة، وتقاس المخاطرة المعرضة لها شركات التأمين بالتباين في نتائج العمليات التأمينية بالمحفظ، وتهدف إعادة التأمين إلى تخفيض هذا التباين إلى أقل حد ممكن من خلال.¹

- تخفيض الحد الأقصى للالتزامات الشركة عن الأخطار بالمحفظ عن كل وثيقة أو عن كل العمليات.
 - زيادة عدد الوثائق بالمحفظ إلى أكبر قدر ممكن لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة.
 - تنويع التغطيات التي تتضمنها تلك المحافظ من حيث نوعية الأخطار والمناطق الجغرافية والممتلكات.
- و يترتب على عمليات إعادة التأمين نقل عبء الخسائر الناجمة عن المخاطر المعرضة لها شركة التأمين إلى معيدي التأمين، حيث تسعى شركات التأمين وهي في سبيل وضع مثل تلك البرامج لتحقيق مايلي:

- أقصى قدر ممكن من الأقساط لاحتفاظها، وربط الاحتفاظ بدرجة الخطر
- زيادة الملاءة بالاعتماد على إعادة التأمين، وتوفير تغطيات إعادة التأمين اللازمة قبل بدء الاكتتاب.
- تنويع اكتتاباتها في الأخطار المختلفة لتحقيق التوازن في العمليات، وزيادة الطاقة الاكتتابية كبديل لزيادة رأس المال.
- توفير بيانات كافية عن الملاءة المالية لمعيدي التأمين الذين ستتعامل معهم شركة التأمين.
- متطلبات السيولة لسداد الالتزامات في مواعيدها ودون أي تكاليف إضافية.

¹ عيد الحلیم القاضي، تطوير نماذج الملاءة المالية لتقييم برامج إعادة التأمين؛ مجلة آفاق جديدة، مجموعة 7، عدد 1، مصر، 1995، ص 4.

رابعاً: وسائل أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب

ينبغي على شركات التأمين اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة العوامل المسببة لمخاطر الاكتتاب، من بينها:¹

- معاينة الأخطار التي تكون مبالغ تأمينها كبيرة من قبل أكثر من موظف في شركة التأمين.
- إعداد الأسئلة بشكل واضح وشامل عن موضوع التأمين وصياغتها بطريقة تحقق أكبر قدر من الشفافية.
- إعداد دليل اكتتاب يوزع على كافة موظفي الاكتتاب وإعداد دورات تدريبية لتطوير مهارات المكتتب.
- إنشاء رابط على الموقع الإلكتروني للشركة يقدم شرحاً مفصلاً عن كافة المنتجات التي تسوقها الشركة.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر الاستثمار

أولاً: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال شركات التأمين

هناك عدة اعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار وتتمثل فيما يلي:²

- أ- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال تأمينات الممتلكات والمسؤولية
- مدد وثائق تأمين الممتلكات والمسؤولية قصيرة الأجل ولا تزيد معظمها عن سنة واحدة، كما أن هذه المطالبات يتم تسويتها بسرعة، وهذا بسبب التضخم والظروف الاقتصادية والمعيشية المتغيرة، والهدف منها بدرجة الأولى هو المحافظة على السيولة.
- شركات تأمينات الممتلكات والمسؤولية لا يمكنها أن تسيّر في سياستها الاستثمارية في حرية تامة طبقاً للمبادئ التي تراها صالحة، ولكن تحكمها في الواقع التشريعات على اختلاف أنواعها.
- الدخل المتحقق من الاستثمارات مهم جداً من أجل تعويض الخسائر التي قد تتكبدها شركات التأمين، نتيجة سياسة الاكتتاب التي تتبعها، ولذلك تقوم شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية باستثمار رؤوس أموالها والأموال المخصصة للاحتياطيات المختلفة فيها من أجل تحقيق أرباح تعينها في الاستمرار في نشاطها

¹ بوشلوش سعاد، مرجع سابق، ص 108.

² محمد نادي عزت حسين، مرجع سابق، ص 24.

ب- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال تأمينات الحياة

- مدد وثائق التأمين على الحياة طويلة الأجل بطبيعتها، حيث يصل هذا العقد من التأمين إلى عشرين عاما أو أكثر تدفع من خلال الأقساط، مما يؤدي إلى تجميع مدخرات كبيرة لدى شركات التأمين والتي يجب استثمارها، وكذلك فهي تشكل على شركات التأمين التزامات طويلة الأجل، والهدف منها المحافظة على رأس المال المستثمر ومن ثم تحقيق الربح.
- نظرا لأن شركات التأمين على الحياة تتقاضى أقساطا سنوية متساوية، ونظرا لأن الخطر يتزايد بمرور الوقت، فإن الأقساط في السنوات الأولى تكون أكبر مما ينبغي، ولذا يجب أن يقطع هذا الجزء الزائد عن الجزء الطبيعي مما يزيد أيضا من الاحتياطات.
- تعتبر شركات التأمين على الحياة من أهم مصادر التمويل والاستثمار، حيث تتراكم لديها أموال طائلة من أموال حملة الوثائق أكبر بكثير من فروع التأمينات العامة، ومن أجل الحفاظ على حقوق حملة الوثائق والغير، يجب أن تتفق سياستها الاستثمارية مع أحكام القوانين والتشريعات .

ثانيا: المبادئ المنظمة لاستثمارات أموال شركات التأمين

سيتم تناول القواعد المنظمة لاستثمارات أموال شركات التأمين المتمثلة في كما يلي:

✓ المبادئ الفنية المنظمة لاستثمارات أموال شركات التأمين

أ- مبدأ الضمان:

توفير الضمان الكافي وحماية أموال حملة الوثائق تحتل مكانة خاصة بين مبادئ وأهداف السياسة الاستثمارية لأنها تعتبر مصدر استثمار شركات التأمين، حيث إن هدف الاستثمار وفق هذا المبدأ ليس تحقيق أقصى ربح بقدر ما يهدف للمحافظة على الأموال المستثمرة، لذلك الاستثمارات ذات الخطورة العالية غير موصى بها حتى لو حققت أرباح عالية جدا،¹ ويوجد نوعان من الضمان، النوع الأول : يعرف بالضمان الاسمي، ويقصد به استرداد نفس كمية النقود المستثمرة، أما النوع الثاني يعرف بالضمان الحقيقي والذي يعني المحافظة على القوة الشرائية، والضمان الذي توفره شركات التأمين هو الضمان الاسمي إلا أن عدم الاهتمام بالضمان الحقيقي يؤثر على المركز المالي والتنافسي لشركة التأمين.

¹ سليمان أسامة ربيع أمين، مرجع سابق ذكره، ص18.

ب- مبدأ السيولة:

يقصد به سرعة تحويل الاستثمارات المختلفة إلى نقود سائلة دون أن يؤدي ذلك إلى خسائر رأسمالية، وهو مبدأ مهم لمواجهة المتطلبات الطارئة للنقود، وهدف مبدأ السيولة له أهمية خاصة لأسباب عديدة، أهمها ضمان قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيدها، مما يدعم ثقة المتعاملين معها، بالإضافة إلى تحقيق المرونة في محفظة الاستثمارات.

وتنقسم السيولة إلى نوعين : السيولة الإجمالية، ويقصد بها كفاية جميع الأصول الموجودة لدى الشركة لسداد جميع التزاماتها بفرض تصفية المشروع، والسيولة النسبية تعني : قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.¹

ت- مبدأ الربحية:

يعني توجيه استثمارات شركة التأمين إلى الأوجه التي تحقق أعلى عائد ممكن، على أن لا يتعارض ذلك مع مبدأ الأمان، ذلك أن هدف الشركة من وراء الاستثمارات هو تحقيق أرباح لتكون رافدا لها في مزاولتها نشاطها التأميني، وتحسين قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وتغطية نفقاتها، من هنا يجب أن تكون هذه الاستثمارات مجدية اقتصاديا، حتى تكون داعمة لها لا عبئا عليها.²

ث- مبدأ التنوع :

يعتبر التنوع من المحددات الهامة التي يجب أن تركز عليها أي سياسة استثمارية، وذلك لعدم وجود استثمارات مضمونة بصفة مطلقة، لذلك فإن مبدأ التنوع يساعد على تخفيض مخاطر الاستثمار، ليس هذا فحسب، بل يمتد ليساعد على إزالة التعارض بين معايير الاستثمار المختلفة مثل السيولة والربحية من جانب، و الربحية والضمان من جانب آخر.

¹ عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص 304-305.

² بوشلوش سعاد، مرجع سابق، ص 129.

ج- مبدأ الاستقرار :

يقصد بالاستقرار الثبات النسبي لهيكل محفظة استثمارات أموال شركات التأمين، وعدم التغير المفاجئ أو السريع أو الكبير لهذا الهيكل، ويقسم الاستقرار إلى نوعين:¹ استقرار استاتيكي (الثابت) يقصد به المحافظة على نسب الاستثمار في القنوات الاستثمارية المختلفة، ونادرا ما تحتاج شركة التأمين لهذا النوع من الاستقرار، أما النوع الثاني استقرار ديناميكي (متحرك) ويقصد به عدم التغير الكبير المفاجئ بين القنوات الاستثمارية المختلفة بين أوجه الاستثمار داخل القناة الاستثمارية الواحدة، لكن يمكن أن يتم التغير تدريجيا.

✓ المبادئ القانونية المنظمة لاستثمارات أموال شركات التأمين

يمكن تلخيص مجموعة من الأهداف التي تسعى قوانين الإشراف والرقابة على التأمين لتحقيقها فيما يلي:²

- حماية حقوق رأسمال حملة وثائق التأمين، وعدم تعرض هذه الأموال للمخاطرة نتيجة سوء اختيار محفظة الاستثمار من جانب شركات التأمين أو الاندفاع وراء المضاربات رغبة في تحقيق أكبر عائد ممكن.
- حماية الاقتصاد الوطني وضمان تمويل خطط التنمية الاقتصادية للدولة، وضمان مساهمة شركات التأمين بصورة فعالة في هذا التمويل.
- ضمان استمرارية قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها، وذلك بسلامة التنسيق بين قنوات الاستثمار المختلفة.

ثالثا: وسائل أخرى لإدارة مخاطر الاستثمار في شركات التأمين

تقوم شركات التأمين باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي حدوث مخاطر الاستثمار والمتمثلة في :

- المراعاة الكاملة والمحافظة الدقيقة لإدارة الشركة على ملاءة شركة التأمين، وبقاء وضعها المالي سليم وقوي ومتفق مع أحكام القوانين والتشريعات.
- التزام شركة التأمين باعتماد سياسة استثمارية معلنة وشفافة.
- تقييم السياسة الاستثمارية للشركة بشكل دوري ومنظم من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير مفصل بنتائج التقييم.

¹ عيد أحمد أبوبكر، مرجع سابق، ص 308.

² بوشلوش سعاد، مرجع سابق، ص 132

- توفير وتدريب الموارد البشرية وتأهيلهم بالشكل الذي يؤدي إلى التخفيف من مخاطر الاستثمار.
- القيام بدراسة مقارنة للأصول المتوفرة لدى الشركة مع حجم المطالبات المتوقعة.
- اختيار معيدي التأمين ذو تصنيف جيد.
- وضع أطر جديدة للاستثمار يكفل لشركات التأمين المحافظة على ملاءتها المالية.

المطلب الثالث: أهم قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين الخاصة بالمخاطر

وتستند ملاءة شركات التأمين على ثلاث قواعد أساسية هي :

أولاً: القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية :

مفهوم المخصصات الفنية: ويقصد بها ذلك النوع من المخصصات التي ترتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر السنة لمقابلة الخسائر والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط الفني لشركات التأمين التعاوني¹

ثانياً: رأس المال الكافي :

توجد علاقة ارتباط وثيقة الصلة داخل المراكز المالية لشركات التأمين بين مستوى كفاية رأس المال، والملاءة المالية، ومستوى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة، حيث تعبر الملاءة المالية لشركة التأمين عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قبل حملة الوثائق وذلك في ضوء القيمة الاحتمالية المتوقعة لهذه الالتزامات في وقت استحقاقها، وكلما تحسنت الملاءة لشركة التأمين كلما انعكس ذلك على نمو معدلات النشاط والإيراد والعائد، بالإضافة إلى تزايد ثقة العملاء وجمهور المتعاملين داخل قطاع التأمين في كفاءة وحسن إدارة داخل الشركة.²

وقد انتقل معيار كفاية رأس المال من كونه معدلاً بسيطاً يحسب عن طريق قسمة رقم على رقم، إلى أن أصبح مؤشراً يتم حسابه بتعقيد كبير، وذلك لاعتماد المخاطرة كعنصر في حساب كفاية رأس المال، حيث تعتمد فكرة رأس المال بحسب المخاطرة على أن المؤسسة المالية الأكثر مخاطرة يجب أن تحتفظ برأسمال أكبر من المؤسسة المالية الأقل مخاطرة، فالعلاقة بين كفاية رأس المال ومستوى الملاءة المالية لشركة التأمين هي

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة جامعة الملك فيصل، كلية العلوم الاقتصادية، السعودية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، آذار 2015، ص 37.

² محمد محمود يوسف، الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين، : الاتحاد الأردني لشركات التأمين، المجلد 11، السنة 3، العدد 4، عمان، 2008، ص 18.

علاقة ارتباطيه قوية ومعقدة، ومستوى كفاية رأس المال يجب أن يحدد كدالة في مستوى المخاطر، بشكل كفئاً لمواجهة هذه المخاطر، والمتمثلة في: كفاية رأس المال = f (مستوى المخاطر التي تتحملها الشركة) مستوى المخاطر = مخاطر السوق + مخاطر الاكتتاب + مخاطر السيولة + مخاطر الإدارة + مخاطر الائتمان.

ثالثاً: القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة:

أ- مفهوم هامش الملاءة: يعرف على أنه مبلغ رأس المال الضروري ليكون احتمال الإفلاس أدنى من عتبهته، وهذا المبلغ حساس جداً باختيار عتبة احتمال الإفلاس.¹

ب- حساب هامش الملاءة

يحسب هامش الملاءة من الناحية المحاسبية بالفرق بين الأصول والخصوم الحقيقية في لحظة زمنية معينة كما يلي:²

هامش الملاءة = الأصول الحقيقية - الخصوم الحقيقية

- الأصول الحقيقية هي مجموع ممتلكات الشركة وحقوقها اتجاه الغير (الاستثمارات)
- الخصوم الحقيقية هي مجموع ديون الشركة اتجاه الغير (المخصصات الفنية)

حساب هامش الملاءة من الناحية الاقتصادية، يأخذ بعين الاعتبار القيم المضافة الكاملة للأصول (PVI)، من خلال العلاقة التالية:

هامش الملاءة = الوضعية المحاسبية الصافية + القيم المضافة الكاملة

- القيم المضافة تتمثل في الفرق بين قيم تحقق الأصول وقيمها المحاسبية الصافية.

¹ محي الدين شبيبة، ملاءة شركات التأمين في حالة تحقق كارثة طبيعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة لعربي بن مهدي، أم البواقي، 2013-2014، ص 27.

² سعاد بوشلوش، مرجع سابق ذكره، ص 11.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين، والتي يمكن أن تحل بملاءتها المالية وتعيق قدرتها على أداء التزاماتها اتجاه المؤمن لهم.

وتتمثل هذه الأخطار في خطر محفظة الاكتتاب وخطر محفظة الاستثمار، الأمر الذي يعني ضرورة التعامل معها من خلال اختيار الأسلوب المناسب لإدارتها عن طريق تطبيق الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر.

ويعتبر الاكتتاب من أهم الوظائف بشركات التأمين، وهو عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين من أجل الحصول على محفظة مربحة من الأخطار القابلة للتأمين وذلك وفق مبادئ وقواعد معينة، ومنه تتعرض شركات التأمين إلى مخاطر الاكتتاب نتيجة عدة عوامل ترتبط بشكل خاص بكفاءة ومهارة موظفي الاكتتاب في الشركة، لذلك تهدف إدارة المخاطر الاكتتاب إلى الحد من آثار هذه المخاطر من خلال وضع السياسة المثلى لمجابهة الخسائر المتوقعة أو الحد منها بأقل التكاليف، وذلك وفق عدة خطوات علما أن اختيار السياسة المناسبة لهذه الإدارة يعتمد على بعدين هما : تكرار الخطر وشدة الخطر.

كما يعد الاستثمار وظيفة في غاية الأهمية على مستوى شركات التأمين، وذلك بسبب تراكم الأموال المستثمرة بصفة مستمرة، من خلال قيام الشركة باستثمار الأموال المتراكمة لديها في مجالات مختلفة من أجل تحقيق العوائد، وتوفير السيولة والأمان، فتنعرض الشركة لمخاطر الاستثمار المتمثلة في انحراف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع، ومن أجل مواجهة هذه المخاطر والحفاظ على حملة الوثائق الغير، يتعين على الشركة مراعاة قواعد الاستثمار والالتزام بالمبادئ الفنية والقانونية لاستثمارات شركات التأمين.

الفصل الثالث

مدخل:

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى شركات التأمين والخطر الذي تتعرض له وكيفية إدارته وطرق مواجهة هذا الخطر بالإضافة إلى ذلك تم التعرض إلى إدارة مخاطر الملاءة المالية ومختلف الأخطار التي تؤثر فيها وكيفية مساهمة إدارة المخاطر لشركات التأمين في تعزيز ملاءتها المالية .

ومن أجل توضيح أمثل لهذا الجانب خصص هذا الفصل لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وقد كان هدفنا من وراء هذه الدراسة هو معرفة كيف تعمل إدارة هذه الشركة على تجاوز مخاطرها المالية وبالأخص المخاطر المتعلقة بالملاءة المالية وكيفية تعزيزها لضمان استمرارية الشركة والبقاء في السوق.

ولتوضيح أكثر تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- مبحث أول: لمحة تعريفية عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
- مبحث ثاني: إدارة المخاطر الملاءة المالية لشركة التأمين وإعادة التأمين

المبحث الأول: لمحة تعريفية لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين واحدة من ممثلي قطاع التأمين في الجزائر فهي الواجهة التي من خلالها يمكن أن نفهم وندرك واقع التأمين في الجزائر، ولأنها مكان إنجاز دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي، فقد خصصنا هذا المبحث على النحو التالي : معرفة نشأة، تطور الشركة والهيكل التنظيمي لها وكذلك المنتجات التي تقدمها الشركة بالإضافة إلى نشاط الشركة .

المطلب الأول: تقديم عام لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

الفرع الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

أولاً: تعريف الشركة

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين caar مؤسسة ذات طبيعة اقتصادية تابعة للدولة، وضعت تحت إشراف وزارة المالية، وهي أولى الشركات التي تعمل أو تنشط في قطاع التأمينات، وكان الغرض من إنشائها التكفل بالوضعية الصعبة من جراء الفراغ الذي تتركه الشركات الأجنبية بعد إنهاء سيطرتها من قطاع التأمين ومغادرتها الجزائر، وكانت تسمى "الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين" حيث أسست بموجب المرسوم رقم 63-197 المؤرخ في 8 جوان 1963، والتي تهدف إلى ممارسات عمليات التأمين برأسمال يقدر ب: 12.000.000.000 دج خلال سنة 2013 وتعتبر من المؤسسات الكبرى التي لعبت دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في ميزانية الدولة، إضافة إلى استقطابها للأموال الباهظة في شكل سندات تجهيز لتمويل الاستثمار المخطط تتمثل نشاطات الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين caar على نشاطين أساسيين هما: ¹

- عمليات التأمين المباشرة
- عمليات إعادة التأمين.

¹ www.caar.dz بتاريخ: 2017-03-30 على الساعة 17.00

ثانيا : نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

نشأت شركة "caar" بموجب المرسوم رقم 63-167 المؤرخ في 8 جوان 1963 بغرض مراقبة سوق التأمين الجزائرية وملئ الفراغ الذي تسببت فيه الشركات الأجنبية (270) شركة عند رفضها القيام بعمليات التأمين و إعادة التأمين في ظل السيادة الوطنية، كذلك يمكننا أن نضيف أسبابا أخرى من قضية إنشاء caar مثل تطور السوق الجزائرية وترقيتها للتأمين وما يترتب عنه نتائج تخدم الإقتصاد الوطني، وذلك بتنظيم استغلال الموارد المالية والبشرية استغلالا منطقيا.

وقد مرت شركة caar منذ نشأتها بالعديد من أشكال وأوضاع السوق الجزائرية ففي سنة 1966 وبمقتضى القرار رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 والمتعلق باحتكار الدولة لعمليات التأمين ثم تحويل تسميتها من الصندوق إلى تسمية شركة، وأصبحت تمارس جميع عمليات التأمين إلى جانب نشاط إعادة التأمين.

أما في سنة 1985 فقد تم التنازل عن تأمين مخاطر النقل للشركة الجزائرية للتأمين caar وهذا طبقا لنفس المبدأ السابق.

وفي سنة 1988 وبقدوم الإصلاح الاقتصادي استعادت الشركة فرع إعادة التأمين، كذلك تم تحويل الشكل القانوني للشركة إلى شركة ذات أسهم، وفي إطار الإصلاح كذلك تم في سنة 1990 إلغاء مبدأ التخصص فأصبحت تمارس جميع عمليات التأمين، ومن ثمة أصبحت شركة la caar شركة كبيرة لها مكانتها في سوق التأمينات الجزائرية، حيث وصل رأسمالها إلى 4 مليار دج في سنة 2005، ليزيد في سنة 2006 ب 1 مليار دج، الأمر الذي حسن من وضعيتها خاصة من الناحية التأمينية.

وبالرغم من صدور الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بقضايا التأمين وهذا ما نلخصه في النقاط التالية:

- خصوصية نشاط التأمين، مستغلة المؤسسات الحرة وذلك لخلق منافسة بين الشركات العمومية والشركات الحرة وما يؤثر إيجابيا على نوعية الخدمات.
- إيجاد وسطاء تأمين، الأمر الذي يسهل عملية التأمين لبعض المؤسسات الاقتصادية.
- إنشاء المجلس الوطني للتأمين بموجب المرسوم رقم 95-399 المؤرخ في 30 أكتوبر 1955.

امتثلت شركة la caar للقرار المعتمد من طرف وزارة المالية وذلك بإنشاء شبكة تجارية تحتوي على 120 نقطة توزع بين الفروع والوحدات الجهوية، والوكالات المباشرة والوكلاء العموميين المعتمدين، وحاولت الشركة قدر الإمكان إتباع إستراتيجية منظمة في توزيع الوكالات في الأمكنة الضرورية وكذلك محاولتها إيجاد تغطية شاملة، خدمة للزبائن وإرضائها لهم.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتأمين إعادة التأمين CAAR

تتكون الشركة الجزائرية للتأمين من هيكل تنظيمي تقوم على أساسه وتماشيا معه بمختلف المصالح والأقسام.

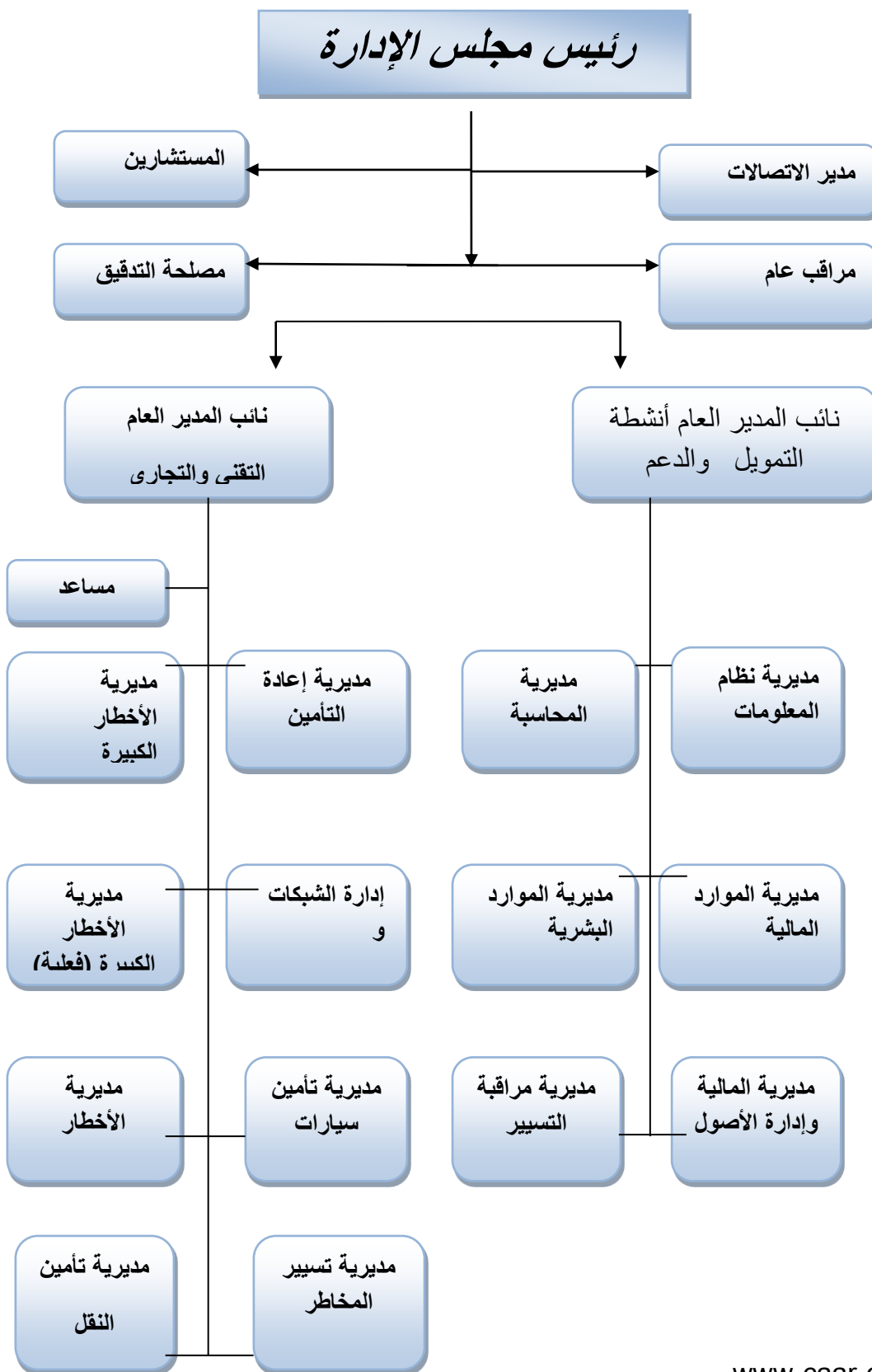
يتكون الهيكل التنظيمي للشركة من رئيس مجلس الإدارة و نائب المدير العام ومجموعة من المديريات أو المصالح الفرعية :

- 1- رئيس مجلس الإدارة : وهو يمثل السلطة الأعلى في الهيكل التنظيمي، يسهر على تسييرها وهو المسؤول الأول على مراقبة وضعيتها ، وبالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر المكلف بوضع مختلف البنود والقوانين التي تسيير عليها مختلف المصالح والأقسام.
- 2- نائب المدير العام والتقني : وهو المسؤول المكلف من طرف رئيس مجلس الإدارة بالقيام بمهام معينة مثل التكفل بحضور مؤتمر أو اجتماع معين.
- 3- تقديم مختلف المديريات : وهي مجموعة المصالح أو المديريات الفرعية التي تتكون منها الشركة،ويمكن توضيحها كما يلي :

- مديرية إعادة التأمين : هذه الدائرة تتكون من فريق من الفنيين ذوي الخبرة متمكن في تقنية إعادة التأمين تشكل هذه الأطر حسب العديد من الدورات التدريبية من شركات إعادة التأمين الرائدة في السوق الدولية.
- مديرية مراقبة الحسابات : هي المديرية المكلفة بالتدقيق في مختلف الحسابات الواردة من مختلف الوحدات، وكذا التكفل بإعداد التقارير السنوية للشركة المتعلقة بفترة معينة بالإضافة إلى وضع النتائج ومختلف الجداول المحاسبية، وذلك لإظهار الوضعية المالية للشركة.

- المديرية العامة : تكون المديرية العامة من مختلف المديريات المركزية، مثل المديرية المركزية لأخطار الكبرى، الإنجازات، التسويق والاتصالات، المحاسبة، تأمين الأشخاص، تأمين الكميات منها تأمين النقل البري ، مديرية الاستغلال، مديرية التدقيق المتنوع، مديرية التعويض .
 - مديرية الموارد البشرية: تتكون الشركة الجزائرية للتأمين (الوكالة الوطنية) من 1683 موظف، بها 861 من جنس الذكر و 822 من جنس الأنثى، فالمديرية العامة تتكون من 272 موظف، منها 135 ذكر و 137 أنثى. أما المديريات الجهوية فتتكون من 1256 موظف. أما الإطارات مع الوحدات فهما إطارين (20) للتوجيه، و 19 إطارات مديريات، 203 إطارات أساسية، بالإضافة إلى 765 إطار متوسط، وكذلك 432 موظف تحكيم (مسيري الضمانات و التعويضات) أما الموظفون في مختلف الأقسام فعددهم 256 موظف .
 - وفيما يخص هرم الأقدمية، فعدد الموظفون الذين لا تقل خبرتهم عن 5 سنوات 404، أما من 6 إلى 20 سنة من الخبرة فأكثر من 463 موظف، وأكثر من 30 سنة خبرة فتصل إلى 51 موظف.
 - 4- تقديم مختلف الأقسام : بعد التطرق لمختلف المديريات التي تتكون منها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين نأتي الآن لذكر أقسامها المختلفة .
 - قسم المالية و المحاسبة : يهتم هذا القسم بتجميع الميزانيات الخاصة بمختلف الوكالات والوحدات، ومراقبة الحسابات الشهرية والسنوية وإعادة ملخص للميزانيات و تجميعها، متابعة الواردات و النفقات... ومن مهامها أيضا تسيير الخزينة، ومراقبة الديون و المصاريف الخاصة بالشركة .
 - قسم الأعمال التجارية : وهي الربط بين المنتج و مقدم الخدمة والعميل، فيما يخص الخدمات بضمانات مقابل تعويضات في حالة حدوث حادث، بحيث تسهر على تطوير سبل تسويق الخدمات التأمينية، وبالإضافة إلى إعداد برامج الإنتاج و توفير جميع الاحتياجات للقيام بعملية الإنتاج.
 - القسم التقني : ويتكون من مختلف المديريات مثل المديرية المركزية للأخطار الكبرى، وأخطار الاستثمار، أخطار الكميات، وتأمينات النقل و الأشخاص.
- وبعد هذا الاستعراض المفصل لمختلف المديريات و الأقسام المختلفة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين نحاول فيما يلي تمثيل الهيكل التنظيمي للشركة .

شكل رقم (09) الهيكل التنظيمي العام للشركة الجزائرية للتأمين CAAR



المصدر : www.caar.dz

المطلب الثاني: تقديم الوكالة

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وكالة رقم 541 أم البواقي

تعتبر وكالة أم البواقي واحدة من الوكالات التابعة للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR حيث بدأت سنة 1980 وهي تتعامل مع مختلف الزبائن سواء أفراد طبيعيين أو معنويين، غرضها تجاري اقتصادي كباقي الوكالات تمتد مصادرها من وزارة المالية، كما تقوم بتقديم نفس المنتجات التأمينية المنتجة من طرف الشركة caar تأخذ الوكالة رمز 514 التابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة تحت مجموعة من المصالح تضمن الواحدة منها على إنتاج وحوادث تتمثل هذه المصالح في:

1. مدير الوكالة : هو الممثل الرئيسي والمشرف عليها داخليا و خارجيا، كما يتولى جميع الشؤون الإدارية، ويتخذ القرارات ويصدر التعليمات و الأوامر في حدود السلطة المخولة له من طرف الوحدة، كما انه يصادق على جل الأعمال المنجزة من طرف المصالح بعد التأكد من صحتها وذلك بوضع ختمه وتوقيع.

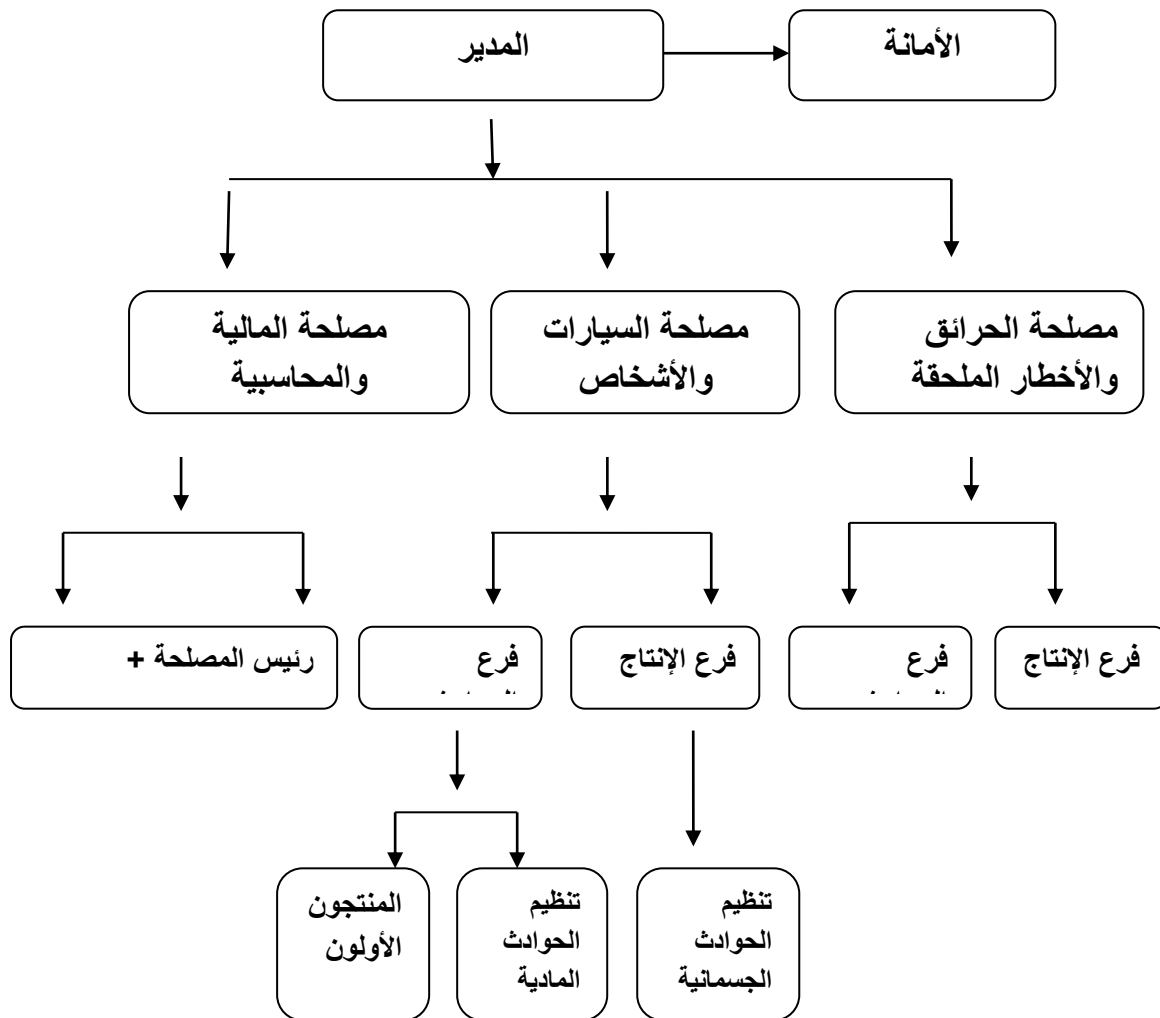
2. مصلحة الإنتاج: تقوم بإبرام العقود مع الزبائن وتعتبر هذه المصلحة مصدر مداخل الوكالة لأنها تتكون من العديد من الفروع التأمينية، ومن أهمها نجد فرع تأمين السيارات، تأمين الأشخاص (مع العلم أن تأمين الأشخاص استقل عن التأمينات الأخرى وبياع في فرع مستقل تابع للشركة تحت اسم كراما (CARAMA) تأمين الكوارث الطبيعية.

3. مصلحة التعويضات: تقوم هذه المصلحة بتسوية جميع الحوادث وذلك بدراسة مختلف طلبات التعويض عن الحوادث التي وقعت وتسييرها.

4. مصلحة المحاسبة و المالية: تقوم هذه المصلحة بجميع الأعمال المالية و المحاسبة للوكالة، وهنا تعمل على تسيير الأمور المحاسبية، بالإضافة إلى دراسة العقود المبرمة من طرف مصلحة الإنتاج، مثل مراجعة القسط الإجمالي للعقد و الرسوم، كما انه يحول العقود وكذلك ملفات التعويض إلى قيود محاسبية ويتم تسجيلها في يومية المؤسسة.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة محل الدراسة كما يلي:

شكل رقم (10) الهيكل التنظيمي العام للوكالة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين بأم البواقي CAAR



الفرع الثاني : العلاقات المختلفة داخل الوكالة.

للكوالة علاقات مختلفة منها التي تتم بين مصالحها المختلفة أي داخلية, والأخرى خارجية تتم بينها وبين مصالحها الخارجية.

1. العلاقات بين مصالح الوكالة : وتنشأ هذه العلاقات من خلال التناسق والتكامل العملي بين مختلف المهام داخل الوكالة فنجد :

• العلاقات بين مصلحة المالية و المحاسبة وبين مصلحة الإنتاج: هنا يقوم المنتج للعقود التي أبرمها مع المؤمن لهم بنقلها للمحاسب لتسجيلها و تقييمها في دفتر اليومية، وقبل أن يقوم بهذه العملية يقوم أولاً بدراسة العقود ومراقبتها، حيث تنحصر الدراسة في مراجعة مكونات القسط الإجمالي، و المراقبة بإعطاء الصفة القانونية للعقد من خلال الإمضاءات من طرف المؤمن و المؤمن له.

• العلاقة بين مصلحة المالية و المحاسبة ومصلحة التعويضات: حيث تتمثل هذه الأخيرة في تحويل التعويضات الواجب تسديدها للمؤمن لهم، إلى مصلحة المحاسبة والمالية، بحيث تحتوي هذه الملفات على الأمر بالسداد وتقوم بتحويل جميع الملفات التعويض إلى قيود محاسبية وتسجل في القيود اليومية.

• العلاقة بين مصلحة الإنتاج ومصلحة التعويضات تكمن العلاقة بينهما في أن مصلحة التعويضات تقوم بالتأكد من المعلومات التي تخص المؤمن له المصاب بالضرر، وعن الضمانات المكتتبة في العقد من مصلحة الإنتاج للتأكد من العقد وشروطه.

2. العلاقة بين الوكالة والوسط الخارجي: تنشأ هذه العلاقات من خلال احتكاكها بالمحيط عن طريق تعاملاتها، مثال ذلك الخبراء، المحامين، القضاة، والمحضرين القضائيين.

• العلاقة بين الوكالة والخبير: يعتبر الخبير ذلك الشخص المخول له عملية التحقق وتشخيص الأضرار المصرح بها من طرف المؤمن له عند وقوع حادث معين، وعليه أن يقدم تقرير مفصل عن الحادث مع تحديد قيمة التعويضات، علما بأن مكتب الخبير منفصل عن الوكالة لأنه يعمل لحاسبه الخاص.

• العلاقة بين الوكالة والمحامي: بالنسبة للمحامي هو ذلك الشخص الذي من مهامه الرئيسية الدفاع عن الوكالة في حالة ما إذا رفعت ضدها دعوى قضائية.

• العلاقة بين الوكالة والقضاة: بحيث يعتبر القاضي المسؤول عن فض النزاع بين الوكالة وبين المؤمن لهم خاصة في حالة تسوية قضائية للحادث.

• العلاقة بين الوكالة و المحضر القضائي: ويعتبر المحضر القضائي شخص طبيعي يتعامل مع الوكالة بإصدار وثائق معينة تتعلق بحكم قضائي مثل التكاليف بالدفع الإلزامي.

المطلب الثالث: المنتجات التي تقدمها الوكالة الجزائرية للتأمين caar

تمارس الوكالة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين كافة فروع على التأمين والمتمثلة في :

أولا : عمليات التأمين المباشرة

أ- تأمينات الممتلكات وتشمل مايلي:

- تأمين أخطار الحرائق، الانفجاريات والأخطار الملحقة. (الملحق 01)
- تأمين أضرار المياه. (الملحق 02)
- تأمين انكسار الزجاج. (الملحق 03)
- تأمين إتلاف آلات البناء. (الملحق 04)
- تأمين إتلاف الآلات. (الملحق 05)
- تأمين سرقة السلع والصناديق. (الملحق 06)
- تأمين سرقة الأشخاص. (الملحق 07)
- تأمين الأخطار المتعددة.
- تأمين أضرار الإعلام الآلي.
- تأمين خسائر الاستغلال.
- تأمين أضرار المعدات الالكترونية.
- تأمين على القروض.
- تأمين ضد الكوارث الطبيعية. (الملحق 08)

ب- تأمين المسؤولية المدنية : تتعلق بجميع الأضرار النقدية وتتضمن :

- المسؤولية العامة.
- المسؤولية المدنية للمهنيين والمهندسين والمقاولين.
- المسؤولية المدنية للسيارات. (الملحق 09)
- المسؤولية المدنية لأصحاب المؤسسات. (الملحق 10)
- المسؤولية المدنية عن الإنتاج.
- المسؤولية المدنية لمنظمي التظاهرات الرياضية.

- المسؤولية المدنية للبلدية.
- المسؤولية المدنية لمنظمي العمل.
- المسؤولية المدنية لعامل السفن.
- المسؤولية المدنية للمخيمات الصيفية.
- المسؤولية المدنية لمالكي الكلاب.

ت- تأمين الأشخاص: وتشمل

- التأمينات الفردية ضد الحوادث.
- التأمينات الجماعية.
- التأمينات المشتركة.

ث- تأمين أخطار النقل: تتمثل في

- النقل بأنواعه بري، جوي، بحري.
- تأمين هيكل السفن والبواخر والطائرات.

ثانيا- عمليات إعادة التأمين: والتي تعني تأمين التأمين أي هو عقد بموجبه يتنازل المؤمن إلى شخص آخر، وهو معيد التأمين عن جزء أو كل الأخطار المؤمن عليها.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية لشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

يهدف بيان دور إدارة مخاطر الملاءة المالية في شركة التأمين الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين caar نتناول في هذا المبحث نشاط الشركة الجزائرية للتأمين، نظام الملاءة المالية للشركة بالإضافة إلى وظيفة إدارة المخاطر الملاءة المالية للشركة.

في هذا المطلب نتطرق إلى دراسة الوضعية العامة لشركة caar من خلال دراسة تطور كل من رقم الأعمال، محفظة النشاط، التعويضات

المطلب الأول : نشاط الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

الفرع الأول: تطور رقم أعمال caar

✓ كيفية تطوير المنتجات داخل الوكالة: ¹

هناك ثلاث طرق لتطوير منتجات وكالة caar وزيادة حصتها السوقية ومنه تطور رقم الأعمال وتتمثل فيم يلي:

• المرحلة الأولى: معرفة كل من

- عدد المؤمنين في الوكالة
- عدد المؤمنين الخواص للسيارات الذين يملكون
- عدد المؤمنين التجار الاحترافيين المؤمنين في المؤسسة.
- عدد الزبائن الحرفيين والتجار الغير مؤمنين في الوكالة.

• المرحلة الثانية: مخطط النشاط

- الاقتراحات لجلب تدريجيا المؤمنين للسيارات إما للأخطار المتنوعة المتعلقة بالسكن للخواص أو الأخطار المتعلقة بالتجار و الحرفيين.
- التنظيم
- قوة البيع والتكوين

¹ ملحق 11

- الغايات
- المرحلة الثالثة: الشروط المؤدية للنجاح
 - التعديل بسرعة للحوادث.
 - تثبيت التواريخ.
 - متابعة الزبائن
 - دراسة الملفات بدقة الخاصة بالزبائن ذات نجاعة (أي ذات ثقة).
 - الإشهار
 - توظيف الممثلين للتأمين

جدول 03 : تطور رقم الأعمال الخاص بالشركة la caar

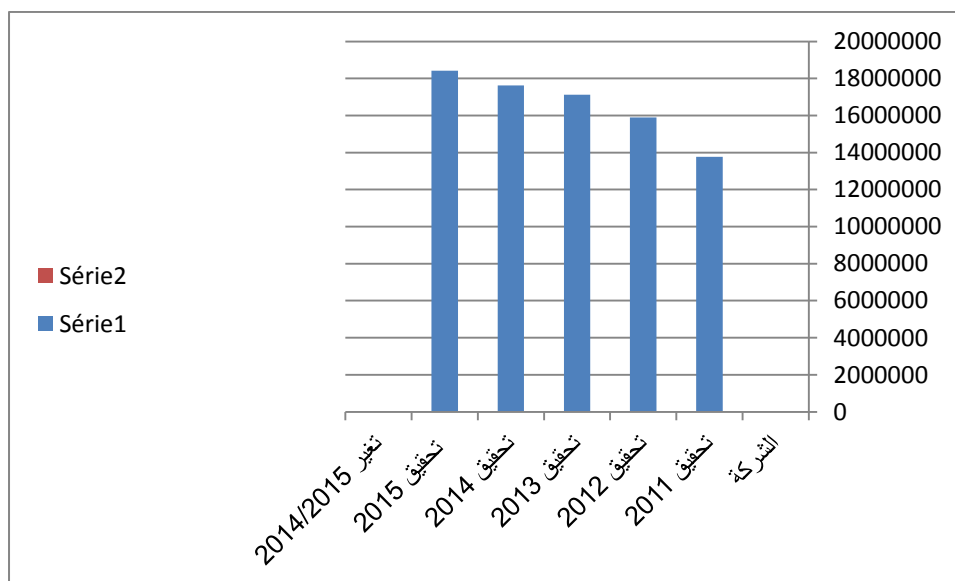
في هذا الجدول تطور رقم الأعمال الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين بالإضافة لشركة الكرامة التي تعتبر فرع من الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين وهي خاصة بالتأمين الأشخاص.

الوحدة: مليار دينار

الشركة	تحقيق 2011	تحقيق 2012	تحقيق 2013	تحقيق 2014	تحقيق 2015	تغير 2015/2014
Caar	12839286	14096871	15198101	16088415	16637456	3,4%
Carama	930640	1798553	1929469	1538834	1783864	15,9%
رقم الأعمال الإجمالي	13769926	15895424	17127570	17627249	18421350	4,5%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط السنوي لشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين.

للتوضيح أكثر نبين هذا من خلال المنحنى التالي:



- نلاحظ تطور في رقم الأعمال حيث في سنة 2015 قدر ب 18,421 مليار دينار في المقابل بلغ 17,627 مليار دينار في سنة 2014 أي بمعدل الزيادة 4,5% هذا ما يبين مدى تطور الشركة في رقم أعمالها.

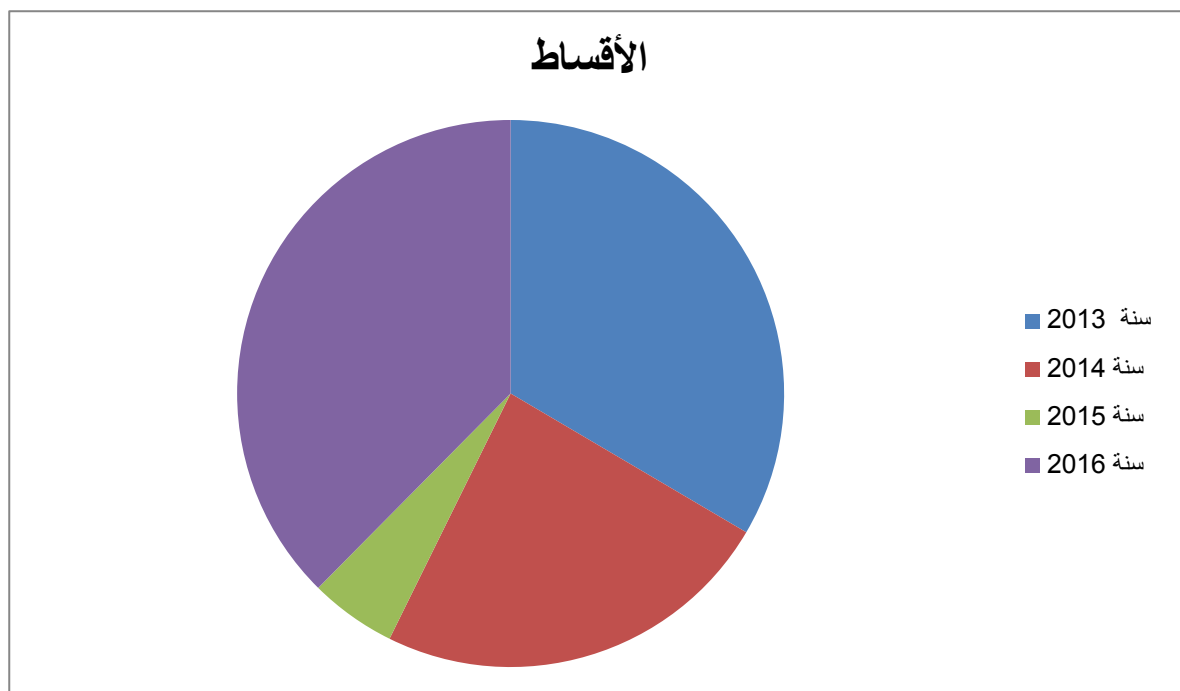
جدول رقم 04 : أحد طرق تحليل مدى تطور رقم الأعمال الوكالة مع زبون شركة إنتاج الحصى

الوحدة : مليون دينار

الفرع	السنوات	مبلغ القسط	تعويض	النسبة
الكوارث الطبيعية	2013	824919.08	600146.70	70,75 %
	2014	973070.22	490110.64	50,37 %
	2015	724607.78	78394.47	10,82 %
	2016	1026345.69	815371.93	79,44 %

المصدر : الملحق رقم 12

- نلاحظ من الجدول أن مبلغ الأقساط يعرف تطورا سنة بعد سنة حيث بلغت في سنة 2016 مبلغ 1,026 مليون مقارنة في سنة 2013 حيث يقدر ب 824,91 مليون وكذلك بالنسبة لمبلغ التعويضات الذي يتزايد تدريجيا حيث في سنة 2016 كان يقدر ب 815,371 مليون على عكس سنة 2013 حيث قدرت التعويضات 600,146 مليون.
- لكن عند مقارنة مبلغ الأقساط والتعويضات نجد أن هذه الأخيرة أقل ، ومنه يمكن القول أنه كلما قلت قيمة التعويضات بالنسبة للقسط كلما كانت الشركة مستفيدة وكما زادت أهمية الزبون و يمكن التوضيح أكثر وذلك بتمثيل النسب السابقة في الشكل التالي .



لقد عرفت الوكالة الجزائرية تطورا ملحوظا في الأقساط خلال سنة 2016 حيث قدرت النسبة ب 79,44% وهذا ما يؤكد مكانة الشركة في السوق الجزائرية .

الفرع الثاني الضمانات الممنوحة من طرف الشركة الخاصة بالسكن

جدول رقم 05: بعض الثاني الضمانات الممنوحة من طرف الشركة الخاصة بالسكن

الوحدة: مليار دينار

القسط	نسبة القسط	رأسمال	الضمانات
50550 ,0 0	0.10%	505500000,00	حرائق البنايات
4000,00	0,10%	40000000,00	معدات الأثاث والتجهيزات
13700 ,0 0	0,10%	137000000,00	حرائق المعدات والتجهيزات
4000 ,00	0,10%	40000000,00	احترق السلع
72250,00	0,10%	722500000,00	قيمة جميع الضمانات
00,00	مجانا	722500000,00	كل الانفجاريات
00,00	مجانا	722500000,00	ضمان العاصفة
00,00	مجانا	722500000,00	ضمان سقوط أجهزة الملاحة الجوية
12500 ,0 0	0,25%	50000000,00	أضرار الأجهزة الكهربائية
00,00	مجانا	قيمة الضرر	اصطدام المركبات البرية
5780000	0,08	722500000,00	أعمال الإرهاب والتخريب
5780000	0,08	722500000,00	الحركات الشعبية
00,00	مجانا	50000000,00	أضرار المياه
3612500	0,05	722500000,00	الفيضانات
3612500	0,05	722500000,00	العاصفة، البرد، الثلج
722500	0,10	722500000,00	الزلازل

الفصل الثالث دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (دراسة حالة)

00.00	مجانا	2000000,00	أتعاب الخبير
00.00	مجانا	05% من التعويض	مصاريف نزع الركام والهدم
00.00	مجانا	10% من الحوادث	مصاريف الإنقاذ
00.00	مجانا	5000000 ,00	طعون الغير والجيران
1953250 0		722500000,00	المجموع
26000,00	1,20	30000000 ,00	سرقة المعدات والتجهيزات
24000,00	1,20	20000000,00	سرقة السلع
600,00	1,20	500000,00	سرقة الصندوق
2500,00	5,00	500000,00	سرقة الشخص
600,00	1,20	500000,00	سرقة الأثاث والدرج
00.00	مجانا	200000,00	إتلاف السكن
53700,00		51700000,00	المجموع
00.00	مجانا	2500000,00	انكسار الزجاج
00.00		2500000,00	المجموع

المصدر : ملحق رقم 12

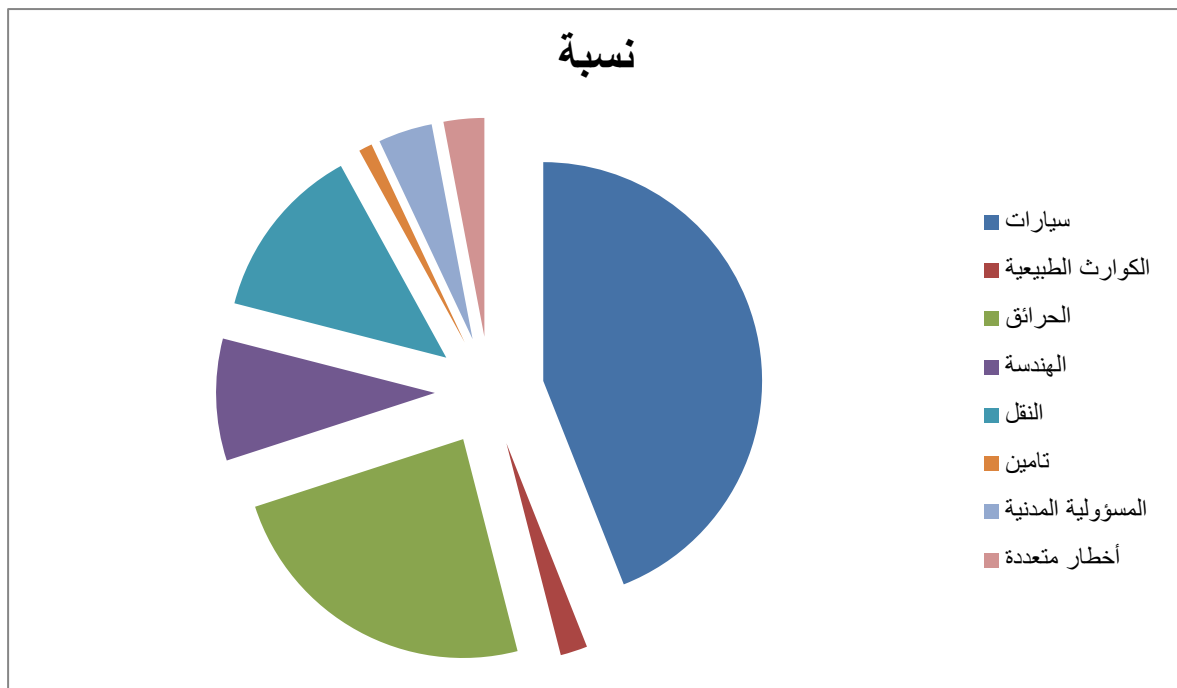
الفرع الثالث: محفظة نشاط الشركة

يمكن توضيح محفظة نشاط الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين من خلال الجدول والشكل الموالي :

جدول رقم 06: يمثل محفظة نشاط الشركة

أنواع التأمين	النسبة
السيارات	44%
الكوارث الطبيعية	2%
الحرائق	24%
الهندسة	9%
النقل	13%
تأمين متعدد للشخص	1%
المسؤولية المدنية	4%
تأمين الحوادث والأخطار المتعددة	3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين



- من الشكل يتبين أن تأمين السيارات هو الذي ينال الحصة الأكبر في محفظة نشاط الشركة حيث قدرت النسبة ب 44% لتليها نسبة الحرائق تمثل 24% ، ثم تأمين النقل بنسبة 13% أما في الأخير تأتي الكوارث الطبيعية بنسبة 2% والمسؤولية المدنية الشخصية 1%.

الفرع الرابع: تطور التعويضات

من أجل معرفة قيمة التعويضات في الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين يتم عرض هذا الجدول:

جدول رقم 07: يمثل تطور التعويضات المعدلة حسب الفروع

الوحدة: مليار دينار

تعديلات 2014		تعديلات 2013		الفروع
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
21%	1968293	13%	969293	الحرائق
3%	273334	4%	338432	الهندسة
0,77%	72661	0,43%	33155	المسؤولية المدنية
1%	51815	1%	81683	تأمين الحوادث وأخطار متعددة
0,027%	2549	0%	14	الكوارث الطبيعية
25%	663008	7%	508305	النقل
7%	6197097	73%	5618132	السيارات
66%	213635	2%	124396	تأمين متعدد للشخص
2%	5985	1%	40295	القرض
0%	9448364	100%	7713706	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

- سنة 2014 تميزت بتعديلات مهمة بنسبة للحوادث والتي اقتصت الفروع التالية (سيارات، الحوادث، النقل) وبالنسبة للتعويضات المقدمة للمؤمنين لهم ارتفعت إلى 9.44 مليار دينار في سنة 2014 عوضا من 7.7 مليار دينار في 2013 ومثلت قيمة معتبرة تقدر ب 22% وهذه التعويضات مست فرع السيارات بقيمة 6.2 مليار دينار والتي تقدر ب 66%، تبعها فرع الحرائق ب 1,66 مليار دينار، أما بالنسبة لفرع النقل القيمة تمثل ب 663 مليون دينار.

المطلب الثاني: نظام الملاءة المالية لشركات التأمين و إعادة التأمين

الفرع الأول: تطور رأس المال الاجتماعي وهامش الملاءة لشركة caar :

سنتعرف في هذا المطلب على تطور رأسمال الشركة بالإضافة إلى حساب هامش الملاءة :

أولا: جدول رقم 08: تطور رأس المال الاجتماعي

الوحدة : مليار دينار

السنة	2014	2015	2016	تغير 2016/2015
رأس المال	12000	12000	17000	41,66%

المصدر : معلومات من رئيس مصلحة IARD

- نلاحظ أن مستوى رأس المال الاجتماعي للشركة بقي ثابت خلال الفترة (2014-2015) ليشهد ارتفاع في سنة 2016 حيث قدرت قيمته ب 17 مليار بنسبة 41,66%.

- ثانيا: حساب هامش الملاءة الوحدة: مليار دينار

أ- حساب الوضعية المحاسبية

سنة 2015	سنة 2014	سنة 2013	
27465864	26705433	19494651	الأصول الحقيقية
5534820	4420222	4150541	الخصوم الحقيقية
21931044	22285211	15344110	الوضعية المحاسبية

الفصل الثالث دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (دراسة حالة)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

ب- حساب القيمة المضافة:

تغير 2015 / 2014	سنة 2015	سنة 2014	سنة 2013	
	27465864	26705433	19494651	الأصول الحقيقية
	21931044	22285211	15344110	الوضعية المحاسبية
24,65%	5534820	4440222	4150541	القيمة المضافة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

ب- حساب هامش الملاءة : الوضعية المحاسبية+ القيمة المضافة

تغير 2015/2014	سنة 2015	سنة 2014	سنة 2013	
	21931044	22285211	15344110	الوضعية المحاسبية
	5534820	4440222	4150541	القيمة المضافة
2,77%	27465864	26725433	19494651	هامش الملاءة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

- حسب الجدول الأخير نلاحظ أن هامش الملاءة تطور في سنة 2015 حيث بلغ 27,468 مليار دينار مقابل 26,725 مليار دينار في سنة 2014 وبذلك يسجل زيادة بقيمة 740431 أي بمعدل زيادة يقدر ب 2,77%

ثالثا: حساب هامش الملاءة الواجب تحقيقه نسبة للمخصصات التقنية والأقساط المكتتبة

وفقا لأحكام الجديدة في المرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 تمثل الالتزامات المنظمة للشركة يكون كما يلي:¹

- يجب أن يكون حد القدرة على الوفاء (هامش الملاءة) بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار يساوي على الأقل (15%) من المخصصات التقنية كما هي محددة في خصوم الميزانية، ويجب أن لا يكون هذا الهامش أقل من 20% من رقم الأعمال المتضمن الضريبة والمطروح منه التنازلات في إطار عملية إعادة التأمين. وفي حالة ما كان هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال وجب على الشركة وفي أجل أقصاه 6 أشهر أن ترفع رأسمالها أو أموال تأسيسها ، وإما بإيداع كفالة لدى الخزينة العمومية .

جدول رقم 09: يمثل هامش الملاءة على أساس المخصصات والأقساط

الوحدة: مليار دينار

السنوات	هامش الملاءة المحقق	هامش الملاءة على أساس 15% من المخصصات التقنية	هامش الملاءة المالية على أساس 20% من الأقساط المكتتبة
سنة 2013	19494651	1842104,55	1084028
سنة 2014	26725433	2646164,25	1279179,8

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين.

من الجدول نلاحظ أن هامش الملاءة المالية للشركة المحقق لسنوات 2013-2014 قد تجاوز الهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة 15% من المخصصات التقنية، نفس الأمر بالنسبة للهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة 20% من الأقساط المكتتبة ، ومنه نستخلص أن هامش الملاءة للشركة، مشكل بطريقة سليمة وقيم كافية وبفائض معتبر عن ما هو مطلوب في قانون قواعد الملاءة المالية في الجزائر، مما يجعلها قادرة على مواجهة الأخطار المفاجئة في الوفاء على التزاماتها اتجاه ذوي الحقوق.

¹ المواد 3-4 من المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، الذي يتعلق بهامش ملاءة شركات التأمين، والمعدل بالمرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 (الجريدة الرسمية رقم 18 الصادرة في 28 مارس 2013).

الفرع الثاني: الالتزامات القانونية لشركة تأمين caar:

سوف يتم التعرف على الالتزامات القانونية للشركة وكيفية تمثيلها :

أولاً: مكونات الالتزامات القانونية

يحدد القانون الجزائري الالتزامات القانونية لشركات التأمين التي يتعين عليها تكوينها وتسجيلها في خصوم ميزانياتها، كما يضبط كيفية حسابها، ضمانا لحسن عملها وحماية لمصلحة المؤمن لهم والمستفيدين والغير، وتتمثل هذه الالتزامات القانونية في المخصصات القانونية والمخصصات التقنية.¹

أ. المخصصات القانونية

تهدف المخصصات القانونية إلى تعزيز وتقوية الملاءة المالية لشركة التأمين، وفي هذا الجدول نتعرف على مدى تكوين شركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين للمخصصات القانونية.

ب. المخصصات التقنية:

تعد المخصصات التقنية رؤوس أموال مخصصة للتسديد الكلي للالتزامات المتخذة، حسب الحالة، اتجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين، وشركات التأمين التي تنازلت عن حصص إعادة التأمين والمسماة " الشركات المتنازلة".²

جدول رقم 10 : يمثل المخصصات التقنية الخاصة بالفروع

الوحدة : مليار دينار

¹ المادة رقم 3 من المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين.
² المادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات القانونية لشركات التأمين أو إعادة التأمين.

الفصل الثالث دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (دراسة حالة)

الفروع	مخصصات الحوادث 2013	مخصصات الحوادث 2014	تغير 2014 النسبة 2013
	المبلغ		النسبة
الحرائق	3132996	3415989	9%
الهندسة	116054	412999	256%
المسؤولية المدنية	332916	270691	-19%
تأمين الحوادث وأخطار متعددة	245287	407074	66%
الكوارث الطبيعية	5037	-	-100%
النقل	1104193	6617534	449%
السيارات	6650160	6031086	-9%
تأمين متعدد للشخص	669892	468527	-30%
القرض	24162	17194	-29%
المجموع	12280697	17641095	44%

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين

مخصصات الحوادث المستحقة بلغت 17,64 مليار دينار في سنة 2014 بالمقابل بلغت 12,28 مليار دينار في سنة 2013 حيث قدرت نسبة الزيادة ب 44%. على الرغم من تعديلات الشركة التي بلغت إلى مستوى معين إلا أن نسبة الخسارة في سنة 2014 ارتفعت على وجه الخصوص ، ويرجع هذا السبب إلى فرع النقل حيث قامت الشركة العمل على تطور مستوى المخصصات.

ثانيا: جدول رقم 11 : يوضح مكونات الالتزامات القانونية لسنة 2014

الوحدة: مليار دينار

تغير سنة 2013/2014	المبالغ سنة 2014	
52%	25395859	المخصصات القانونية (الاحتياطات)
44%	17641095	المخصصات التقنية
4%	7401892	الديون التقنية
100%	45078448	مجموع الالتزامات القانونية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين

تخضع شركة التأمين الجزائرية إلى مراقبة وتقييم من طرف الدولة، ومن بين العناصر التي تخصها بمراقبة مستمرة هي مبالغ الالتزامات القانونية وهامش الملاءة المالية وذلك لضمان حقوق المؤمنين، ويتضح من خلال الجدول أن إجمالي الالتزامات القانونية لشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين قد بلغ 45,078 مليار دينار في سنة 2014، حيث تمثل المخصصات القانونية النسبة الأكبر في مجموع الالتزامات القانونية بمبلغ 25,395 مليار دينار بنسبة 52% من إجمالي الالتزامات القانونية، تليها المخصصات التقنية 17,641 مليار دينار، وأخيرا الديون التقنية بقيمة 7,401 مليار دينار بنسبة 4%.

معدل تمثيل الالتزامات القانونية:

جدول رقم 12: تمثيل تطور الالتزامات القانونية

الوحدة: مليار دينار

البيان	سنة 2013		سنة 2014		تغير 2013/2014
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
معدل تمثيل الأصول (التمثيل الإجمالي)	25397450	181%	24755567	165%	-9%
معدل التمثيل بقيم الدولة (قيم حكومية)	10707900	76%	10454700	70%	-8%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

عموما في سنة 2014 شركة la caar قد استوفت قواعد توازن التمثيل وهامش الملاءة، وبالتالي قد بلغت قيمة التمثيل الإجمالي 165% حيث يمثل الحد الأدنى لتمثيل الأصول هو 100%. وكذلك بالنسبة لتمثيل قيم الدولة فقد احترمت الشركة قاعدة تمثيلها لقيم الدولة والتي يقدر حدها الأدنى 50%. أما بالنسبة لهامش الملاءة فقد تجاوز الحد الأدنى عتبات التنظيمية على نطاق واسع حيث قدرت:

- من الديون التقنية (الحد الأدنى = 15%).
- من رقم الأعمال (الحد الأدنى = 20%).

كيفية تمثيل الالتزامات وتوظيفها

أولا : كيفية التمثيل:

تدخل المشرع الجزائري لتنظيم توظيفات شركات التأمين بهدف التعزيز من ملاءتها، حيث أوجب أن تكون بنية التوظيفات ضمن أصول ميزانية الشركة وفقا للأصناف المنصوص عليها في المادة 10- 11 من المرسوم 342/95 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995 كما يلي:¹

- قيم الدولة: تشمل هذه القيم مايلي: سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، ويجب أن تمثل نسبة 50% على اقل من التزامات القانونية بقيم الدولة ، و 20% على الأقل ودايع لأجل .
- القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة: وتشتمل على مايلي: أسهم المؤسسات الجزائرية للتأمين والمؤسسات المالية الأخرى، أسهم المؤسسات الأجنبية للتأمين أو إعادة التأمين بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية، أسهم المؤسسات الجزائرية الصناعية والتجارية والتي تقدر نسبتها ب 15%
- أصول عقارية بنسبة 10% على الأكثر

توظيفات أخرى: لا تدرج ضمن العناصر السابقة فممك أن تكون توظيفات في السوق النقدي

ثانيا: التوظيف : وفيما يلي يوضح الجدول تطور حسب مختلف الأصناف القانونية لشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين :

¹ المادة 11 من مرسوم 342/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

جدول رقم 13: يمثل توظيفات الالتزامات القانونية

الوحدة: مليون دينار

البيان	سنة 2013	سنة 2014	تغير 2013/2014
قيم الدولة	18600,90	17708,26	-4,80%
القيم المنقولة والأوراق المماثلة	4239,00	4405,70	3,39%
الأصول العقارية	896,82	896,82	0,00%
التوظيفات الأخرى	18601,00	17708,00	-5%
الإجمالي	42337,72	40718,78	-0,0641%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين.

نلاحظ من الجدول أن الشركة قد احترمت في توظيفاتها الأصناف المنصوص عليها في المادة 10 و 11 من المرسوم 342/95 ، أما فيما يخص حجم التوظيفات فقد تناقصت في سنة 2014 والتي قدرت 40,718 مليون مقارنة لسنة 2013 والتي بلغت قيمة 42,337 أما نسبة التغير فقد قدرت ب -0,0641% ، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيم الدولة والتي تشمل سندات الحكومة والودائع حيث بلغ قيمتها في سنة 2014 ب 17,708 مليون مقارنة في سنة 2013 التي وصلت إلى 18,600 مليون وهذا نتيجة لرفع حجم القيم المنقولة والأوراق المماثلة بنسبة 3,39% والتي بلغت مقدار 4,405 مليون في سنة 2014 مقارنة في سنة 2013 التي تقدر ب 4,239 مليون.

المطلب الثالث: وظيفة إدارة المخاطر الملاءة المالية لشركة التأمين la caar :

الفرع الأول : قياس إدارة مخاطر الاكتتاب الشركة:

سوف نقوم بحساب المتغيرات المؤثرة في الاكتتاب

أ- معدل ربحية الاكتتاب التأميني = $100\% -$ النسبة المجملة

أولاً: معدل صافي التكلفة = صافي مصروفات الاكتتاب / صافي الأقساط المكتتبه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 14: حساب معدل ربحية الاكتتاب

الوحدة: مليار دينار

البيان	سنة 2014	سنة 2015	تغير
مصروفات الاكتتاب	3944506	4093900	
صافي القسط	12143909	12543556	
معدل صافي التكلفة	32,48%	32,63%	8,85%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

ثانياً: معدل الخسارة الفني : تعويضات تحميلية/ الأقساط المكتسبة

البيان	سنة 2014	سنة 2015	المجموع	النسبة
تعويضات تحميلية	9448364	13421590	22869954	69,88%
الأقساط المكتسبة	16088415	16637458	32725873	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

ثالثًا: حساب النسب المجمعّة : معدل الخسارة الفني + معدل صافي التكلفة

معدل الخسارة الفني	معدل صافي التكلفة	حساب النسب المجمعّة
8,85%	69,88%	78,33%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

رابعًا: حساب ربحية الاكتتاب: والتي تحسب وفق القانون : $100\% - \text{النسب المجمعّة}$ ومنه :

$100\% - 78,33 = 21,67$ وبالتالي ربحية الاكتتاب التي تقدر $21,67 \leq 100\%$ مما يدل على عدم وجود خسائر اكتتاب لعمليات الشركة وهذا دليل على متانة المركز المالي لشركة التأمين الجزائرية و إعادة التأمين.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين.

ب- حساب معدل الاحتفاظ

معدل الاحتفاظ = صافي أقساط الشركة / إجمالي اكتتابات الشركة

جدول رقم 15: حساب معدل الاحتفاظ المتعلق بالوكالة

الوحدة: مليار دينار

البيان	2014	2015
صافي أقساط الوكالة	6395899	7631969
إجمالي اكتتابات الوكالة	16088415	16637456
معدل الاحتفاظ في إعادة التأمين	40%	46%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

عند قراءة السطر الأخير من الجدول نجد أن معدل الاحتفاظ في السنتين 2014-2015 يقدر ب 40% و 46% على التوالي وهو معدل أقل من 50% وبالتالي فالشركة هي عبارة عن مجرد وسيط بين المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين وهذا لتجنب أي تأثير سلبي على حجم أخطار محفظتها التأمينية بالإضافة إلى منحها قدر كافي من الاستقلالية لتحررها من قيود إعادة التأمين.

ت- حساب معدل النمو

معدل النمو = (صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام الحالي 2015 - صافي الاكتتاب المباشر للعام السابق 2014) / صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام السابق 2014

جدول رقم 16: حساب معدل النمو الشركة

الوحدة: مليار دينار

البيان	2014	2015	نسبة التغير 2015/2014
صافي أقساط المكتتبة	12143909	12543556	3,2%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

من الجدول نلاحظ أن نسبة النمو في الشركة هي نسبة ضئيلة حيث قدرت ب 2%، 3 في سنة 2015 والتي بلغت 12,543 مليار مقابل سنة 2014 التي قدرت أقساطه ب 12,143 مليار دينار.

ج- حجم الأخطار بالمحفظة التأمينية (معدل تعرض الاكتتاب):

يحسب معدل تعرض الاكتتاب أي حجم الأخطار بالمحفظة كآتي: معدل تعرض الاكتتاب = صافي الأقساط/الفائض (حقوق المساهمين المعدلة)

جدول رقم 17: يمثل حجم الأخطار بالمحفظة التأمينية

الفائض = الفرق في هامش الملاءة

الوحدة: مليار دينار

البيان	2014	2015
صافي القسط	6395899	7631969
الفائض	7230782	740431
معدل تعرض الاكتتاب	88,45%	10,30%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد تقرير النشاط التأمين السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

من الجدول نلاحظ أن معدل تعرض الاكتتاب خلال الفترة المدروسة في المدى المتوسط والذي يدل على أن قدرة الشركة على مواجهة تقلبات نتائج الأخطار الصافية المغطاة بمحفظتها التأمينية مقبولة في سنة 2015 حيث قدرت ب740431، حيث بلغت نسبة أخطار الاكتتاب لديها في السنة 2015 معدل 10.30% على الترتيب حيث نجد أن الشركة لا تعمل بكامل طاقتها الاكتتابية.

ح- معدل فائض النشاط التأميني (أرباح الاكتتاب و الاستثمار) : يحسب هذا المعدل كما يلي :معدل فائض النشاط التأميني = فائض النشاط التأميني /صافي أقساط المكتتبة.

جدول رقم 18: فائض النشاط التأميني لسنة 2014

الوحدة: مليار دينار

فائض النشاط التأميني	فائض الاكتتاب	فائض الاستثمار
12589426	7230782	5358644

ومنه معدل فائض النشاط :

جدول رقم 19: يمثل حساب معدل فائض النشاط التأميني

الوحدة : مليار دينار

البيان	سنة 2014
فائض النشاط التأميني	12589426
صافي أقساط المكتتبة	6395899
معدل فائض النشاط التأميني	196%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وتقرير النشاط التأمين السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

من الجدول تبين أن الشركة لديها مستوى كافي من الأرباح والذي يتراوح بنسبة 196% خلال سنة 2014 وهذا ما يدل على أن الشركة في أمان.

خ- نسبة المخصصات الفنية و الفائض إلى صافي الأقساط

والذي يحسب بالعلاقة التالية = (المخصصات الفنية + الفائض) / صافي الأقساط .

جدول رقم 20: يبين حساب نسبة المخصصات الفنية و الفائض إلى صافي الأقساط

الوحدة: مليار دينار

البيان	سنة 2014
المخصصات الفنية + الفائض	(12589426+17641095)
صافي الأقساط	30230521
نسبة المخصصات الفنية و الفائض إلى صافي الأقساط	472 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

من الجدول نلاحظ إمكانية الشركة من الوفاء بالتزاماتها حيث يقدر المعدل الخاص بها بنسبة % 472 والتي تعتبر نسبة عالية وهذا من خلال مبلغ المخصصات الفنية التي تعد خط الدفاع الأول لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزامها حيث قدرت ب 17,641 مليار بالإضافة إلى الفائض نشاط التأمين والذي قدر ب 30,284 مليار دينار.

الفرع الثاني : حساب معدل ربحية الاكتتاب التأميني لكل الوكالات شركة caar

معدل ربحية الاكتتاب التأميني = $100\% - \text{النسبة المجملة}$

أولاً: معدل صافي التكلفة = صافي مصروفات الاكتتاب / صافي الأقساط المكتتبة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 22 : حساب معدل ربحية الاكتتاب

الوحدة : مليار دينار

البيان	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	نسبة
مصروفات الاكتتاب	1598900	1600350	1697200	8,2%
صافي القسط	60395543,39	56363048,21	60594124,08	
معدل صافي التكلفة	% 0,026	%0.028	%0.028	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

ثانيا: معدل الخسارة الفني : تعويضات تحميلية/ الأقساط المكتسبة

الوحدة: مليار دينار

النسبة	المجموع	سنة 2016	سنة 2015	سنة 2014	البيان
31%	91216139,42	32.107.884,81	24.921.641,16	34.186.613,45	تعويضات تحميلية
	290202078.34	138117521.29	75571914.47	76512642.5	الأقساط المكتسبة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشاط التأمين السنوي لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين.

ثالثا: حساب النسب المجمعة : معدل الخسارة الفني + معدل صافي التكلفة

معدل الخسارة الفني	معدل صافي التكلفة	حساب النسب المجمعة
31%	8,2%	39 ,2%

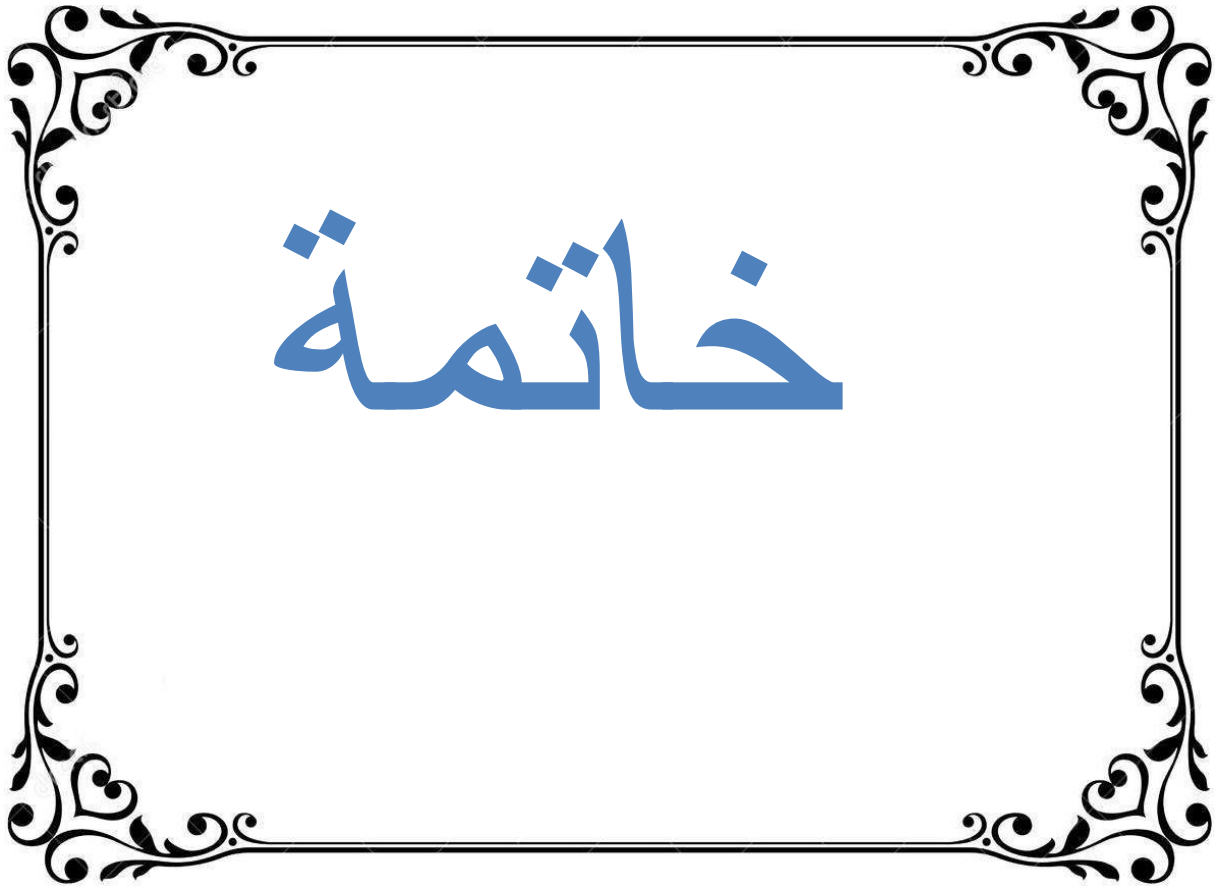
رابعاً: حساب ربحية الاكتتاب: والتي تحسب وفق القانون : $100\% -$ النسب المجمعة ومنه :

$100\% - 39,2\% = 60,2\%$ وبالتالي ربحية الاكتتاب التي تقدر $60,2\% \leq$ من 100% مما يدل على عدم وجود خسائر اكتتاب لعمليات الشركة وهذا دليل على متانة المركز المالي لشركة التأمين الجزائرية و إعادة التأمين.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ملخص ميزانية

الخلاصة:

- تم التعرض في هذا الفصل إلى دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين - CAAR - بهدف معرفة دور إدارة مخاطر في تعزيز الملاءة المالية للشركة وهذا من خلال التطرق إلى نظام الملاءة المالية للشركة عن طريق دراسة ميدانية لوكالة ام البواقي 514 حيث تم التوصل للنتائج التالية:
- الشركة تسعى في البحث المستمر عن كيفية تطوير رقم أعمالها من خلال خلق منتجات تتماشى مع متطلبات السوق حيث بلغ رقم أعمالها في سنة 2015 قيمة 16,637 مليار دينار
- أهمية الضمان بالنسبة للمؤسسة فهو يضمن لها النهوض من جديد ومواصلة نشاطها عن طريق استرجاع جزء من الهامش الإجمالي لرقم الأعمال .
- تتمتع الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين بملاءة مالية جيدة والتي تعني قدرة الشركة عن الوفاء بالتزاماتها حيث أن هامش الملاءة المالية في تزايد مستمر خلال طيلة الثلاث سنوات وهذا ما يعكس السعي المتواصل نحو تعزيز ملاءتها.
- كما أن الشركة تحترم نص المادة 3 بالنسبة لهامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية بالإضافة إلى الأقساط المكتتبة فنجد هامش الملاءة يفوقهما وهذا ما يجعلها قادرة على مواجهة أي خطر محتمل في الوفاء على التزاماتها اتجاههم .
- كما تمتلك الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين كفاءة كبيرة في توظيف مواردها المالية، إذ تقوم باستثمارها في الأوجه والأصناف المنصوص عليها في المادتين 10-11 من المرسوم 342/95 ونجد أن حجم التوظيفات في العموم بين الانخفاض والارتفاع، لكن بنسبة تغطية مقبولة للالتزامات التنظيمية، إذ بلغت في المتوسط نسبة 181 % ، أي تغطيتها بنسبة كلية وبتحقيق فائض، ما يفسر لنا الوضعية المالية الجيدة للشركة.
- فحين نجد أن نسبة تمثيل التزاماتها التنظيمية بالقيم المنقولة والأوراق المماثلة والتي بلغت في المتوسط نسبة 3,39 %
- استقرار عملية الاكتتاب في الشركة وبعدها عن أي مشاكل يجعلها قادرة على مواجهة التقلبات في نتائج الأخطار الصافية المغطاة بمحفظتها التأمينية.
- تتمتع الشركة بقدر مقبول من الاستقلالية المالية نتيجة لعدم تجاوز نسبة 50%.



خاتمة

تعتبر شركات التأمين مؤسسات خدمية ومؤسسات ذات وساطة مالية فهي تقوم بتغطية أخطار مجموعة من المؤمن لهم مقابل قسط يدفعونه إلى هذه الشركات، لذا يلزم على هذه الأخيرة أن تقوم باستثمار هذه الأقساط في أوجه استثمارية مضمونة من أجل مواجهة التزاماتها المستقبلية اتجاه حماة الوثائق، وتغطية نفقات مزاوله نشاطها وتحقيق ربح مناسب. وبالتالي فالشركة تقوم بدور مزدوج المتمثل في حماية الأفراد والمنشآت ضد مختلف الأخطار التي تهدد شخصهم أو ممتلكاتهم، ومن جهة فهي تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار من خلال الأموال المجمعة.

تمثل الملاءة المالية لشركات التأمين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق عند حلول آجال استحقاقها دون أن يؤدي ذلك إلى إفلاسها أو خروجها من السوق حيث تؤثر في الملاءة المالية مجموعة من العوامل السياسية، الاجتماعية، قانونية و اقتصادية وغيرها، فضلا عن العوامل المتمثلة في سياسات الاكتتاب والاستثمار لشركات التأمين، بالإضافة إلى قواعد رأسمال الكافي الذي يعبر عن مدى متانة وقوة الشركة وهامش الملاءة والمخصصات الفنية.

وعليه تتمثل المخاطر المالية لشركات التأمين في مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار، ولهذا أصبحت دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين من الأمور الواجبة والضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم وضمان نجاح هذه الشركات واستمرارية نشاطها .

وقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة النتائج التالية التي على أساسها يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات، وعرض أهم التوصيات وتقديم آفاق البحث فسنعرضها على النحو التالي:

1. تتمثل المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية في احتمال وجود عوامل قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها حيث ترتبط هذه العوامل بالمخاطر الأصلية للمحفظة والمتمثلة في الاكتتاب، الاستثمار، التسعير، وتسوية المطالبات و إعادة التأمين وهذه المخاطر قد تؤثر على المركز المالي لشركة التأمين مما يؤدي إلى إفلاس الشركة وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها وخروجها من السوق

ومنه يمكن القول المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين تشمل مخاطر الاكتتاب ويكون نتيجة لعدة عوامل ترتبط بكفاءة ومهارة موظفي الاكتتاب بالإضافة لهذه العوامل وجود متغيرات تؤثر في سياسة

الاكتتاب تتمثل في (معدل الاحتفاظ والحصة السوقية...) ولمواجهة هذه المخاطر تقوم إدارة مخاطر الاكتتاب بوضع سياسة مثلى للحد من هذه المخاطر بأقل تكاليف وتتمثل هذه السياسة في تجنب الخطر، التحكم في الخطر (من خلال سياسة الاكتتاب)، الاحتفاظ بالخطر، إعادة التأمين والتي تتمثل في نقل الخطر.

أما فيما يخص مخاطر الاستثمار التي تتعرض لها شركة التأمين و المتمثلة في انحراف العائد الفعلي عن العائد المتوقع للاستثمار تستعمل فيها عدة نماذج لقياسها مثل (التباين، الانحراف، معامل الاختلاف...) ولمجابهة خطر الاستثمار لابد على شركة التأمين مراعاة قواعد الاستثمار والالتزام بمبادئ الفنية والقانونية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

2. تعتمد شركات التأمين في الجزائر على معايير الملاءة المالية والمتمثلة في تكوين حد أدنى لرأس المال الاجتماعي وتمثيل الالتزامات التنظيمية (المخصصات التنظيمية والمخصصات التقنية) وتغطيتها بأصول محددة معادلة لها، بالإضافة لذلك فشركة التأمين ملزمة بتكوين هامش الملاءة الذي يعتبر أهم الضمانات للحكم على قدرة الملاءة المالية لشركات التأمين والذي يتم مقارنته على أساس المخصصات التقنية والأقساط الصافية.

أما فيما يخص هامش الملاءة المالية لشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين فقد توصلنا إلى النتيجة التالية:

- أن هامش الملاءة المالية في تزايد مستمر خلال طيلة الثلاث سنوات وهذا ما يعكس السعي المتواصل نحو تعزيز ملاءتها مما يزيد من ثقة العملاء في الشركة.
- كما أن الشركة تحترم التنظيم المعمول به بالنسبة لهامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية بالإضافة إلى الأقساط المكتتبة فنجد هامش الملاءة يفوقهما وهذا ما يجعلها قادرة على مواجهة أي خطر محتمل في الوفاء على التزاماتها اتجاههم وهذا ما يدل على صحة الفرضية الثانية.

3. تلتزم شركات التأمين الجزائرية بأساليب إدارة المخاطر الملاءة المالية بمستوى مقبول حيث نجد أن الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين تسعى على المحافظة على مركزها المالي وذلك بتطبيق إدارة مخاطر الاكتتاب المتمثلة في سياسة تجنب الخطر في حالة إذا كان الخطر أكبر من قيمة القسط

المتحصل عليه، بالإضافة إلى سياسة نقل الخطر وذلك بتقسيم جزء من خطر الاكتتاب مع شركات إعادة التأمين .

وكذلك بالنسبة لأساليب إدارة مخاطر الاستثمار حيث تخضع الشركة إلى قواعد الاستثمار والالتزام بالمبادئ الخاصة بالاستثمار من خلال الاعتماد على أهم مبدأ المتمثل في السيولة من خلال سعيها المتواصل في الحفاظ عليها من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئنها، بالإضافة إلى اعتماد الشركة على مبدأ التنوع في المحفظة الاستثمارية حيث تستثمر في سندات الحكومة، ودائع لدى الخزينة، أسهم المؤسسات الجزائرية للتأمين والمؤسسات المالية الأخرى، أسهم المؤسسات الأجنبية للتأمين أو إعادة التأمين وهذا حسب ما ينص عليها تنظيم المشرع مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ومن خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها نحاول طرح مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على نشر الوعي التأميني في المجتمع نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها نشاط التأمين.
- تخفيض الحد الأدنى لتغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة.
- ضرورة تخفيض من القيود التي تفرضها الدولة على شركات التأمين المتعلقة بالاستثمار.
- يجب إضافة رأسمال الاجتماعي أو الأموال اغبر محررة، بالإضافة للأرباح المحققة والعلاوات عند حساب هامش الملاءة.
- تطوير السياسات الاكتتابية لشركات التأمين بصفة مستمرة، لمعرفة مدى توافق متطلبات الجمهور مع وثائق التأمين، مع مراجعة خطط انتقاء الأخطار .
- تطوير السياسة الاستثمارية لشركات التأمين بتقدير المخاطر الاستثمارية على أسس موضوعية باستخدام الأساليب الكمية، مع ضرورة التنوع الاستثمار في مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر مسيطرة عليها.
- ضرورة استعمال أساليب إحصائية ورياضية متطورة في مجالات التنبؤ خاصة للتنبؤ بمخاطر الاكتتاب والاستثمار لقياس الملاءة المالية للوصول إلى نتائج أكثر دقة في الحكم على القدرة المالية لشركات التأمين.

آفاق الدراسة:

رغم اقتصار البحث على دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين إلا أن ذلك يفتح لنا المجال لمواصلة البحث في هذا الموضوع مستقبلا لاسيما في المواضيع التالية:

- السياسة الاستثمارية لشركات التأمين في ظل نظام الملاءة 2
- نموذج رقابي على التأمينات وفقا لأسس كمية ونوعية قصد تعزيز الملاءة المالية.
- دراسة تفصيلية لكيفية تقييم عناصر الأصول والخصوم لشركات التأمين على أساس القيمة السوقية.

في ختام بحثنا هذا نرجو أن نكون قد ألممنا بمختلف الجوانب الأساسية لموضوع دراستنا، وعسى هذا البحث أن يشدي نفعا وقد بلغ المنشود منه.



- 1- إبراهيم أبو النجا؛ الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد - الجزء الأول .
- 2- ابراهيم أبو النجا ، التأمين في القانون الجزائري ، الجزء 1 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 1992 .
- 3- عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل سيفو ، " إدارة الخطر و التأمين " ، دار اليازوردي للنشر والطباعة الأردن ، 2009،
- 4- عيد أحمد أبوبكر ، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار
- 5- الاستثمار)، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للطباعة والنشر 2011
- 6- هاني جزاع إرتيمه و سامر محمد عكور، " إدارة الخطر والتأمين، منظور إداري كمي وإسلامي"، دار الحامد، طبعة 6، عمان الأردن، 2010،
- 7- سليمان الجيوسي ومحمد الطائي، " تسويق الخدمات المالية "، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة مصر ، 2010 .
- 8- زيد منير عبوي ، إدارة التامين و المخاطر ، الأردن ، دار كنوز ، 2006.
- 9- أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1 ، 2007 ،
- 10- مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، " مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى. 2003
- 11- منير ابراهيم هندي ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2002.
- 12- ممدوح حمزة أحمد، تحليل وإدارة مخاطر عمليات التأمين ، القاهرة ، مصر ، سنة 2004 .
- 13- سامي ميفاتي، الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين وأثرها على تطوير أعمال تلك الشركات ، الاتحاد العام العربي للتأمين، الحسابات الفنية والمالية والاستثمار في شركات التأمين وإعادة التأمين، القاهرة، الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين، 1994.

المذكرات:

- 14- محي الدين شبيبة، ملاءة شركات التأمين في حالة تحقق كارثة طبيعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة لعربي بن مهدي، أم البواقي، 2013-2014
- 15- لفتاحة سعاد ، "إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام ملاءة 2 ، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ، سنة 2014 - 2015
- 16- معوش محمد الأمين ، "دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية "دراسة حالة شركة الجزائرية للتأميناتA2 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف ، سنة 2014
- 17- هبتون كريمة ، " دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين لأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة لشركات التامين الوطنية SAA ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تيزي وزو ، سنة 2014-2015 .
- 18- مريد محمد سالم محمود شراب ، دور التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين ، دراسة تطبيقية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتأمين ، فلسطين ، سنة 2013 .
- 19- محمد نادي عزت حسين، ترشيد سياسات إعادة التأمين الخارجي باستخدام الوسائل الكمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1994.

المجلات:

- 20- عادل منير عبد الحميد، الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسبوط، الكويت، يونيو، 1993
- 21- عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية،مجلة جامعة الملك فيصل، كلية العلوم الاقتصادية، السعودية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، آذار 2015.

- 22- سلامة عبد الله سلامة، أغراض ووظائف إعادة التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، السنة 4، العدد 6، ديسمبر 1984
- 23- محمد محمود يوسف، الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين، : الاتحاد الأردني لشركات التأمين، المجلد 11، السنة 3، العدد 4، عمان، 2008 .

الملتقيات

- 24- كمال رزيق : "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول " ، الملتقى الدولي السابع ، جامعة حسنية بن بوعلي ، الشلف ، يوم 03-04 ديسمبر 2012 .

25- الجرائد

- 26- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 08/03/1995 الأمر رقم 07/95 في 25/01/1995 المتعلق بالتأمينات ، ص 04

- 27- المواد 3-4 من المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، الذي يتعلق بهامش ملاءة شركات التأمين، والمعدل بالمرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 (الجريدة الرسمية رقم 18 الصادرة في 28 مارس 2013).

- 28- المادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات القانونية لشركات التأمين أو إعادة التأمين. (الجريدة الرسمية)

- 29- المادة 11 من المرسوم 95/342 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995 المتعلق بهامش الملاءة لشركات التأمين أو إعادة التأمين. (الجريدة الرسمية)

- Bourghoud Bilal, La Réassurance Technique Et Marches, Colloque international sur : Les sociétés d'Assurances Takaful et les sociétés d'assurances Traditionnelles Entre la Théorie et l'Expérience Pratique, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion Université Ferhat Abbas _Sétif_ , 25-26 Avril 2011
- François Couilbault, Constant Eliashberg, Les Grands Principes de L'assurance, L'Argus de l'assurance Editions,France ;paris ; 2009



ملحق رقم 1

Police - Incendie - Explosions et R. A
N° : 514 - 120000750
Conditions Particulières

Police

Unité	500 CONSTANTINE		
Agence	514 CAAR OUM EL BOUAGHI		
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000	OUM EL BOUAGHI
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax	(032) 56 00 31
Produit	1211 Incendie - Explosions et R. A		
Date d'effet	01/01/2017	Date d'échéance	31/12/2017 Contrat Ferme
Observation			

Souscripteur

Raison sociale	Etablissement XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX		
Adresse	ROUTE DE KHENECHELA	4200	AIN BEIDA
Activité	Santé	Profession :	Sans Précision
Observation			

Bien/Risque

1	XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX		
Adresse	AIN BEIDA		
Ville	: 4200 AIN BEIDA		

Caractéristiques

Type de la Construction (Murs)	Plus de 95% de matériaux durs
Type de la Couverture	Plus de 90% de matériaux durs
Qualité juridique de l'assurance	Propriétaire
Situation du Risques	Grandes Villes dotées de moyens de secours
Taux Incendie	0,100 Pour mille
Taux (Contenu)	0,100
Risque protégé ?	Oui
Valeur immobilier	410.740.000,00 DA
Valeur agencement et mobilier	30.000.000,00 DA
Valeur des Appareils Electriques ou Accessoires	50.000.000,00 DA
Taux (Dommages Electriques)	0,250
Valeur marchandises	60.000.000,00 DA
Valeur équipement	172.000.000,00 DA
Valeur du matériel roulant	10.000.000,00 DA

Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)	Capital	Taux	Prime
Incendie Batiments	410.740.000,00	0,1000/1000	41.074,00
Agencement mobiliers et matériels	30.000.000,00	0,1000/1000	3.000,00
Equipement	172.000.000,00	0,1000/1000	17.200,00
Marchandises a tous etats	60.000.000,00	0,1000/1000	6.000,00
Matériels roulants	10.000.000,00	0,1000/1000	1.000,00
Toutes Explosions (gratuit)			0,00
Recours des Voisins & des Tiers (gratuit)			0,00

الصفحة رقم 2

Police - Degats des Eaux (Marchandises)
N° : 514 - 150005413
Conditions Particulères

Police

Unité 500 CONSTANTINE
Agence 514 CAAR OUM EL BOUAGHI
Adresse Route Nationale 10 BP 344 4000 OUM EL BOUAGHI
Téléphone (032) 56 00 31 Fax (032) 56 00 31
Produit 1511 Degats des Eaux (Marchandises)
Date d'effet 01/01/2016 Date d'échéance 31/12/2016 Contrat Ferme
Observation

Souscripteur

Raison sociale :
Adresse Cité, EL AMEL 4200 AIN BEIDA
Activité Education Nationale, Universit Profession : Educateur
Observation

Objet

1
Adresse : Cité, EL AMEL
Ville : 4200 AIN BEIDA

Caractéristiques

Valeur des Existences 500.000,00 DA
Qualité Propriétaire occupant ou principal locataire occupant
Pourcentage minimum de la valeur totale des existences 1/5
Gardiennage ? Non

Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)	Capital	Taux	Prime
Dommages aux biens	100.000,00		7.600,00

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
7.600,00	500,00	1.377,00	0,00	80,00	9.557,00

Fait à OUM EL BOUAGHI,
le 24/04/2017 à 15:21

Le Souscripteur

Pour la CAAR

المستقر رقم 3

Police - Bris de Glaces
N° : 514
Conditions Particulières

Police

Unité	500 CONSTANTINE		
Agence	514 CAAR OUM EL BOUAGHI		
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000	OUM EL BOUAGHI
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax	(032) 56 00 31
Produit	1521 Bris de Glaces		
Date d'effet	01/01/2015	Date d'échéance	31/12/2015 Contrat Ferme
Observation			

Souscripteur

Raison sociale :			
Adresse	OUM EL BOUAGHI	4000	OUM EL BOUAGHI
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Précision
Observation			

Objet

Adresse : OUM EL BOUAGHI
 Ville : 4000 OUM EL BOUAGHI

Caractéristiques

Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)	Capital	Taux	Prime
BDG Verres Graves Bombes Decores (Tarif 1)	3.000.000,00	0,3000 %	9.000,00
Enseignes lumineuses	3.000.000,00	0,3000 %	9.000,00

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
18.000,00	500,00	3.145,00	0,00	40,00	21.685,00

Fait à OUM EL BOUAGHI,
 le 24/04/2017 à: 15:14

Le Souscripteur

Pour la CAAR

المستحق رقم 4

Police - Engins de Chantier
N° : 514
Conditions Particulières

Police

Unité	500 CONSTANTINE		
Agence			
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000	OUM EL BOUAGHI
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax	(032) 56 00 31
Produit	1542 Engins de Chantier		
Date d'effet	01/01/2015	Date d'échéance	31/12/2015 Contrat Ferme
Observation			

Souscripteur

Raison sociale :			
Adresse	OUM EL BOUAGHI	4000	OUM EL BOUAGHI
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Précision
Observation			

Engin

1	CAAT EUROPA
Adresse	: OUM EL BOUAGHI
Ville	: 4000 OUM EL BOUAGHI

Caractéristiques

1- ENGIN DE TERRASSEMENT	Trax, Chargeuses, Bulldozers, Camions de chantier
Valeurs Engins Déclarées	5.300.000,00 DA
Multiple de la Franchise	01
Calcul subrogation ?	Non

Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)	Capital	Taux	Prime
Tous Risques Engins Chantier	5.300.000,00	3,8000/1000	20.140,00

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
20.140,00	500,00	3.508,80	0,00	40,00	24.188,80

Fait à OUM EL BOUAGHI,
le 24/04/2017 à 15:16

Le Souscripteur

Pour la CAAR

الملاحق رقم 5

Police - Bris de machine

N° : 514 - 1000045025

Conditions Particulières

Police					
Unité	500 CONSTANTINE				
Agence					
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000	OUM EL BOUAGHI		
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax	(032) 56 00 31		
Produit	1541 Bris de machine				
Date d'effet	01/01/2015	Date d'échéance	31/12/2015 Contrat Ferme		
Observation					
Souscripteur					
Raison sociale					
Adresse	OUM EL BOUAGHI	4000	OUM EL BOUAGHI		
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Precision		
Observation					
Machine					
1	BRIS DE MACHINE				
Adresse	: OUM EL BOUAGHI				
Ville	: 4000 OUM EL BOUAGHI				
Caractéristiques					
Taux de Base	2,0000000000000000				
Somme Assurée	150.000.000,00 DA				
Franchise (%)	10,00				
Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)					
Capital	Taux	Prime			
Bris de machines	150.000.000,00	2,0000/1000	300.000,00		
Décompte de prime					
Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
300.000,00	500,00	51.085,00	0,00	40,00	351.625,00
Fait à OUM EL BOUAGHI, le 24/04/2017 à 15:15					
Le Souscripteur			Pour la CAAR		

الملحق رقم 6

Police - Vol de Marchandises et Vol en Coffre
N° : 514
Conditions Particulières

Police					
Unité	500 CONSTANTINE				
Agence					
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000	OUM EL BOUAGHI		
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax	(032) 56 00 31		
Produit	1531 Vol de Marchandises et Vol en Coffre				
Date d'effet	01/01/2015	Date d'échéance	31/12/2015 Contrat Ferme		
Observation					
Souscripteur					
Raison sociale					
Adresse	OUM EL BOUAGHI	4000	OUM EL BOUAGHI		
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Précision		
Observation					
Objet					
1					
Adresse	: OUM EL BOUAGHI				
Ville	: 4000 OUM EL BOUAGHI				
Caractéristiques					
Valeur marchandises	10.000.000,00 DA				
Pourcentage d'assurance	100 %				
Valeur en coffres-forts	1.000.000,00 DA				
Valeur agencement et mobilier	50.000.000,00 DA				
Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)					
Capital	Taux	Prime			
Vol de marchandises	10.000.000,00	2,0000/1000	20.000,00		
Vol en Coffre-fort	1.000.000,00	2,0000/1000	2.000,00		
Agencement mobiliers et matériels	50.000.000,00	1,8000/1000	90.000,00		
deterirations immobilières (gratuit)	500.000,00		0,00		
Décompte de prime					
Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
112.000,00	500,00	19.125,00	0,00	40,00	131.665,00
Fait à OUM EL BOUAGHI, le 24/04/2017 à: 15:14					
Le Souscripteur			Pour la CAAR		

الملحق رقم 7

Police - Vol sur la Personne
N° : 514 - 1532
Conditions Particulières

Police

Unité 500 CONSTANTINE
Agence 514 CAAR OUM EL BOUAGHI
Adresse Route Nationale 10 BP 344 4000 OUM EL BOUAGHI
Téléphone (032) 56 00 31 Fax (032) 56 00 31
Produit 1532 Vol sur la Personne
Date d'effet 01/01/2015 Date d'échéance 31/12/2015 Contrat Ferme
Observation

Souscripteur

Raison sociale :
Adresse OUM EL BOUAGHI 4000 OUM EL BOUAGHI
Activité Sans precision Profession : Sans Precision
Observation

Objet

1 WILAYA DE OUM EL BOUAGHI
Adresse : OUM EL BOUAGHI
Ville : 4000 OUM EL BOUAGHI

Caractéristiques

Valeur de fond 1.000.000,00 DA
Frequence du transport Journallement

Garanties (seuls sont garantis, les risques ci-après)	Capital	Taux	Prime
Vol (Objets de valeurs, Espèces monnayées)	1.000.000,00	5,0000/1000	5.000,00

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
5.000,00	500,00	935,00	0,00	40,00	6.475,00

Fait à OUM EL BOUAGHI,
le 24/04/2017 à: 15:15

Le Souscripteur

Pour la CAAR

الملحق رقم 08

Police - Assu.Contre.effets Catastrophes Nat.(Commerciale)

N°: ~~514-2015-000000000~~

Conditions Particulières

Police			
Unité	500 CONSTANTINE		
Agence	514 CAAR OUM EL BOUAGHI		
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000	OUM EL BOUAGHI
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax	(032) 56 00 31
Produit	84312 Assu.Contre.effets Catastrophes Nat.(Commerciale)		
Date d'effet	01/01/2015	Date d'échéance	31/12/2015 Contrat Ferme
Observation			
Souscripteur			
Raison sociale :			
Adresse	OUM EL BOUAGHI	4000	OUM EL BOUAGHI
Activité	Sans précision		Profession : Sans Precision
Observation			
Risque			
1			
Adresse	: OUM EL BOUAGHI		
Ville	: 4000 OUM EL BOUAGHI		
Caractéristiques			
Valeur Totale Assurée	1.721.694.000,00		
Valeur du contenant	1.236.594.000,00 DA		
Type de Construction	Autre		
Valeur du contenu	485.100.000,00 DA		
Valeur des équipements et matériels	459.500.000,00 DA		
Conformité aux règles parasismiques	Construction non conforme ou non vérifiées		
Valeur de la marchandise	25.600.000,00 DA		
Construction	Non exposée ou faible. aux Risques: Mvt.de Terrain, inondation		
Tempete	Risque faible et/ou la construction n'est pas vulnérable		
Commune	OUM EL BOUAGHI – OUM EL BOUAGHI (Zone = 1, Code géoç		
Zone	1		
La propriété est-elle attestée par un acte notarié ou acte administratif (Etat, Wilaya, Commune)?	Oui		
Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)			
	Capital	Taux	Prime
Effets Des Catastrophes Naturelles	1.721.694.000,00	0,1000/1000	172.169,40
% Franchise / Sinistre	10,00		
Limite de garantie	860.847.000,00		

Police - Assu.Contre.effets Catastrophes Nat.(Commerciale)

N° : 514 - [REDACTED]

Conditions Particulières

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
172.169,40	500,00	0,00	0,00	120,00	172.789,40

Fait à OUM EL BOUAGHI,
le 24/04/2017 à: 15:16

Le Souscripteur

Pour la CAAR

المستحق رقم 9

POLICE RC & Dommages - Flottes
N° : 514
Conditions Particulières

Police

Unité	500 CONSTANTINE	
Agence	514 CAAR OUM EL BOUAGHI	
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000 OUM EL BOUAGHI
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax (032) 56 00 31
Produit	1122 RC & Dommages - Flottes	
Date d'effet	01/01/2015 à 00:00	Date d'échéance 31/12/2015 Contrat Ferme Annuelle (Automobile)

Souscripteur

Raison sociale	4	
Adresse	OUM.EL BOUAGHI	4000 OUM EL BOUAGHI
Activité	Sans precision	Profession Sans Precision

Vehicules

Police flotte, liste des véhicules en annexe.

Garanties	Prime
Responsabilité Civile	134.444,35
Defense & Recours	7.900,00
Defense & Recours (gratuit)	0,00
Dommages avec/sans collisions (3%)	891.255,00
Dommages Collision - E	26.528,99
Vol & Incendie (0.8 %)	237.668,00
Vol & Incendie	81.100,00
Bris de glaces	18.750,00
Bris de glaces (gratuit)	0,00
Personnes Transportées	7.251,00

Décompte de prime

Prime Nette	Acc.	T.V.A	FGA	TD	Timbre Gradué	Prime Totale
1.404.897,34	6.700,00	239.971,60	4.234,36	40,00	0,00	1.655.843,30

Fait à OUM EL BOUAGHI,
le 24/04/2017 à: 15:04

Le Souscripteur

Pour la CAAR

DETAIL FLOTTE AUTOMOBILE

Date Edition : 24/04/2017
Page : 1 / 3

00514 CAAR OUM EL BOUAGHI

Produit : 01122

No Police : 514 /

Assuré

ic imm	Marque	Pt	Poids	Puis	Valeur à Neuf	Valeur Véhic	RC	DABC	D.C	B.G	V.I.V	D.R	P.T	ATS	ASSISTANCE
16 103.04	PEUGEOT 406	5	07		800.000	800.000	1.958,90		979,45	750,00	4.000,00	300,00	100,00		0,00
20 106.04	NISSAN	5	07		900.000	900.000	1.958,90	13.500,00			3.600,00		100,00		0,00
504.00.16	PEUGEOT 406	5	08		800.000	800.000	1.958,90		979,45	750,00	4.000,00	300,00	100,00		0,00
82.00.16	PEUGEOT 406	5	09		800.000	800.000	1.958,90		979,45	750,00	4.000,00	300,00	100,00		0,00
1.198.04	PEUGEOT 406	5	07		900.000	900.000	1.958,90		979,45	750,00	2.500,00	300,00	100,00		0,00
1.198.04	PEUGEOT 406	5	07		500.000	500.000	1.958,90		979,45	750,00	2.500,00	300,00	100,00		0,00
9.102.16	PEUGEOT 406	5	07		600.000	600.000	1.958,90		979,45	750,00	5.200,00	300,00	100,00		0,00
16.198.16	PEUGEOT 406	5	07		500.000	500.000	1.958,90		979,45	750,00	2.500,00	300,00	100,00		0,00
72.102.04	DAEWOO	5	05		350.000	350.000	1.734,10		867,05	750,00	1.700,00	300,00	100,00		0,00
39.104.04	RENAULT	5	07		800.000	800.000	1.958,90		979,45	750,00	4.000,00	300,00	100,00		0,00
41.104.04	RENAULT	5	07		800.000	800.000	1.958,90		979,45	750,00	4.000,00	300,00	100,00		0,00
348.00.16	RENAULT	5	07		1.400.000	1.400.000	1.958,90	21.000,00			5.600,00		100,00		0,00
347.00.16	RENAULT	5	07		1.400.000	1.400.000	1.958,90	21.000,00			5.600,00		100,00		0,00
1.198.04	RENAULT	5	07		550.000	550.000	1.958,90		979,45	750,00	2.750,00	300,00	100,00		0,00
2.198.04	RENAULT	5	06		550.000	550.000	1.958,90		979,45	750,00	2.750,00	300,00	100,00		0,00
40.104.04	RENAULT	5	07		620.000	620.000	1.958,90		979,45	750,00	3.100,00	300,00	100,00		0,00
1.100.04	RENAULT	5	08		500.000	500.000	1.958,90		979,45	750,00	2.500,00	300,00	100,00		0,00
1.197.04	HONDA	5	05		900.000	900.000	1.734,10		867,05	750,00	2.500,00	300,00	100,00		0,00
38.00.16	VOLKSWAGEN	5	07		2.100.000	2.100.000	1.958,90	31.900,00			8.400,00		100,00		0,00
63.108.04	VOLKSWAGEN	5	08		1.900.000	1.900.000	1.958,90	28.900,00			7.600,00		100,00		0,00
40.106.04	VOLKSWAGEN	5	08		1.700.000	1.700.000	1.958,90	25.500,00			6.800,00		100,00		0,00
753.00.16	VOLKSWAGEN	5	08		2.100.000	2.100.000	1.958,90	31.900,00			8.400,00		100,00		0,00
78.106.04	DACIA	5	06		600.000	600.000	1.734,10	9.000,00			2.400,00		100,00		0,00
822.00.16	KIA	5	08		1.950.000	1.950.000	1.958,90	29.250,00			7.800,00		100,00		0,00
78.106.04	DACIA	5	06		600.000	600.000	1.734,10	9.000,00			2.400,00		100,00		0,00
78.106.04	DACIA	5	06		600.000	600.000	1.734,10	9.000,00			2.400,00		100,00		0,00
77.106.04	DACIA	5	06		600.000	600.000	1.734,10	9.000,00			2.400,00		100,00		0,00
73.106.04	DACIA	5	06		600.000	600.000	1.734,10	9.000,00			2.400,00		100,00		0,00
74.106.04	DACIA	5	06		600.000	600.000	1.734,10	9.000,00			2.400,00		100,00		0,00
94.107.04	RENAULT	5	05		670.000	670.000	1.734,10	10.250,00			2.880,00		100,00		0,00

Agence : 00514 CAAR OUM EL BOUAGHI

Produit : 01122

No Police : 514

Assuré : ~~XXXXXXXXXX~~

n°	No Im	Marque	Pl	Poids	Puissance	Valeur à Neuf	Valeur Vieillesse	RC	DASC	D.C	S.G.	V.V.	D.R	P.T	ATB	ASSISTANCE
1	242 102 04	HYUNDAI	5	07	600 000	600 000	1 558,90			679,45	750,00	3 000,00	300,00	100,00		0,00
2	00602 108 04	NISSAN	5	07	800 000	800 000	1 558,90	13 500,00				3 000,00		100,00		0,00
3	00577 108 04	NISSAN	5	07	800 000	800 000	1 558,90	13 500,00				3 000,00		100,00		0,00
4	00021 108 04	NISSAN	5	07	900 000	900 000	1 558,90	13 500,00				3 000,00		100,00		0,00
5	00607 108 04	NISSAN	5	07	800 000	800 000	1 558,90	13 500,00				3 000,00		100,00		0,00
6	11016 108 04	NISSAN	5	05	800 000	800 000	1 734,10	14 250,00				3 000,00		100,00		0,00
7	00048 00 16	NISSAN	5	05	850 000	850 000	1 734,10	14 250,00				3 000,00		100,00		0,00
8	00643 00 16	NISSAN	5	05	850 000	850 000	1 734,10	14 250,00				3 000,00		100,00		0,00
9	00644 00 16	NISSAN	5	05	850 000	850 000	1 734,10	14 250,00				3 000,00		100,00		0,00
0	00608 00 16	NISSAN	5	05	850 000	850 000	1 734,10	14 250,00				3 000,00		100,00		0,00
1	00606 00 16	NISSAN	5	05	850 000	850 000	1 734,10	14 250,00				3 000,00		100,00		0,00
2	02818 111 04	NISSAN	5	05	1 150 000	1 150 000	1 734,10	17 250,00				4 000,00		100,00		0,00
3	02816 111 04	NISSAN	5	05	1 150 000	1 150 000	1 734,10	17 250,00				4 000,00		100,00		0,00
4	03374 111 04	NISSAN	5	05	1 150 000	1 150 000	1 734,10	17 250,00				4 000,00		100,00		0,00
5	017215 00 16	NISSAN	5	05	1 150 000	1 150 000	1 734,10	17 250,00				4 000,00		100,00		0,00
6	017220 00 16	NISSAN	5	05	1 150 000	1 150 000	1 734,10	17 250,00				4 000,00		100,00		0,00
7	02814 111 04	NISSAN	5	05	1 150 000	1 150 000	1 734,10	17 250,00				4 000,00		100,00		0,00
8	1850 109 04	RENAULT	5	04	1 200 000	1 200 000	1 514,51	18 000,00				4 800,00		100,00		0,00
9	01552 109 04	RENAULT	5	04	1 200 000	1 200 000	1 514,51	18 000,00				4 800,00		100,00		0,00
0	34681 00 16	PEUGEOT 508	5	05	2 200 000	2 200 000	1 734,10	33 000,00				8 800,00		100,00		0,00
11	34685 00 16	PEUGEOT 508	5	05	2 200 000	2 200 000	1 734,10	33 000,00				8 800,00		100,00		0,00
12	213678 00 16	PEUGEOT 508	5	05	2 200 000	2 200 000	1 734,10	33 000,00				8 800,00		100,00		0,00
13	00596 105 04	PEUGEOT 407	5	04	1 300 000	1 300 000	1 514,51	18 800,00				5 280,00		100,00		0,00
14	00594 105 04	PEUGEOT 407	5	04	1 300 000	1 300 000	1 514,51	18 800,00				5 280,00		100,00		0,00
15	110 468 04	HYUNDAI	15	10	800 000	800 000	5 348,92		2 474,96	3 000,00	4 000,00	750,00	250,00		0,00	
16	01394 408 04	HYUNDAI	30	13	2 150 000	2 150 000	10 314,41		5 157,21	2 000,00	10 750,00	700,00	575,00		0,00	
17	54 301 04	TOYOTA	3	08	400 000	400 000	1 988,08		883,05	750,00	2 250,00	300,00	82,00		0,00	
18	088218 00 16	RENAULT	3	05	1 800 000	1 800 000	1 988,08	28 350,00				7 500,00		62,00		0,00
19	180857 00 16	HYUNDAI	7	08	1 820 000	1 820 000	1 324,00	24 300,00				6 480,00		138,00		0,00
20	81503 00 25	SONACOME	3	E 13	2 400 000	2 400 000	2 780,64		1 390,32	1 250,00	12 000,00	100,00	82,00		0,00	

المدى رقم 20

Police - RC Chef d'Entreprise
N° : 514 - ~~XXXXXXXXXX~~
Conditions Particulières

Police			
Unité	500 CONSTANTINE		
Agence	514 CAAR OUM EL BOUAGHI		
Adresse	Route Nationale 10 BP 344	4000	OUM EL BOUAGHI
Téléphone	(032) 56 00 31	Fax	(032) 56 00 31
Produit	1411 RC Chef d'Entreprise		
Date d'effet	01/01/2015	Date d'échéance	31/12/2015 Contrat Ferme
Observation			

Souscripteur			
Raison sociale			
Adresse	OUM EL BOUAGHI	4000	OUM EL BOUAGHI
Activité	Sans précision	Profession :	Sans Précision
Observation			

Entreprise			
1			
Adresse	: OUM EL BOUAGHI		
Ville	: 4000 OUM EL BOUAGHI		
Observation	: Il est accordé autitre de la présente Police les Garanties citées ci-après:		
	- Responsabilité Civile Hôtelier. Limite de Garantie DA 1 000 000.		
	- Intoxication Alimentaire. Limite de Garantie DA 1 000 000.		
	- R C Gardiennage avec Arme à Feu. Limite de Garantie DA 10 000 000.		
	- R C des Missionnaires. Limite de Garantie DA 1 000 000.		

Caractéristiques

Region	Zone Urbaine
Limite de garantie tous dommages confondus	30.000.000,00
Masse salariale	961.807.320,00 DA

Garanties (Seuls sont garantis, les risques ci-après)	Capital	Taux	Prime
Responsabilité Civile	961.807.320,00	0,0800 %	769.445,86
Tous Dommages Confondus	30.000.000,00		
Intoxication Alimentaire(gratuit)	1.000.000,00		0,00

ملحق رقم 18

Police - RC Chef d'Entreprise
N° : 514 - [REDACTED]
Conditions Particulières

Décompte de prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
769.445,86	500,00	130.890,80	0,00	80,00	900.916,66

Fait à OUM EL BOUAGHI,
le 24/04/2017 à: 15:11

Le Souscripteur

Pour la CAAR

11-11

ASSURE EPH HAMOUDA AMOR
AIN FAKROUN

GARANTIES	CAPITAUX ASSURES	TAUX DE PRIME	FRANCHISE	PRIMES
LOT N° 01				
Incendie bâtiment	505 500 000,00	0,10 ‰		40.550,00
Incendie mobiliers et agencement	40 000 000,00	0,10 ‰		3.000,00
Incendies matériel et équipements y compris le parc roulant pour une valeur de 5 000 000,00	137 000 000,00	0,10 ‰		14.700,00
Incendie marchandise	40 000 000,00	0,10 ‰		5.000,00
Valeur totale garantie	722 500 000,00			63.250,00
Garanties annexes				
Toutes explosions	722 500 000,00	Gratuite		00,00
Chute de foudre	722 500 000,00	Gratuite		00,00
Chute d'appareils de navigation aérienne	722 500 000,00	Gratuite		00,00
Dommages aux appareils électriques	50 000 000,00	0,25 ‰	2 000,00	12.500,00
Choc Véhicules terrestres	Valeur Dommages	Gratuite		00,00
Risques spéciaux				
Acte d sabotage et de terrorisme	722 500 000,00	0,08 ‰	1 000 000,00	50.600,00
Emeutes et mouvement populaires	722 500 000,00	0,08 ‰	1 000 000,00	50.600,00
Risques naturels				
Dégâts des eaux	50 000 000,00	Gratuite		00,00
Inondation	722 500 000,00	0,05 ‰	40 000,00	31.625,00
Tempête, grêle, neige sur la toiture	722 500 000,00	0,05 ‰	20 000,00	31.625,00
Tremblement de terre secousses et glissement de terrains	722 500 000,00	0,10 ‰	158.125.000,00	63.250,00
Pertes et frais garanties				
Honoraires experts	2 000 000,00	Gratuite		00,00
Frais de démolition et de déblai	05% de l'indemnité	Gratuite		00,00
Frais de reconstitution d'archives	5 000 000,00	Gratuite		00,00
Frais de sauvetage	10% du Sinistre	Gratuite		00,00
Pertes indirectes	10% du montant de l'indemnité	Gratuite		00,00
Responsabilités encourues				
Récours des voisins et des tiers	5 000 000,00	Gratuite		00,00
TOTAL Incendie et Risques annexes	722 500 000,00			303.450,00
GARANTIE VOL				
Vol matériels et équipements	30 000 000,00	1,20 ‰		24.000,00
Vol marchandise	20 000 000,00	1,20 ‰		12.000,00
Vol en coffre	500 000,00	1,20 ‰		600,00
Vol sur la personne	500 000,00	5,00 ‰		2.500,00
Vol en meuble et tiroir	500 000,00	1,20 ‰		600,00
Détérioration immobilière	200 000,00	Gratuite		00,00
TOTAL VOL	51 700 000,00			39.700,00
Garantie Bris De Glaces				
Bris de glaces	2 500 000,00	Gratuite		00,00
Enseignes lumineuses	500 000,00	Gratuite		00,00
				00,00

الملاحق رقم 12

شركة (شباب) (الجمهورية)
- ZTP -

AGENCE 514 OEB

Rapport Sinistres à Prime, Relatif au polices d'assurance

(CAT. N°17) ENOF (ex ALGRAN)

Exercice 2013, 2014 2015, 2016.

Année	Production		Sinistres		Taux (Sinistre/Primes)
	Branches	Montants Primes	Nombre	Montant / Réserve	
2013	1122 /1121	140 124,59	0	0,00	72,75%
	1211	241 731,24	4	474 374,08	
	1411	46 000,00	0	0,00	
	1531	62 107,73	0	0,00	
	1541	40 832,71	0	0,00	
	1542	282 688,31	1	125 772,62	
	84312	11 434,50	0	0,00	
TOTAL		824 919,08	5	600 146,70	
2014	1122 /1121	139 055,00	0	0,00	50,37%
	1211	332 441,41	3	156 546,88	
	1411	46 000,00	0	0,00	
	1531	62 254,39	0	0,00	
	1541	43 516,21	0	0,00	
	1542	332 533,31	2	333 563,76	
	84312	10 175,65	0	0,00	
TOTAL		973 070,22	5	490 110,64	
2015	1122 /1121	142 355,66	1	32 482,00	10,82%
	1211	209 035,84	0	0,00	
	1411	29 963,15	0	0,00	
	1531	34 008,37	0	0,00	
	1532	5 239,00	0	0,00	
	1541	25 356,57	0	0,00	
	1542	267 284,00	1	78 394,47	
84312	9 541,69	0	0,00		
TOTAL		724 607,73	1	78 394,47	
2016	1122 /1121	160 794,30	2	358 633,08	79,44%
	1211	311 175,85	0		
	1411	41 792,99	0		
	1531	50 420,62	0		
	1532	4 250,00	0		
	1541	43 516,21	1	456 738,85	
	1542	397 953,70	0		
84312	13 970,27	0			
TOTAL		1 026 345,69	3	815 371,93	
TOTAL				71,13%	

Du 01/01/2014 Au 31/12/2014

13 الملتحق

Agence : Toutes les agences
Branches : Du D A 99
Type : C Coquant

Catégorie	Produit	Quantité	Prix Unité	Montants	Prix Total	Crédits	Pense, Bore, Donn.
0101	SC à dosage - Fertilisants	7098	48.309,209,07	1.248.200,00	34.220.209,78	0,00	34.220.209,78
0102	SC à dosage - Plantes	41	22.345.966,01	92.850,00	22.414.450,03	0,00	22.414.450,03
0103	Incendie - Explosions et E. A	22	4.203.253,01	9.650,00	4.931.430,77	0,00	4.931.430,77
0104	Multicatégories Industrielles	1	1.878.284,84	500,00	1.847.250,25	0,00	1.847.250,25
0105	Secours - Risques Simples	14	442.373,84	6.550,00	302.927,89	0,00	302.927,89
0106	Multicatégories - Habitations	7	40.071,60	1.500,00	49.954,28	0,00	49.954,28
0107	Multicatégories - Comm. - Antenne	02	840.150,00	10.200,00	1.054.812,17	0,00	1.054.812,17
0108	SC Professionnelle (R.C.P.C.M)	4	82.122,33	2.000,00	75.343,13	0,00	75.343,13
0109	Tous Risques Montage	1	370.978,03	200,00	434.710,23	0,00	434.710,23
0110	SC Chef d'Entreprise	13	1.500.180,43	2.200,00	1.504.850,47	0,00	1.504.850,47
0111	SC des Bénévoles	1	333.454,07	1.000,00	330.131,50	0,00	330.131,50
0112	SC des Bénévoles Spéciaux	18	59.434,04	9.000,00	114.780,64	0,00	114.780,64
0113	N.C. Obligations de Mandats	1	34.289,10	500,00	34.803,93	0,00	34.803,93
0114	N.C. Sécurité de l'Immobilier	7	161.282,15	2.500,00	172.043,62	0,00	172.043,62
0115	Autres SC diverses	20	1.139.109,20	10.000,00	1.346.056,60	0,00	1.346.056,60
0116	R.C. Produits Livrés	2	162.710,47	1.000,00	180.003,20	0,00	180.003,20
0117	R.C. Professionnelle	3	29.111,46	1.000,00	23.868,91	0,00	23.868,91
0118	Régies des Eaux (Marchandises)	1	9.600,00	600,00	9.567,00	0,00	9.567,00
0119	Bois de Glaces	7	73.542,46	3.900,00	30.459,68	0,00	30.459,68
0120	Vol de Marchandises et Vol en Cible	24	5.034.001,89	11.100,00	3.564.449,21	0,00	3.564.449,21
0121	Vol sur la Pécunie	12	48.349,73	6.000,00	64.229,18	0,00	64.229,18
0122	Global Banque	1	77.800,00	500,00	81.340,00	0,00	81.340,00
0123	Bois de machine	12	1.255.185,56	5.100,00	1.629.134,09	0,00	1.629.134,09
0124	Engins de chantier	27	2.144.023,27	9.000,00	2.514.901,50	0,00	2.514.901,50
0125	Matériaux Electroniques	20	248.008,38	6.200,00	301.483,75	0,00	301.483,75
0126	Petits Systèmes Informatiques	1	778,62	500,00	1.577,16	0,00	1.577,16
0127	SC Transporteurs Terrestres	12	38.400,00	6.000,00	52.908,00	0,00	52.908,00
0128	Transport Public de Marchandises	1	72.900,27	500,00	85.958,32	0,00	85.958,32
0129	Transport Privé de Marchandises	2	28.300,00	750,00	69.248,50	0,00	69.248,50
0130	Familias Maritimes	2	479.367,11	1.000,00	542.212,92	0,00	542.212,92
0131	Assu. Contre les effets Catastrophes	450	336.197,19	84.200,00	471.337,19	0,00	471.337,19

Y 0001 1032-311-1# CR Tano 79 750855,64

ETAT RECAPITULATIF DE LA PRODUCTION / CATEGORIE [Emissions]
[Tous]

Edité le : 13/04/2017 02:22
Page : 1 / 2

Du 01/01/2015 Au 31/12/2015

Toutes les agences

De 0 A 99

C Comptant

	Nombre	Prime Netto	Accroissement	Prime Totale	Opérations	Prime Zone Comm.
4 Dommages - Particuliers	1603	25 961.260,00	1.344.000,00	33.348.416,56	0,00	33.948.416,56
5 Dommages - Flottes	46	18 765.138,97	63.800,00	21.591.444,00	0,00	21.591.444,00
Violence Automobile	15	98.500,00	3.000,00	118.165,00	0,00	118.165,00
rendus - Exploitations et S. A	21	6.400.265,85	9.150,00	6.401.576,55	0,00	6.401.576,55
Itinéraire Industrialisé	1	2.293.272,98	500,00	2.662.663,91	0,00	2.662.663,91
rendus - Itinéraires Simples	3	328.629,48	1.500,00	267.151,47	0,00	267.151,47
Itinéraire - Habitations	7	61.816,00	1.500,00	63.000,56	0,00	63.000,56
Itinéraire - Comm. - Artisans	97	247.633,96	20.850,00	1.177.045,32	0,00	1.177.045,32
Professionnelle (R.O.U.C.A.)	2	8.005,74	1.000,00	13.036,01	0,00	13.036,01
de Marquage Stratégique	3	201.900,00	500,00	141.419,82	0,00	141.419,82
Individuelle	1	60.078,09	500,00	201.100,86	0,00	201.100,86
Sur 2 Itinéraires	9	1.215.000,36	4.000,00	1.705.891,21	0,00	1.705.891,21
2. des Communes	3	371.319,08	1.500,00	792.038,33	0,00	792.038,33
3. des Associations Sportives	23	209.147,60	5.000,00	134.491,22	0,00	134.491,22
2. Secours de l'Éducation	6	12.341,23	3.100,00	135.389,24	0,00	135.389,24
Coop. MC générale	10	1.340.543,00	5.000,00	1.584.445,31	0,00	1.584.445,31
7. Produits Livrés	1	40.927,26	500,00	35.464,71	0,00	35.464,71
8. Professionnelle	2	20.097,03	1.000,00	24.923,53	0,00	24.923,53
Jeux des Jeux (Marchandises)	1	7.600,00	500,00	9.557,00	0,00	9.557,00
Jeux de Glaces	10	150.500,00	5.000,00	170.975,00	0,00	170.975,00
Jeux de Marchandises et Jeu de Coiffe	19	1.199.882,53	9.050,00	1.415.651,06	0,00	1.415.651,06
Jeux de Personne	9	41.250,00	4.500,00	93.927,50	0,00	93.927,50
Jeux de Banque	2	150.000,00	1.000,00	182.680,00	0,00	182.680,00
Jeux de Machine	14	2.171.103,32	6.100,00	2.550.507,89	0,00	2.550.507,89
Jeux de Chantier	9	889.508,80	3.400,00	1.045.577,30	0,00	1.045.577,30
Jeux Electroniques	17	278.449,49	8.500,00	337.291,50	0,00	337.291,50
Jeux Systems Informatiques	1	779,62	500,00	1.577,16	0,00	1.577,16
Transporteurs Terrestres	20	76.626,89	9.100,00	101.860,46	0,00	101.860,46
Transport Public de Marchandises	3	170.083,32	1.500,00	200.992,48	0,00	200.992,48
Transport Privé de Marchandises	1	9.540,00	500,00	10.656,80	0,00	10.656,80
au Contre les effets Catastrophes	278	234.385,56	52.700,00	315.205,56	0,00	315.205,56
ISABEL CAT. NAT Commercial (2015)		1 097 137,76	53 700,00	1 118 110,76		1 118 110,76

De 01/01/2016 Au 31/12/2016

Agence : Toutes les agences
Scannee : Se 0 A - 99
Type : 0 Complet

Categorie	Quantite	Les Halles	Autres Halles	Prime Totale	Commissions	Prise Hors Comm.
0137 - MC 4 Doussage - Fertilisants	1245	24.945.068,99	1.072.300,00	25.518.391,53	0,00	33.018.991,53
0138 - MC 4 Doussage - Floches	00	17.992.241,87	0,00	21.825.810,93	0,00	21.825.810,93
0139 - Incendie - Explosions et S. A	24	6.130.248,70	11.520,00	7.182.058,96	0,00	7.182.058,96
0140 - Incendie - Broyes Haples	19	519.402,23	4.180,00	618.941,43	0,00	618.941,43
0141 - Multicollage - Habitats	1	36.989,00	1.290,00	44.711,63	0,00	44.711,63
0142 - Multicollage - Cema - Artimes	66	894.456,91	19.200,00	947.618,34	0,00	947.618,34
0143 - MC Professionnelle (R.C.P.C.E)	2	17.319,00	7.000,00	21.523,23	0,00	21.503,23
0144 - MC Chef d'Ateliers	18	1.066.008,40	8.000,00	1.298.480,82	0,00	1.298.480,82
0145 - M.C. des Communes	5	487.257,55	1.600,00	612.289,34	0,00	572.289,34
0146 - M.C. des Associations Sportives	14	557.888,95	1.150,00	616.459,39	0,00	616.459,39
0147 - M.C. Clusters de Services	1	308.500,00	500,00	311.187,50	0,00	311.187,50
0148 - M.C. Salariaux de l'Education	6	39.609,94	1.500,00	44.732,48	0,00	44.702,48
0149 - autres M.C. generale	22	1.929.773,90	30.500,00	1.183.128,47	0,00	2.183.128,47
0150 - M.C. Societe Livres	1	11.000,00	500,00	12.450,00	0,00	12.500,00
0151 - M.C. Professionnelle	3	32.500,00	1.500,00	34.400,00	0,00	34.400,00
0152 - Togeis des Sous (Marchandises)	1	645,92	500,00	1.024,72	0,00	1.024,72
0153 - Bris de Glace	19	305.773,91	4.500,00	306.000,55	0,00	306.000,55
0154 - Vol de Marchandises et Vol en Coffr.	25	2.245.668,83	12.800,00	2.640.459,88	0,00	2.640.459,88
0155 - Vol sur la Personne	13	129.204,99	4.500,00	188.300,78	0,00	188.300,78
0156 - Bris de machines	19	2.715.039,94	8.600,00	2.723.408,55	0,00	2.723.408,55
0157 - Eglise de Chantier	16	2.519.921,63	7.200,00	3.022.670,61	0,00	3.022.670,61
0158 - Matériaux Electroniques	18	485.032,47	0,00	486.116,60	0,00	486.116,60
0159 - Petits Systemes Informatiques	2	779,02	800,00	1.577,16	0,00	1.577,16
0160 - Perte de Produits en Antipotes Peign	1	3.000,00	500,00	3.500,00	0,00	3.500,00
0311 - MC Transporteurs Secretes	19	97.600,00	0,00	79.362,00	0,00	79.362,00
0312 - Transport Privé de Marchandises	2	6.200,00	800,00	8.036,00	0,00	8.036,00
0943 - Facultés Maritimes	1	176.040,69	500,00	206.592,61	0,00	206.592,61
0431 - Adu. Contre les effets Catastrophes	489	356.364,35	88.000,00	476.774,35	0,00	476.774,35
0432 - Adu. Contre effets Catastrophes Nat.	175	1.060.267,58	58.450,00	1.133.397,58	0,00	1.133.397,58
0433 - Adu. Contre effets Catastrophes Nat.	2	46.048,00	1.000,00	47.288,00	0,00	47.288,00
Total	3320	63.829.130,82	3.719.690,00	89.510.287,41	0,00	89.510.287,41

مكاتب (السلطة التنفيذية)

مكاتب القضاء

مورد الشركات

1 7 + e 1